

أوراق أبحاث مؤسسة قرطبة

عمليات الحوار بعد انتفاضات 2011 العربية

عبد الفتاح ماضي

عمليات الحوار بعد انتفاضات 2011 العربية

عبدالفتاح ماضي

عمليات الحوار بعد انتفاضات 2011 العربية



المؤلف

د. عبدالفتاح ماضي

أستاذ العلوم السياسية المساعد

جامعة الإسكندرية، مصر

www.abdelfattahmady.net

abdelfattah.mady@gmail.com

© مؤسسة قرطبة بجنيف 2016

عمليات الحوار بعد انتفاضات 2011 العربية

ردمك 9-32-940130-2

الآراء الواردة في هذا الكتاب هي ثمرة نقاش جماعي ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر مؤسسة قرطبة بجنيف.

يمكن تحميل هذا الكتاب على موقع www.cordoue.ch

حقوق النشر محفوظة للمؤلف والناشر

مؤسسة قرطبة بجنيف منظمة سويسرية، غير حكومية وغير ربحية، تشتغل في مجال ترقية السلم. تأسست في مدينة جنيف سنة 2002 من أجل دفع البحث والحوار في قضايا السلم، وتعزيز التبادل بين الثقافات والحضارات بروح قرطبة التي سادت في القرن العاشر للميلاد، تلك المدينة الأندلسية التي سميت "عاصمة الحكمة" والتي تبقى إلى الآن نموذجاً شبه وحيد للتعايش السلمي وتلاقح الأفكار. تركز مؤسسة قرطبة بجنيف اهتمامها على التوترات والاستقطابات في المجتمعات التي يقطنها مسلمون، وتهدف إلى تعزيز الموارد النظرية والتطبيقية في مجال ترشيد الخلاف في البلدان ذات الأغلبية المسلمة.

برنامج شمال أفريقيا وغرب آسيا في تحوّل (نواة - NAWAT) هو برنامج لمؤسسة قرطبة بجنيف يسعى إلى تطوير فهم مشترك وجماعي ومبادرات لترشيد الخلاف. يركز البرنامج على الديناميات التي تنشأ في تقاطع بين المسارات الاجتماعية والسياسية والدينية، خاصة في شمال أفريقيا والشرق الأوسط و/أو التي تهم المسلمين في الغرب. يسعى البرنامج كذلك إلى المساهمة في التعايش السلمي بين الجماعات ذات الرؤى المختلفة من خلال تطوير وتعزيز آليات¹ عملية لترشيد الخلاف². انطلق برنامج "نواة" في عام 2010 ويسهر على تنفيذه بشكل مشترك كلٌّ من مؤسسة قرطبة (انظر أدناه) وقسم "الدين-السياسة-النزاع" في دائرة السلامة البشرية بالوزارة السويسرية للشؤون الخارجية.

أطلق برنامج "نواة" في الإطار العام لما يسمّى بالربيع العربي والحركات الجديدة التي أحدثت تطورات هامة في شمال أفريقيا والشرق الأوسط، وأيضاً فيما يتعلق بالتصورات والعلاقات بين العالمين الإسلامي والغربي. في هذا السياق الذي يميّز بأشكال جديدة للعمل السياسي والدعوة إلى الديمقراطية، أصبح التفاعل بين الديني والسياسي ودور الفاعلين السياسيين ذوي التوجهات الدينية رهاناً هاماً أكثر من أي وقت مضى. وقد انتشرت في كثير من بلدان المنطقة التوترات بين النظرة الدينية والنظرة العلمانية للسياسة وأصبح للأطراف الفاعلة الجديدة تأثير على فرص التحولات السلمية والمجتمعات التعددية أو على مخاطر زيادة التوترات.

¹ آلية ترشيد الخلاف هي بنية أو عملية داخل المجتمع لضمان حدوث تغيير، ومعالجة الخلافات بطريقة لاعنفية. مفهوم المواطنة له دور وظيفي في هذه الآليات، من خلال استيعابه لمبادئ الدولة المدنية بما في ذلك التعددية السياسية، وعدم الإقصاء وحقوق الإنسان، وما يترتب عن ذلك من أن المواطنين هم كيان سياسي أو كتلة أساسية في بناء الدولة المدنية.

² ترشيد الخلاف هو تغيير طريقة التعامل مع الخلاف من خلال تمكين أطراف الخلاف وتعزيز الاعتراف المتبادل، وذلك للحد من استخدام العنف. وهو ينطوي على التعامل مع الأسباب المباشرة وغير المباشرة/البنوية لجوانب الخلاف.

شكر وعرفان

يود الكاتب أن يشكر، مع حفظ الألقاب، محمد السيد عبدالحليم على مساعدته في جمع المادة العلمية الخاصة بهذه الدراسة، وكذا كل من عباس عروة والأخضر غطاس وأليستر دافيسون وعبدالله الفقيه وكافة الزملاء التي ساهموا في مناقشة الورقة خلال اللقاء الثامن لمنتدى قرطبة الآن بجنييف (نوفمبر 2014)، وآخرين فضلوا عدم ذكر أسمائهم. كما يشكر الكاتب رضوى درويش لجهدتها الكبير في المساعدة في ترجمة هذه الدراسة إلى الإنجليزية. وتظل كافة التحليلات والاستنتاجات أو أي قصور أو خطأ من مسؤولية الكاتب.

قائمة المحتويات

11	تمهيد
15	مقدمة
19	1- الحالة التونسية
19	1.1- السياق العام
19	1.1.1- الناحية الأمنية
20	2.1.1- المرحلة الانتقالية
23	3.1.1- الانقسام السياسي وعودة رموز النظام القديم
24	4.1.1- انعكاسات الحدث المصري
25	5.1.1- الناحية الاقتصادية
26	2.1- تصميم الحوار
27	3.1- تنفيذ الحوار ومخرجاته
31	4.1- تقييم الحوار وتحديات ما بعد الحوار
33	2- الحالة اليمنية
34	1.2- السياق العام
34	1.1.2- ثورة 11 فبراير وإرث نظام صالح
35	2.1.2- المبادرة الخليجية
37	3.1.2- الفاعلون السياسيون الرئيسيون عشية الحوار الوطني
39	2.2- تصميم الحوار
41	3.2- تنفيذ الحوار ومخرجاته
46	4.2- تقييم الحوار وتحديات ما بعد الحوار
47	1.4.2- التحدي الحوثي وإرادة الأطراف الإقليمية والدولية
48	2.4.2- تصاعد نفوذ الرئيس هادي وتعديل خارطة الانتقال
50	3.4.2- التمثيل
50	4.4.2- تحديات أخرى

- 54 1.3- عقبات الحوار الوطني
- 54 1.1.3- المرحلة الأولى: من 11 فبراير 2011 حتى 30 يونيو 2013
- 61 2.1.3- المرحلة الثانية: ما بعد 30 يونيو
- 63 2.3- محاولات الحوار
- 64 1.2.3- حوارات الإخوان ووثيقة التحالف الديمقراطي
- 68 2.2.3- حوارات الحكومة والمجلس العسكري
- 71 3.2.3- لقاء فيرمونت
- 72 4.2.3- حوارات محمد مرسي
- 73 5.2.3- مبادرات ما بعد 30 يونيو
- 75 3.3- ملاحظات ختامية

- 80 1.4- تحديات مسار الانتقال والحوار
- 80 1.1.4- تداعيات اللجوء إلى الانتخابات وسط الصراعات المسلحة
- 83 2.1.4- إرث القذافي وتداعيات التعامل معه
- 86 3.1.4- الميليشيات والمدن المسلحة وضعف سيادة الدولة
- 87 4.1.4- الخارج وتداعيات الحدث المصري
- 89 2.4- محاولات الحوار في ليبيا
- 95 3.4- متطلبات الحوار الوطني الشامل

- 99 1- خلاصات متصلة بعمليات الانتقال بشكل عام
- 102 2- خلاصات بشأن عمليات ومحاولات الحوار

تمهيد

تم الانتهاء من هذه الدراسة في نوفمبر 2014 حيث كان الهدف منها هو دراسة عمليات الحوار التي تمت، أو تمت الدعوة لها، في أربع دول من دول الربيع العربي، هي تونس واليمن ومصر وليبيا. ولا شك أن الأحداث في المنطقة تتلاحق بشكل سريع على وضع لا يمكن متابعته في هذه الدراسة.

ولعل الحالة التونسية هي الأكثر استقرارًا من الناحية السياسية مقارنة بالحالات الثلاث الأخرى، وذلك برغم تدهور الأوضاع الأمنية والاقتصادية. وتظل التحديات التي تواجه البلاد سياسيًا واقتصاديًا وأمنيًا وخارجيًا تحديات كبرى. فالحكومة، التي لم تستطع الوفاء بتعهداتها بتحسين الوضع الاقتصادي، تعاني من صراعات متعددة بين قوى متقاطعة، فهناك الصراع بين القوى التي تريد الحفاظ على امتيازاتها الاقتصادية والحفاظ على امتيازات العهد السابق والقوى التي تضغط من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية لكافة الطبقات الفقيرة والمحرومة وتحقيق مطالب الثورة. ومع غياب أي نظام للعدالة الانتقالية أدى القرار القضائي بإلغاء مصادرة أملاك الرئيس المعزول زين العابدين بن علي وأقاربه (الصادر في يوليو 2015) إلى تصاعد المخاوف من نفوذ أنصار الثورة المضادة. هذا فضلًا عن تصاعد نفوذ رئيس الجمهورية برغم نصوص الدستور الذي تسند صلاحيات واسعة للحكومة مقارنة بصلاحيات الرئيس. وهناك أيضًا تصاعد الدور السياسي لاتحاد الشغل وقيامه بتحريك المظاهرات الفتوية. كما شهدت البلاد تظاهرات ضخمة أخرى لرفض قانون المصالحة المالية والاقتصادية، وتظاهرات في الحوض المنجمي وفي مناطق أخرى بالجنوب، بجانب حملات إلكترونية وشعبية احتجاجًا على إدارة ثروات البلاد أو ما سُمي حملة "وينو البترول". ومن التحديات الأخرى الكبرى التدخل الخارجي في الوضع السياسي وشيوع شبهات تمويل قوى إقليمية لأطراف سياسية، بجانب تداعيات الأوضاع الإقليمية الليبية والمصرية وما يسمى الحرب على الإرهاب.

أما في اليمن، فقد سقطت الحكومة وسقطت معها مخرجات الحوار الوطني بعد لجوء حركة أنصار الله (الحوثيون) إلى السلاح. وكما أشارت الدراسة مثلًا التحدي الحوثيي التحدي الأكبر أمام تنفيذ مخرجات الحوار. لقد أدى التدخل الحوثيي العسكري في صنعاء

ثم عدن، بمساعدة قوات الرئيس المخلوع صالح (وبحجة انتشار الفساد وارتفاع الأسعار) إلى انهيار الحكومة اليمنية بالكامل ودخول البلاد في حرب (هي السابعة على يد الحوثيين) لم تقف عند كونها حرباً أهلية داخلية وإنما امتدت لتكون حرباً إقليمية. لقد أفضى دعم إيران للحوثيين إلى تدخل السعودية عسكرياً ضمن تحالف خليجي وإقليمي بهدف صد تمدد النفوذ الإيراني في المقام الأول.¹ ومع استمرار الحرب، فشلت عدة دعوات للحوار خلال العام 2015 (في الرياض في مايو، وفي جنيف في يونيو، ودعوة أخرى من مجلس الأمن في سبتمبر). ولا شك أن الوضع اليمني ينذر بتداعيات سلبية كبيرة، فبخلاف ما تخلفه الحروب من تدمير وتهجير ومعاناة إنسانية، فإن الصراع في اليمن تحول من صراع بين قوى سياسية تحاول إنجاز الانتقال إلى دولة المؤسسات الديمقراطية المنتخبة إلى صراع عنيف بأبعاد قبلية وطائفية وإقليمية. هذا بالإضافة إلى استمرار وتصاعد نفوذ قوة تنظيم القاعدة، وبقاء التحديات الأخرى المزمنة كالفقر وضعف مؤسسات الدولة وانتشار السلاح والمسألة الجنوبية وغير ذلك.

وفي مصر لم تظهر أي دعوة للحوار طوال السنتين الماضيتين، وذلك برغم تصاعد المشكلات الأمنية، ولاسيما في سيناء، وتردي الأوضاع الاقتصادية وغلق المجال السياسي. ويستمر النظام في صراعه الصفري مع المعارضة التي صارت لا تشمل فقط جماعة الإخوان المسلمين والقوى المتحالفة معها وإنما كل من لا يصطف مع النظام ويؤيده، بل وكل من يدعو للمصالحة والحوار! ويعتمد النظام سياسة ممنهجة بذراعين رئيسيتين، أولهما ذراع أمني باطش لإقصاء وقمع كل المخالفين في الرأي، والثاني ذراع سياسي لترسيخ دولة الفرد الأوحده وحماية الفساد وتأميم الحياة السياسية. ويستخدم النظام عدة أدوات للترويج لهذه السياسة داخليا وخارجيا، فهناك أولا خطاب الحرب على الإرهاب والذي راح يُستخدم لتبرير تكميم الأفواه وإصدار سلسلة من القوانين المقيدة للحياة السياسية والنشاط النقابي والطلابي والمدني والأهلي، وهناك ثانيا حملات الدعاية والترويج للكثير من المغالطات عبر وسائل الإعلام العام والخاص، وهناك ثالثا سلسلة من الاحكام القضائية ضد المعارضين والتي تُظهر النظام وكأنه يحترم القانون وأحكام القضاء، وهناك رابعا الترويج لمشروعات اقتصادية كبرى لزراعة آمال عريضة في نفوس الجماهير. كما يستمد النظام دعماً من الخارج عبر سلسلة من التحالفات مع قوى

إقليمية ودولية تسلطية ناصبت ثورات الربيع العربي العداء منذ البداية، وعبر الدعم المادي والمعنوي من الدول الغربية التي عادت إلى ممارسة سياسة المعايير المزدوجة في التعامل مع قضية الديمقراطية في المنطقة العربية. وقد ساعد ما يسمى الحرب على الإرهاب النظام في تحالفاته وعلاقاته تلك إذ راح يصور نفسه على أنه القادر على القضاء على الإرهاب، بل وعلى تجديد الخطاب الديني أيضا.

أما ليبيا فقد شهدت، كما أشارت الدراسة، تعدد دعوات الحوار وتنافس الجهات الداعية لها منذ انهيار حكومتها المنتخبة ومعاناة البلاد من حالة من الفوضى الأمنية ومن الانقسام السياسي الحاد. ومنذ عام تقريبا بدأ حوار برعاية دولية تحت قيادة مبعوث الأمم المتحدة برناردينو ليون بهدف وقف إطلاق النار ونزع سلاح المدن وإقامة حكومة وحدة وطنية تدير البلاد في مرحلة انتقالية حتى يتم وضع دستور دائم وانتخابات مؤسسات دائمة. وقد بدأت جلسات الحوار بدون ممثلين عن فريق المؤتمر الوطني بطرابلس ثم التحق المؤتمر بالحوار بعد ذلك. كما دعت الجزائر لجولة حوارية أخرى مكتملة في مارس 2015 إلا أن الصوت الجزائري لا يُسمع له. وقد أعلن المبعوث الأممي التوصل، في سبتمبر 2015، إلى مسودة اتفاق تنص على تشكيل حكومة وحدة وطنية توافقية، واعتبار برلمان طبرق الهيئة التشريعية مع تأسيس مجلس أعلى للدولة تكون مهمته إبداء الرأي في مشاريع القوانين التي ترسلها الحكومة إلى البرلمان. وتظل هناك عدة إشكاليات أمام هذا الاتفاق، أهمها موافقة الأطراف المختلفة عليه والعمل على تنفيذ بنوده على أرض الواقع، وغموض بعض العبارات والمفاهيم مثل مفهوم الإرهاب، والاتفاق على طريقة تشكيل مجلس الدولة، وعلى طريقة نزع سلاح الميليشيات وإقامة الجيش الوطني. هذا بجانب بقية التحديات التي تواجهها ليبيا مثل تجاهل جولات الحوار للقوى النافذة على الأرض لفترة طويلة، وتدخل قوى إقليمية لصالح أطراف معينة ومحاولة تحويل الصراع إلى صراع صفري مع القوى السياسية الإسلامية في طرابلس بل ومحاولة القضاء عليها تماما وتكرار الحالة المصرية. هذا فضلا عن تصاعد نفوذ تنظيمي الدولة والقاعدة في ليبيا في ظل استمرار الخلافات بين القوى السياسية. وستظل هناك عقبات أخرى أمام إعادة بناء الدولة الليبية منها انتشار السلاح، وتصاعد النزعات القبلية والجهوية وغير ذلك.

وبناءً على ما تقدم، يمكن القول إن نضال الشعوب العربية من أجل دولة القانون

والحريات والمؤسسات يتم اجهاضه عبر سلسلة من الممارسات والأخطاء أهمها عدم استيعاب رسالة الشباب العربي السلمي، والحرب الشعواء على الإسلام المعتدل، وتدخل قوى إقليمية ودولية وعودة الغرب إلى سياسة المعايير المزدوجة. إن هذه الممارسات هي المسؤولة عن تصاعد الإرهاب ودفع الشباب إلى الحركات السياسية العنيفة ومن ثم إدخال المنطقة فيما يسمى الحرب على الإرهاب وتحويل نضال الشعوب من أجل الحرية والكرامة إلى صراعات صفرية لا منتصر فيها في نهاية المطاف. كما أن الإبقاء على نفوذ قوى الأنظمة التي أسقطتها ثورات 2011، بدلا من محاسبتها، ثم تحالف هذه القوى مع قوى إقليمية وخارجية تعادي الثورات العربية، أدى إلى تقوية جبهات الثورات المضادة في أكثر من دولة عربية وإعادة ترسيخ نظم تسلطية جديدة أو إشعال حروب أهلية وإقليمية مدمرة.

إن الدول الأربع، وغيرها من الدول العربية، لن تخرج من أزمتها ومشكلاتها الحالية إلا بالعمل على تحقيق مطالب الثورات التي اندلعت عام 2011. وهذا لن يتم إلا بفهم الصراع على حقيقته وإعادة تحويله ليكون نضالا مشتركا حول القضايا المصيرية المطالبة بالكرامة والحرية والعدالة الاجتماعية ودولة القانون والحريات والمؤسسات، وحول القيم والآليات والخوافز التي تضمن وضع هذه المطالب موضع التطبيق. فضلا عن تصميم أي حوارات مقترحة لتتلاءم مع متطلبات وآليات معالجة تلك القضايا تحديدا، وتأسيس هذه الحوارات على قاعدة الديمقراطية وحقوق الإنسان كخيار استراتيجي لإنقاذ المنطقة والعالم كله من تداعيات محاربة مطالب الشعوب وانحيار دول المنطقة.

عبدالفتاح ماضي

واشنطن في 1 نوفمبر 2015

مقدمة

تستهدف هذه الدراسة فهم وتقييم حالات الحوار التي جرت -أو حاولت بعض الأطراف إجرائها- في أعقاب الثورات من أجل الديمقراطية في كل من تونس واليمن ومصر وليبيا، وذلك في جميع مراحلها بدءًا من السياق العام الذي تمت فيه عمليات الحوار، مرورًا بتصميم عمليات الحوار ومخرجاتها، وانتهاءً بالتحديات التي تقف أمام تنفيذ مخرجات الحوار أو إجراء حوارات مستقبلية. وذلك كله وصولاً إلى تقديم بعض المقترحات لدعم وتنفيذ مبادرات مستقبلية لتحويل النزاعات، وإحلال السلام، وتعزيز عمليات التحول الديمقراطي في الدول محل الدراسة.

وتستند منهجية هذه الدراسة على مدخل الانتقال إلى الديمقراطية الذي يهتم بتحليل اختيارات ومواقف الفاعلين الأساسيين خلال عملية الانتقال إلى الديمقراطية مع التركيز على طرق التغيير الثوري، ودراسة أثر هذه الاختيارات والمواقف على عملية التغيير، مع عدم تجاوز تأثير محددات السياق العام قبل وبعد الثورات على تلك الاختيارات والمواقف، وذلك بهدف الوصول إلى تقييم موضوعي لعمليات الحوار. ولا شك أن اختيارات الفاعلين السياسيين لا تعمل في فراغ، كما أن المحددات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ليست محددات حتمية لا أثر لعامل الإرادة فيها. وتعتمد أدوات هذه المنهجية على الاطلاع المعمق على عمليات وتجارب ومحاولات الحوار التي تمت في الدول محل الدراسة عبر الأدبيات والتقارير والأعمال التحضيرية واللقاءات والتصريحات ذات الصلة وأعمال الخبراء والمطلعين على شؤون هذه الدول.

وتتضمن هيكلية الدراسة أربعة أقسام وخاتمة، وتتناول في كل قسم حالة من حالات الدراسة من محاور أربعة،² هي:

أولاً: السياق العام واستكشاف إمكانية الحوار: وهنا ستنم الإجابة عن عدة أسئلة، منها: ما السياق العام الذي تمت فيه عملية الحوار أو تمت الدعوة إليه؟ وما سمات المرحلة التي تلت إسقاط النظم السلطوية في الدول محل الدراسة؟ وما طبيعة العلاقات التي كانت قائمة بين الأطراف الرئيسة؟ وما مدى قابلية هذه الأطراف للمشاركة في حوار حقيقي؟ ولماذا ظهرت الحاجة إلى الحوار؟ وهل سبق عملية التصميم تقييم شامل للسياق والقضايا

والأطراف الرئيسة؟

ثانياً: تصميم عملية الحوار: وهنا تعالج الدراسة أسئلة متعددة، منها: هل تم وضع استراتيجية للحوار بأهداف واضحة ووسائل محددة؟ وهل تم تحديد القضايا المحورية والمصالح المختلفة لكل طرف؟ وهل تم تحديد إجراءات لبناء الثقة بين الأطراف؟ وهل تم وضع هيكلية واضحة لعملية الحوار؟ وهل تم تحديد الموارد اللازمة للحوار، ووسائل الاتصال، والأطر الزمنية؟ وهل تم تحديد إجراءات حوكمة فعّالة للحوار؟ وهل من دور لطرف ثالث محلي أو إقليمي أو دولي؟ وهل تمت الاستعانة بخبراء؟

ثالثاً: تنفيذ عملية الحوار ومخرجاتها: وفي هذا المحور تعالج الدراسة تقييم عملية الحوار بعد التنفيذ وتحاول الإجابة عن أسئلة مثل: هل كان الحوار شاملاً؟ وكيف دارت جلسات الحوار وفعالياته ومداولاته؟ وهل تم التقيد بمنهجية الحوار التي صُممت مسبقاً؟ وكيف كانت تتم معالجة المواقف الصعبة؟ وما مواقف كل طرف تجاه القضايا الرئيسة؟ وماذا كان دور الطرف الثالث؟ وهل اتسم هذا الدور بالحياد؟ وكيف كانت مخرجات الحوار؟ هل ظهرت وثائق مكتوبة؟ وكيف يمكن تقييم فعالية عملية الحوار؟ وما الآثار التي ترتبت على عملية الحوار فيما يتصل بعلاقات أطراف الحوار؟ هل أثمر الحوار نقاطاً أو مصالح مشتركة بين هذه الأطراف أم أن الحوار كشف عن مصالح أكثر تضارباً؟ وهل أدى الحوار إلى إحداث تغيير ما على المستويات الشخصية والمؤسسية للأطراف المختلفة؟ وهل ساهم الحوار في تحويل النزاع القائم؟ وهل ترتب على الحوار البدء في مسار سياسي لتعزيز عملية الانتقال إلى الديمقراطية؟

رابعاً: تحديات عملية الحوار: وهنا ينصب اهتمام الورقة على عدة أسئلة، منها ما العقبات التي ظهرت أثناء وبعد عملية الحوار؟ وهل من عقبات من أطراف لم تشارك في الحوار؟ وهل أظهرت عملية الحوار عقبات جديدة لم تكن في حسابان مصممي منهجية الحوار؟ وهل شكلت الموارد عقبة أمام الحوار؟ وإلى مدى يمكن القول أن محددات السياق العام تمثل عقبة كبيرة أمام الحوار؟ وهل من ضغوط داخلية أو خارجية لإفشال أو انجاح الحوار؟

خاتمة: وفيها نقدم خلاصات مقارنة عن أبرز نتائج الدراسة وأهم الدروس المستفادة من

كل عملية حوارية، فضلا عن أهم النقاط المحورية التي يمكن البناء عليها واقتراح مبادرات جديدة لتحويل النزاعات وتعزيز عملية التحول الديمقراطي.

وتجدر الإشارة أخيرا أن الحالتين التونسية واليمنية شهدتا عمليات حوار منظمة وأثمرتا مخرجات محددة، وجدت طريقها إلى التنفيذ في تونس، بينما تعذر تطبيقها في اليمن إلى حد كبير. أما مصر وليبيا فلم تشهدا عمليات حوار شاملة وإنما تجارب حوارية محدودة للغاية لم يترتب عليها نتائج تذكر لتحويل النزاعات وتعزيز مسار الانتقال إلى الديمقراطية. وترتبا على هذا فإننا سنعالج الحالتين التونسية واليمنية ارتباطا بالمحاور الأربعة السابق الإشارة إليها، أما الحالتان المصرية والليبية فسيتم فيها عرض السياق العام، ومحاولات الحوار، وبعض المقترحات لتأسيس حالة حوار شامل في كل منهما.

عبدالفتاح ماضي

الإسكندرية في 5 ديسمبر/ كانون أول 2014

1- الحالة التونسية

برغم أن نظام زين العابدين بن علي ترك إرثاً استبداداً سيئاً في سجل حكم القانون والحريات والتعددية السياسية، فإن تونس احتفظت بقدر من الحيوية في طبقتها الوسطى ونخبها الثقافية ونظامها التعليمي، بجانب أنها حظيت بوجود تيار إسلامي وسطي اتسم السلوك السياسي لقادته بقدر من الاعتدال والمرونة مقارنة بنظيره في دول أخرى، ومنظمات مجتمع مدني واتحادات مهنية على قدر من المسؤولية والوعي.³ وساعد هذا كله، مع عوامل أخرى، على دخول البلاد في عملية حوار اتسمت بقدر من النجاح مقارنة ببقية الحالات الثلاث الأخرى، إذ أثمرت نتائج محددة وجدت طريقها للتنفيذ برغم وجود تحديات مختلفة. ويمكننا الإجابة عن الأسئلة ذات الصلة بالسياق العام والتي وردت في مقدمة هذه الدراسة على النحو التالي.

1.1- السياق العام

1.1.1- الناحية الأمنية

شهدت تونس انفلاتاً أمنياً في أعقاب انهيار النظام القديم، شأنها في ذلك شأن كافة الحالات المماثلة. فمع تضائل قدرة حكومات ما بعد الثورة على إجراء إصلاحات حقيقية في أجهزة الأمن، تصاعدت حدة المشكلة الأمنية، وشهدت البلاد اغتيال شكري بلعيد، الناطق باسم الجبهة الشعبية، في فبراير 2013، ثم النائب اليساري محمد البراهمي، مؤسس التيار الشعبي، في يوليو 2013، ثم تم تفجير دبابه ومقتل 8 من رجال الجيش بجبل الشعابني على الحدود مع الجزائر. ومع تصاعد العنف، وتعميق الانقسام بين القوى السياسية، عاد خطاب "الحرب على الإرهاب" ومفردات نظام بن علي عن الأمن والنظام إلى واجهة الأحداث حتى وصل الأمر إلى إصدار النقابة الوطنية لقوى الأمن الداخلي بياناً في 25 أكتوبر 2013 تطالب فيه بشكل مباشر بالإفراج عن عناصر الأمن الذين تمت محاكمتهم بعد الثورة.⁴ هذا فضلاً عن مشكلات الاتجار بالبشر والجريمة المنظمة.⁵

وقد تعددت الجهات التي أُلِّمَتْ بهذا العنف، فالرئيس محمد المنصف المرزوقي اعتبر أن العنف مسؤولية القوى المعادية للثورة داخل البلاد وخارجها بجانب استغلال الجماعات السلفية الجهادية، أما بعض أعضاء النهضة في المجلس التأسيسي فقد اعتبروا أن قوى النظام القديم استغلت بعض العناصر السلفية لارتكاب أعمال عنف. ورأي البعض الآخر أن دولا مثل السعودية والإمارات الجزائر قد اخترقت الحركات السلفية بهدف زعزعة عملية الانتقال الديمقراطي. وفي المقابل اتهمت أحزاب المعارضة النهضة بالتراخي في الوضع الأمني أو بالتواطؤ المباشر مع السلفيين والاستقواء بهم في مواجهة العلمانيين.⁶

والواقع أن تونس شهدت عودة ما يسمى الحركات "السلفية الجهادية" إلى الظهور كفاعل سياسي بعد الثورة، ويرتد ظهور هذه الحركات تاريخيا بأحداث أفغانستان في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، ثم بعودة بعض المقاتلين من سوريا في أعقاب اندلاع ثورات الربيع العربي. وفي الإجمال تتبنى هذه الحركات أفكارا متشددة ولا تعترف بالقوانين الوضعية ولا بالحدود الجغرافية بين المسلمين. وقد استهدفت هذه الحركات رجال الشرطة والجيش والسفارات الأجنبية، وأدى ظهورها إلى تفاقم الصراع الإسلامي العلماني، إذا اتهمت الأحزاب العلمانية حزب النهضة بالتراخي في التعامل مع الأحزاب السلفية كما ذكرنا.⁷

وقد تزامن هذا الوضع الأمني السيء مع خطاب إعلامي تحريضي، فمع اتساع مجال حرية الرأي وعدم وجود قانون منظم للإعلام، ظهر خطاب إعلامي منفلت يدعو بشكل مباشر وغير مباشر للعنف، ويعزز الانقسام المجتمعي والاستقطاب السياسي.⁸

2.1.1- المرحلة الانتقالية

اعتمدت تونس في إدارة المرحلة الانتقالية بعد ثورة 14 جانفي 2011 على الشرعية الانتخابية التي تمثلت في انتخاب مؤسسات انتقالية (المجلس الوطني التأسيسي ورئيس انتقالي وحكومة انتقالية منبثقة عن المجلس التأسيسي) أنتجت أوزاناً حزبية نسبية.⁹ وهذه الأوزان أثرت بالسلب على المشهد التونسي بأكمله، إذا قسّمت المجتمع إلى حكومة

ومعارضة وأرست قاعدة التنافس السياسي في مرحلة انتقالية تأسيسية كانت تتطلب قدرًا أكبر من المشاركة والتوافق.

وقد تضاءلت الشرعية الانتخابية الانتقالية مع مرور الوقت، وضعفت مصداقيتها لدى قطاعات كبيرة من الشعب؛ نظرا لعدة أسباب، فقد تجاوز المجلس التأسيسي المدة المقررة له وهي سنة من تاريخ الانتخابات غير قابلة للتمديد كما جاء بالوثيقة التي وقعها 11 حزبًا في 15 سبتمبر 2011. كما ظهر تنازع في شأن اختصاص المجلس التأسيسي الذي وسّع صلاحياته وانتقل من مهمة صياغة الدستور وتأسيس المرحلة الانتقالية إلى القيام بالمهام المعتادة للبرلمانات كتحديد صلاحيات الحكومة ومراقبتها ومنح أو حجب الشرعية عنها وسن التشريعات، وذلك حسب قانون السلط الذي اعتمد في 2 ديسمبر 2013. وقد اعترضت الأحزاب المعارضة على هذا الأمر، واعتبرت أن الأغلبية تفرض منطقها على الأقلية.¹⁰

هذا فضلا عن الصراع حول الدستور، حيث توالى مسودات الدستور لكن دون الاتفاق على بعض القضايا المحورية كمدنية الدولة وعلاقة الدين بالدولة وطبيعة العلاقة بين السلطات الثلاثة وحقوق المرأة والحريات وما عرف بقانون تحصين الثورة.¹¹ كما فشل المجلس التأسيسي في انتخاب الأعضاء التسعة للهيئة العليا للانتخابات خلفا للجنة التي أشرفت على انتخابات أكتوبر 2011.

هذا بجانب أن حكومة الجبالي لم تستطع تجنب الانتقادات الحادة التي وجهت إليها بخصوص تشكيل الحكومة على أساس المحاصصة الحزبية ومحاولات الدفع بعناصر محسوبة على التيار الإسلامي في الجهاز الإداري للدولة.¹² كما اتهمت النهضة بأنها تفتقد خبرة الحكم، وذلك برغم أن البعض الآخر يرى أن النهضة لم تكن حاكمة بالفعل بسبب نفوذ قوى النظام القديم في قطاعات مؤثرة كالقضاء والإعلام.¹³

وازداد الأمر سوءًا مع تواضع الأداء الحكومي في الجوانب الاقتصادية والخدمية وعدم القدرة على إدخال إصلاحات جوهرية أو فتح الملفات الكبرى وعدم قدرة الحكومة على الوفاء بالوعود الانتخابية في التنمية والأمن. هذا فضلا عن التأخر في ملف العدالة الانتقالية الذي انقسمت بشأنه البلاد بين من ينادي بالإصلاح التدريجي وبين من

يضغط من أجل القطع الدائم مع النظام القديم والمضي قدما في فتح الملفات الكبرى واتخاذ إجراءات حاسمة في القطاع الاقتصادي.¹⁴

كما تعرضت أحزاب الحكومة لبعض المشكلات الداخلية، مثل غضب قطاعات من القاعدة الشعبية للنهضة من بعض قرارات الحزب ومنها قرار التحالف مع المختلف ايدولوجيا، بجانب خروج بعض النواب من حزبي الاتحاد والتكتل وانضمامهم لأحزاب أخرى أو تأسيس أحزاب جديدة.¹⁵

ومثلت بعض القوانين التي كان المجلس التأسيسي يزمع إصدارها تحديات جديدة في المشهد التونسي، فقد عارضت أحزاب المعارضة محاولات الحكومة اصدار قانون يحرم التجديف أو إضفاء أي طابع دستوري على الشريعة.¹⁶ أما مشروع قانون العزل السياسي لكبار أعضاء الحزب الحاكم سابقا فقد مثل مشكلة كبرى أمام المؤسسات المنتخبة التي وقعت تحت الضغوط من مصدرين، الأول من القوى الثورية وأهالي الشهداء والجرحى لأجل حرمان رموز النظام القديم من الحياة السياسية، والثاني من قوى النظام القديم التي عادت إلى المشهد بقوة ووقفت بالمرصاد أمام تنفيذ هذا القانون.¹⁷

كما أن هناك عوامل أخرى ساهمت في تعميق الصراع بين الحكومة والمعارضة مثل الدور السياسي لاتحاد الشغل، إذ حملت النهضة الاتحاد مسؤولية تأجيج الاحتجاجات والاعتصامات ونظرت إليه على أنه واجهة للأحزاب اليسارية، وسبباً في تعطيل المسار وعرقلة عمل الحكومة. وبرغم انحياز الاتحاد للحراك الاحتجاجي ضد الحكومة، إلا أنه في النهاية تبني مبدأ الحوار لمعالجة الأزمة السياسية كما سنرى لاحقاً.¹⁸

فضلا عن أن "روابط حماية الثورة" -التي تكونت في ديسمبر 2010 بشكل عفوي لحماية الثورة- قد تمت شرعنتها لمواجهة الثورة المضادة والمحافظة على الشرعية الانتخابية، ولتشكل موضوعاً آخر للصراع بين الحكومة والمعارضة. هذا بجانب عدم رضا بعض الأحزاب عن نسبة تمثيلها بالتأسيسي وتشكيلها كيانات موازية، كما تأسست جمعيات مدنية هي في الواقع واجهة لأحزاب سياسية وايدولوجية.¹⁹ وتحدث البعض عن دعم أجنبي لعدد من القنوات الفضائية مثل قناة "فرنسا 24".²⁰

3.1.1- الانقسام السياسي وعودة رموز النظام القديم

انتقلت الثورة التي أشعلها الشباب إلى يد الأحزاب والنخب التقليدية التي لم تستطع إلى حد كبير دمج مطالب الشباب وطموحاتهم في رؤى ثورية قابلة للتطبيق على أرض الواقع وتنتج تغييراً عميقاً وجوهرياً على علاقات القوة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد. وقد أفضى هذا إلى ضعف تمثيل الشباب في إدارة المرحلة الانتقالية، بل وظهور فجوة بين النخب التقليدية وفئات لازالت تعيش الحالة الثورية وعلى رأسها الشباب وضحايا التمييز الاقتصادي وسياسات التهميش بالمدن الصغرى والضواحي.

ولعل ما يثبت تلك الفجوة أنه بعد نحو أكثر من عامين من الثورة انقسمت الساحة التونسية بين ثلاثة فرق من الأحزاب والقوى التقليدية،²¹ الأول يضم أحزاب الحكومة (الترويكا)، أي حزب النهضة وحليفها (حزب المؤتمر من أجل الجمهورية، وحزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات)، وهذا الفريق تمسك في خطابه السياسي بشرعية الانتخابات والمؤسسات المنبثقة عنها. وقد رفض حزب النهضة والمؤتمر الحوار مع نداء تونس واعتبرا أنه يتآمر على الثورة وأنه امتداد لحزب التجمع الدستوري الحاكم سابقاً، غير أن اغتيال البراهمي والاحتجاجات الضخمة التي شهدتها تونس دفعت النهضة إلى التنازل وقبول الحوار على النحو الذي سنعرضه لاحقاً.

أما الفريق الثاني فيمثل المعارضة، ويقوده حزب أطلق عليه حزب "نداء تونس" أسسه باجي قائد السبسي في عام 2012، ويضم مزيجاً من الليبراليين ورجال النظام القديم وبعض اليساريين والنقابيين. وقد دخل نداء تونس في تحالف باسم "الاتحاد من أجل تونس" مع حزب المسار الاجتماعي، والحزب الجمهوري،²² وعدد من أتباع التجمع الدستوري المنحل، ورجال أعمال وبعض النخب المثقفة. ولم يكن لهذا الفريق تمثيل قوي بالمجلس التأسيسي، وطالب الخطاب السياسي له بالشرعية التوافقية. وبجانب هذين الفريق يوجد فريق ثالث أقل تأثيراً تمثله الجبهة الشعبية المكونة من اليسار الراديكالي (حزب العمال وحزب الوطنية الديمقراطية والقوميين العرب)، وتمتلك الجبهة حضوراً مؤثراً داخل النقابات والجمعيات الحقوقية إلا أنها لا تمتلك حضوراً قوياً في الشارع ولا بالمجلس التأسيسي، وتطرح نفسها كقوة ثورية، برغم أنه لا ينظر إليها على أنها تمتلك رؤية

محددة.²³

ولا شك أن هناك عدة عوامل ساهمت في عودة رموز وقيادات محسوبة على النظام السابق إلى المشهد السياسي، فهناك أولاً الصراع بين الأحزاب الإسلامية والعلمانية وتنافسها على شكل النظام السياسي المنشود، وضعف هذه الأحزاب من الداخل وشيوع الخلافات الداخلية. هذا فضلاً عن الإرث الاستبدادي والثقافة السياسية التي تركها نظام بن علي والتي همّشت الأحزاب، وما يسميه البعض امتدادات الدولة العميقة إعلامياً ومالياً وخارجياً. بل ويرى البعض أن تحالف الأحزاب العلمانية وفلول نظام مبارك في مصر أعطى دفعة قوية لظهور تحالف مشابه في تونس، بجانب مساندة بعض السفراء الأجانب للمعارضة.²⁴

4.1.1- انعكاسات الحدث المصري

ألقى الحدث المصري -الذي أنهى المسار الديمقراطي في مصر بعد تدخل الجيش في 3 يوليو 2013 لإسقاط الرئيس المنتخب وحل المؤسسات المنتخبة وتعطيل العمل بالدستور- بظلاله على الوضع التونسي. فقد تشكلت في 26 يونيو 2013 "جبهة الإنقاذ الوطني" نتيجة تحالف الجبهة الشعبية ونداء تونس والاتحاد من أجل تونس وعدد آخر من الأحزاب الاشتراكية والليبرالية وحركة تمرد وعدد من المنظمات الحقوقية والمدنية، وذلك لمواجهة حزب النهضة وحلفائها.

واستطاعت المعارضة تنظيم عدة احتجاجات طوال شهور صيف 2013 ودخلت في اضراب مفتوح في ساحة المجلس التأسيسي، وحاصرت المجلس لفرض حله وجميع السلطات المنبثقة عنه، ونادت بتشكيل حكومة إنقاذ وطني. كما طالبت المعارضة بتكوين لجنة لوضع الدستور، وحل روابط حماية الثورة، بل ودعا البعض الجيش التونسي إلى حسم الأمر على غرار ما فعل الجيش المصري. وقد ردت الأغلبية بالمجلس التأسيسي باعتصام مواز في ذات الساحة، ما أدى إلى تعليق العمل بالمجلس التأسيسي وتعطيل العمل في الدستور وتصاعد حدة الاستقطاب.

غير أن الجيش التونسي واصل سياسة الحياد وعدم التدخل في السياسة، ولا شك أن هذا الموقف يختلف تماماً عن موقف الجيش في مصر، فالجيش المصري هو الذي أنشأ

الجمهورية بعد 1952 وظل جزءاً من المشهد السياسي والاقتصادي منذ ذلك الوقت، كما يرتبط بعلاقات خارجية قوية، وبعد ثورة يناير 2011 انفرد الجيش بإدارة المرحلة الانتقالية متفاهماً تارة مع الإخوان وحلفائهم الإسلاميين، ومتحالفًا تارة أخرى مع خصوم الإخوان بعد 30 يونيو. أما في تونس فقد كانت من حسنات الرئيس الراحل الحبيب بورقيبة عدم اقحام الجيش في السياسة. هذا فضلاً عن ضعف الطبقة الوسطى المصرية، مقارنةً بحيوية نظيرتها في تونس.²⁵

كما أن حزب النهضة في تونس يختلف عن جماعة الإخوان في مصر، فالحزب منذ البداية لم يحكم منفرداً، هذا فضلاً عن أن مسألة الدستور في تونس خضعت لنقاشات أعمق من النقاش الذي تم في مصر، وشهد النقاش التونسي تنازلات متبادلة من طرفي المعادلة،²⁶ وهذا يختلف تماماً ما حدث في مصر التي شهدت دستورين كتباً على عجل: واحد بقيادة الإخوان وحلفائهم الإسلاميين، والآخر بعد إقصائهم تماماً.

5.1.1- الناحية الاقتصادية

انعكست كل هذه الأوضاع السياسية بالسلب على الاقتصاد، فقد ظلت البلاد تعاني من عجز شديد في الميزانية نتيجة زيادة رواتب الموظفين وارتفاع الإعانات الموروثة من النظام السابق. وبرغم القرض الأمريكي (500 مليون دولار) ومساعدات أخرى،²⁷ إلا أن الأزمة الاقتصادية كانت بحاجة إلى مزيد من الإجراءات التقشفية وإلى إصلاحات اقتصادية هيكلية.²⁸ ومع الأوضاع الأمنية المتردية تراجعت السياحة والاستثمارات واحتياطي البلاد من العملية الأجنبية، كما ارتفعت أسعار السلع والمحروقات مما فاقم من الأعباء الاقتصادية. كما أن تضاًؤل قدرة الحكومات المتعاقبة على صنع سياسات تنموية حقيقية مثلت وضاًعاً ضاغطاً من أجل استقرار الوضع السياسي وتحقيق الانتقال الديمقراطي.

وبالإجمال، فقد دفعت الأوضاع السابقة المتصلة بالسياق السياسي العام الأطراف السياسية إلى إدراك أهمية الحوار للخروج من الأزمة السياسية والانتهاء من وضع الدستور وقانون الانتخابات حتى يتحقق الاستقرار السياسي وتتمكن المؤسسات المنتخبة من معالجة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية.

2.1- تصميم الحوار

في هذا السياق العام ظهرت الحاجة إلى الحوار في تونس ونجحت البلاد بالفعل في الدخول في عملية حوارية وضعت حلولاً لأولويات المرحلة. ويمكننا معالجة الأسئلة ذات الصلة بتصميم عملية الحوار والواردة في مقدمة الدراسة على النحو التالي.

كانت البلاد في حاجة إلى وسيط يستطيع فتح الحوار بين الأحزاب المختلفة بعيداً عن المزايدات الانتخابية ويمتلك قدرًا من المصداقية تمكنه من إدارة الحوار. وقد توفرت بعض شروط هذا الوسيط في الاتحاد العام التونسي للشغل. وبرغم أن الاتحاد كانت تحركه بعض الاعتبارات الحزبية وبرغم وجود قدر من عدم الثقة بين النهضة، القطب السياسي الأبرز في الحياة السياسية، واتحاد الشغل طوال العامين الأولين للثورة، إلا أن الثقة بينهما بدأت في العودة مرة أخرى مع اقتناعهما بضرورة تجاوز الماضي والنظر للمستقبل.

ولهذا بادر الاتحاد - والذي كان يمتلك رصيداً وطنياً²⁹ - إلى التوسط والقيام بمهمة بناء الثقة بين الأطراف وتشكيل لجنة رباعية لتمارس الضغط وتدفع الأطراف إلى الحوار. والأطراف الثلاثة الأخرى هي الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، ونقابة المحامين التونسيين ورابطة حقوق الإنسان التونسية. وقيام المجتمع المدني بهذا الدور أمر لا مثيل له في الحالات الثلاث الأخرى كما سنرى.

وقد اتسمت عملية تصميم الحوار بقدر من المهارة، فاتحاد الشغل كان على دراية تامة بالسياق السياسي العام في تونس وأولويات المرحلة بحكم انخراطه في العمل السياسي بشكل أو بآخر. ولهذا قاد الاتحاد الرباعية بشكل ناجح، إذ تم تأسيس الحوار إلى حد كبير، وتم اقناع الغالبية العظمى من الأحزاب الرئيسة بحضور الحوار. غير أن الرباعية حصرت الحوار على الأحزاب الممثلة بالمجلس التأسيسي وعددها 21 حزباً، لكن مع تجنب الأوزان النسبية لها. حيث حضر الحوار ممثل عن كل حزب ممثل في التأسيسي عدا الأحزاب التي رفضت الحوار وهي حزب الوفاء وحزب المؤتمر. وفي الواقع العملي لم يتم الاتفاق على اسم مرشح رئيس الحكومة إلا بموافقة النهضة صاحبة أكبر تمثيل بالتأسيسي. وهذا نوع من التوفيق والتوازن بين الشرعية الانتخابية التي يمثلها المجلس

التأسيسي والنهضة وبين الشرعية التوافقية التي يمثلها الحوار.³⁰

كما تم حصر القضايا الخلافية الرئيسية والاستعانة بالخبراء وترتيب الأولويات فخرجت مبادرة الرباعي بمسارات ثلاثة هي: المسار الحكومي أي تشكيل حكومة تكنوقراط غير حزبية، والمسار الدستوري، والمسار الانتخابي. وتشكلت ثلاث لجان داخل الحوار للمسارات الثلاثة. كما وضعت الرباعية إطاراً زمنياً مدته 4 أسابيع.

ولم تلعب الأطراف الدولية دوراً مباشراً في الحوار، بل إن من عوامل نجاح هذا الحوار امتناع الخارج عن التدخل المباشر والسافر لصالح طرف ضد آخر كما حدث في الحالتين اليمنية والمصرية. وهذا بالطبع لا ينفي حضور الخارج في الكواليس ولا سيما من قبل فرنسا، كما تم تجميد بعض الأطراف الدولية بعض المساعدات المالية المخصصة للتحويل الديمقراطي لدفع الأحزاب إلى الحوار.³¹ وبشكل عام مثّل استقرار الوضع في تونس مصلحة لمعظم الدول الإقليمية والدولية، فالجزائر سعت إلى استقرار الوضع في تونس مخافة أن يتأثر الوضع الأمني عندها، واستقبلت عدة زيارات لكل من راشد الغنوشي وقائد السبسي. أما الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة فقد اعتبرا أن استمرار الأزمة في تونس سيكون له تداعيات أمنية سلبية كما سيؤدي إلى تدفق الهجرة السرية إلى أوروبا. وفي المقابل مثلت دول الخليج العربي والتنظيمات الجهادية بشكل عام الأطراف الأكثر تضرراً من نجاح الحوار.³²

3.1- تنفيذ الحوار ومخرجاته

ويمكننا هنا الإجابة عن الأسئلة ذات الصلة بتنفيذ الحوار والعقبات التي واجهته والواردة في مقدمة الدراسة على النحو التالي:

بدأ الحوار في 25 أكتوبر 2013 في ظل توفر عدة عوامل إيجابية، هي عدم تدخل الخارج بشكل سافر، وحياد الجيش، وتوفر وسيط وطني من المجتمع المدني، واعتدال مواقف الأحزاب الإسلامية والعلمانية. فقد وافقت النهضة على الحوار وقبلت وساطة اتحاد الشغل وتراجعت عن التعديلات التي أدخلت على النظام الداخلي للمجلس التأسيسي في غياب المعارضة. كما وعد رئيس الحكومة علي العريض بالاستقالة في

الوقت المناسب. ووافقت كل الأحزاب المشاركة على خارطة الطريق المعلنة في 17 سبتمبر 2013 ووقعت عليها ما عدا حزب المؤتمر وتيار المحبة.³³

وشهدت جلسات الحوار التي أجريت في مقر وزارة حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية مفاوضات شاقة برعاية الرباعية وتوقفت الجلسات أكثر من مرة بعد أن تباينت الآراء حول اسم رئيس الوزراء، ومطالبة المعارضة بحل المجلس التأسيسي، وبعض النقاط الخلافية في الدستور وفي قانون الانتخابات، كما تباينت المواقف حول بقاء أو إلغاء رقابة المجلس التأسيسي على الحكومة القادمة، وحول صعوبة إعادة النظر في لجنة الانتخابات بعد أن أوقفت المحكمة العليا في سبتمبر 2013 عمل لجنة فرز الترشيحات.³⁴

وبرغم توقيع حركة النهضة على مبادرة الرباعي خلال الجلسة الافتتاحية لمؤتمر الحوار، فإن تصريحات مختلفة لعدد من قادتها شككت في بادئ الأمر في تقيد الحزب بالخارطة، فقد رأى البعض أن مبادرة الرباعي تمثل أرضية للحوار وأن بنودها ليست ملزمة وإنما هي مطروحة للحوار. أما مجلس شوري النهضة فأصدر بياناً في ذات اليوم الذي انطلق فيه الحوار معتبراً أن الحركة قبلت بالمبادرة كمنطلق للحوار، ما يعني أنها لا تلتزم بأي التزام مسبق ودعت إلى "مواصلة الحكومة الحالية أعمالها حتى انتهاء المجلس الوطني التأسيسي من مهامه التأسيسية".³⁵

لكن وبرغم رفض النهضة في البداية تسليم السلطة إلى حكومة غير منتخبة، إلا أنها قبلت التنازل عن الحكومة. وكتب الغنوشي مطمئناً قاعدته الشعبية أن حزب النهضة غادر الحكومة لكنه لم يترك السلطة أو الحكم³⁶، على اعتبار أن الحكومة المقبلة في رأي الغنوشي محدودة ومقيدة بالمدة التي تفصل البلاد عن الانتخابات. وقال "حركة النهضة على رغم كل ما قدمته من تنازلات هي في الطريق الصحيح وليست مهزومة ما دامت تونس هي الرابع الأول من هذه التنازلات، فنحن إن خسرن السلطة فإننا سنعود إليها ولكن إن خسرن أمن تونس واستقرارها فستكون خسارة للجميع".³⁷

كما وافقت النهضة على أن يتضمن الدستور ضمانات لحرية الوجدان، وحقوق واسعة للمرأة، وحظر ضد الاتهامات بالارتداد عن الدين والدعوة إلى العنف. لكنها أصرت على بقاء المجلس التأسيسي، وقد أيد اتحاد الشغل الإبقاء على المجلس التأسيسي

لحين الانتهاء من الدستور وتحديد مواعيد الانتخابات.³⁸ وعزز احتفاظ النهضة بالمجلس التأسيسي من موقفه على الساحة السياسية بإظهار مرونته السياسية وتقديم تنازلات لأجل المستقبل والالتزام الراسخ بالديمقراطية والحفاظ على المؤسسة المنتخبة بإرادة شعبية.

ويرى البعض أن نتائج الحوار جاءت ضد الإسلاميين بشكل أو آخر لأن خارطة الطريق تعكس مصالح المعارضة بشكل أكبر (دستور علماني وحكومة تكنوقراط) كما أن النهضة فقد جزءا من تماسكه نتيجة غضب قاعدته الشعبية، ومن المحللين من يرى أن تمتع الغنوشي بقدر من المرونة والبراغماتية ونظرتة الإصلاحية المتدرجة هي التي دفعت النهضة إلى تقديم التنازلات، كما يرى آخرون أن الحدث المصري عمل على تضيق هامش المناورة أمام النهضة فاختارت الخروج طوعية من السلطة خوفا من تكرار السيناريو المصري.³⁹

وقد أظهر الحوار أيضا مدى انقسام المعارضة وتفككها فقد تصدعت جبهة الإنقاذ وقت اختيار رئيس الوزراء، وخرج الحزب الجمهوري من الاتحاد من أجل تونس. كما شاركت الجبهة الشعبية في الحوار مشاركة محدودة ووضعت شروطا لقبول نتائج الحوار منها إعادة النظر في الميزانية المالية لسنة 2014 وتشكيل لجنة للنظر في التعيينات التي أدخلتها الحكومة في السابق. كما ظهرت بعض الانشقاقات داخل نداء تونس وظهرت دعوات لإحياء حزب التجمع الدستوري.⁴⁰

وحاولت بعض القوى تسييس اتحاد الشغل وخلط العمل النقابي بالسياسي، فقد دعا السبسي في 9 ديسمبر 2013 بأن يكون الرباعي طرفا في الحوار وليس راعيا له. أما القيادي اليساري حمّة الهمامي فقد نادى بترشيح رئيس اتحاد الشغل حسن العباسي لرئاسة الحكومة.⁴¹

وقد أقر الحوار ما أطلق عليه تلازم المسارات التأسيسية، أي مسار كتابة الدستور ومسار انتخاب اللجنة العليا المستقلة للانتخابات، ومسار تغيير الحكومة. وانتهى الحوار إلى مخرجات محددة تعالج الأزمة السياسية، وتمثلت في نص مبادرة الرباعي والتي تم الإعلان عنها في 23 ديسمبر 2013،⁴² وهي:

■ استكمال أعمال المجلس التأسيسي.

- تشكيل حكومة كفاءات ترأسها شخصية وطنية مستقلة، على ألا يترشح أعضاؤها للانتخابات القادمة تحل محل الحكومة القائمة التي تتعهد بتقديم استقالتها. وتكون الحكومة الجديدة كامل الصلاحيات لتسيير البلاد، ولا تقبل لائحة لوم ضدها إلا بإمضاء نصف أعضاء المجلس التأسيسي، ويتم التصويت على حجب الثقة عنها بموافقة ثلثي أعضائه على الأقل.
- اختيار أعضاء الهيئة العليا للانتخابات في مدة أقصاها أسبوع.
- إصدار القانون الانتخابي في مدة أقصاها أسبوعين.
- تحديد المواعيد الانتخابية خلال أسبوعين.
- التصديق على الدستور في مدة أقصاها 4 أسابيع مع الاستعانة بالخبراء.
- الالتزام بمواصلة الحوار لبحث بقية المسائل الخلافية.

وقد أثبت الواقع السياسي عدم واقعية المواقيت الزمنية التي اعتمدها الحوار، إذ لم يتم الالتزام بها نظرا لتباين الآراء حول الكثير من الأمور. وكان من القضايا المتبقية تحديد ترتيب ومواعيد الانتخابات ولا سيما بعد التصديق على القانون الانتخابي في مايو 2014، والذي أسقط إقصاء قيادات الحزب الحاكم سابقا وحدد الدوائر واعتمد النظام النسبي مع الأخذ بأكبر البقايا. وقد انقسمت الآراء بين مناد بالتزامن (النهضة) أو بالتشريعية أولا (اليسار) أو بالرئاسية أولا (نداء تونس)، وانتهى الأمر إلى إجراء الانتخابات التشريعية في أكتوبر ثم الرئاسية في ديسمبر 2014.

وفي شأن رئيس الحكومة، وقع الاختيار أولا على مصطفى الفيلالي (92 عاما)، ثم طرحت أسماء أخرى مثل أحمد المستيري ومحمد الناصر، وانقسمت الأحزاب حول هذه الأسماء ثم تم اختيار مهدي جمعة وزير النفط في حكومة العريض عبر آلية الانتخاب وليس التوافق، إذ وافق عليه 9 أحزاب وامتنع 7 وانسحب الحزب الجمهوري من الجلسة. وقد اعترض البعض على جمعة لقربه من الترويك، كما انتقد البعض طريقة الانتخاب بدلا من التوافق.

4.1- تقييم الحوار وتحديات ما بعد الحوار

لعل الإيجابية الأولى من الحوار هو أنه أظهر أن عناصر التقارب بين الأطراف أكثر من عناصر التباعد، فقد أدرك الغنوشي وغيره من الإسلاميين المعتدلين أن استكمال المسار الديمقراطي وانتقال السلطة إلى حكومة توافق مؤقتة أفضل لحزب النهضة في هذا السياق، وفي المقابل اعترف السبسي وعدد من المعتدلين في الأحزاب العلمانية بأن الإسلام السياسي صار يمثل واقعًا اجتماعيًا وسياسيًا، وأن البديل للحوار والتوافق هو الفوضى السياسية.⁴³ وتبقى بالطبع الممارسة العملية التي تثبت هذه المواقف وتؤكد على الالتزام بقواعد اللعبة الديمقراطية واحترام الدستور وقواعده وترسي، بعد البناء والتأسيس، قاعدة التنافس من أجل تقديم برامج سياسية تخدم الصالح العام.

وبشكل عام، كان الأثر النهائي للحدث المصري إيجابيًا، إذ دفع حزب النهضة إلى الاعتدال في مطالبه وتقديم بعض التنازلات. كما أن حالة عدم الاستقرار في مصر وانتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة هناك دفعت كافة الأطراف في تونس إلى التدبر في مغبة الانقلاب بالكامل على المسار الانتقالي.

ومن الإيجابيات أيضا أنه تم اعتماد طريق الحوار والتوافق للنظر في قضايا أخرى، فقد جرى الاتفاق على أن يجري حوار اقتصادي في مايو 2014 حيث سادت قناعة أن الملفات الكبرى لا بد أن تحسم من خلال توافق وطني.

ويجادل البعض بأن الحوار تخطى الإرادة الشعبية ونقل السجال السياسي من المجلس التأسيسي - الذي ينوب عن هذه الإرادة الشعبية- إلى خارجها وهو ما أسماه البعض وصاية الخبراء والنخب السياسية على الإرادة الشعبية.⁴⁴ وقد يكون هذا صحيحا من الناحية النظرية، لكن توسيع دائرة الحوار إلى خارج المجلس التأسيسي هو عمل سياسي اقتضته الضرورة وإكراهات السياق العام، وهو في نظري يعالج التداعيات السلبية التي ترتبت على اللجوء إلى الانتخابات في وقت مبكر دون بناء التوافقات الكبرى. كما أن المعيار النهائي للحكم على هذا الأمر هو ما إذا كان توسيع قاعدة المشاركة عبر الحوار والتوافق قد اقترب بالبلاد من الهدف السياسي الأساسي وهو بناء دولة القانون والمؤسسات والحريات أم لا. ولا بد لنا أن نتذكر أن الكثير من الانجازات الكبرى في صياغة الدساتير وبناء الدول إنما هي في واقع الأمر نتاج لعلميات توافق ومساومات

وتنازلات وحلول وسط.

أما القول بأن ما تم في الحوار هو مجرد توافق حزبي تم في غرف مغلقة ولا يمثل توافقاً حقيقياً بين قوى اجتماعية، فأمر غير دقيق، إذ أن الأحزاب المشاركة في الحوار تعبر فعلاً عن أحزاب الطيف السياسي وأهم منظمات المجتمع المدني المتواجدة في المشهد العام في تونس قبل وبعد الثورة، بما في ذلك رموز كانت محسوبة على النظام القديم. هذا فضلاً عن أن حياد الجيش أمر إيجابي ويشير إلى موافقة الجيش على هذا المسار الديمقراطي، ما يمثل ضماناً مهمة على طريق بناء الديمقراطية. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن هذا المسار وما ينتج عنه إنما هو توافق في مرحلة تاريخية معينة ونتيجة لظروف محددة، وهو بطبيعته يمثل تعاقدًا متجدداً يمكن لأجيال قادمة أن تضيف له أو تعدله.

لكن، وفي المقابل، شرعن الحوار عودة رموز النظام القديم، وفتح لهم باباً شرعياً للدخول إلى الحياة السياسية متخطياً فكرة العزل السياسي لحماية الثورة التي كانت قوى الثورة تتطلع إلى تنفيذها. وفي واقع الأمر إذا تحققت مطالب الثورة في إرساء أسس دولة القانون والمؤسسات الديمقراطية والحريات والتداول السلمي على السلطة بضمائناًها المتعارف عليها، فلن تكون هناك حاجة إلى حماية الثورة من رموز النظام القديم، وستكون على الشعب، عبر صناديق الانتخابات الديمقراطية، مهمة اختيار الأصلح للحكم لاحقاً. كما أن بالديمقراطية آليات للرقابة وآليات لتصحيح نفسها، وأهمها آلية الحوار ذاتها والتوافق على كل ما من شأنه تحسين النظام وتعزيز إجراءاته ومؤسسته. أما إذا لجأ أنصار النظام القديم إلى تغيير قواعد اللعبة وعادوا إلى الممارسات القديمة فسيكون هناك خطر جسيم على الثورة ومستقبلها وقد تشهد البلاد موجات ثورية أخرى.

ويتبقى أن تونس في حاجة إلى تنفيذ نظام العدالة الانتقالية الذي أقره المجلس التأسيسي في ديسمبر 2013 والذي يتضمن الكشف عن الحقيقة وحفظ الذاكرة، والمساءلة والمحاسبة، وجبر الضرر ورد الاعتبار، وإصلاح المؤسسات، والمصالحة، وإنشاء هيئة الحقيقة والكرامة.⁴⁵ كما أن هناك مسائل أخرى خلافية أثارها جلسات الحوار وتمثل تحدياً أمام حكومة التوافق، أهمها مراجعة التعيينات التي قامت بها حكومات الترويك، وحل روابط حماية الثورة، والسيطرة على المتشددين، وبقاء الحكومة محايدة في الواقع العملي، وما إذا كانت ستخضع لفيتو من التأسيسي في بعض الأمور، واحتمال تعرضها لابتزاز من الأحزاب أي دعمها إن نجحت ومعارضتها إن فشلت.

2- الحالة اليمنية

شهدت اليمن بعد ثورة 11 فبراير 2011 مؤتمرا للحوار الوطني استمر لـ 10 اشهر ونتاج عنه مجموعة من المخرجات في شكل تفاهات ومبادئ سياسية كان وما زال من المفترض أن تحدد مسار الانتقال إلى الديمقراطية في اليمن وتحقق المطالب التي رفعها الشعب اليمني في ثورته عبر تضمين بعضها في الدستور وترجمة بعضها الآخر في سياسات الحكومة وبرامج عملها.

ولليمن خبرات سابقة في الحوار، فبعد الوحدة اليمنية عام 1990، كان من المفترض أن تتم، خلال مرحلة انتقالية، إعادة بناء الدولة بما يتناسب مع شكل الدولة الموحدة، إلا أن عملية الدمج لم تمتد إلى عدد من المؤسسات الحيوية كالجيش والأمن وغيرها بسبب أزمة عدم الثقة بين طرفي السلطة آنذاك وهما الحزبان الحاكمان في شطري اليمن قبل الوحدة أي المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي. وبعد الكثير من الأزمات الشخصية والحزبية عقد حوار سياسي أنتج "وثيقة العهد والاتفاق" التي تم التوقيع عليها في الأردن وتضمنت عدة معالجات لتصحيح مسار الوحدة، لكن المعالجات التي خرجت بها الوثيقة لم تر النور.

ثم نجحت أحزاب المعارضة الرئيسة عام 2004 في بناء تحالف وطني هو "اللقاء المشترك"⁴⁶ الذي عارض نظام صالح وقدم برنامجا إصلاحيا شاملا يستهدف بناء دولة ديمقراطية حديثة. وتوافقت أحزاب اللقاء المشترك على أن معالجة قضية الجنوب هي المدخل الأساسي للإصلاح السياسي الشامل في اليمن، ولهذا قدمت "مشروع اللقاء المشترك للإصلاح السياسي والوطني الشامل"⁴⁷ عام 2005 والذي يحتوي على تشخيص للأزمات التي نعاني منها البلاد والحلول المقترحة لها، ومن ضمنها تبني النظام البرلماني وحل قضية الجنوب ولكن في إطار الدولة الموحدة مع نظام محلي ولا مركزي.⁴⁸

ومع تصاعد أزمات البلاد في أعقاب الانتخابات الرئاسية التنافسية لعام 2006، رفعت أحزاب اللقاء المشترك من سقف مطالبها وشكلت "اللجنة التحضيرية للحوار الوطني"، وأصدرت هذه اللجنة وثيقة جديدة عام 2009 هي "وثيقة الانقاذ الوطني" تضمنت تطويرا لشكل الدولة لتصبح دولة لامركزية وحل مشكلة الجنوب حقوقيا

وسياسيا بشكل شامل وعادل، وليصبح الجنوب شريكا أساسيا في السلطة والثروة، ومنع التوريث والفساد والاستبداد.⁴⁹

ونعرض فيما يلي للتجربة الحوارية التي تمت في اليمن خلال الفترة من 18 مارس 2013 إلى 25 يناير 2014، وذلك من حيث السياق العام، وتصميم الحوار وتنفيذه، ونتائجه وآثاره.

1.2- السياق العام

1.1.2- ثورة 11 فبراير وإرث نظام صالح

اندلعت الثورة اليمنية في 11 فبراير 2011 لأسباب متعددة من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فإرث نظام علي عبدالله صالح كان ثقيلا إن من ناحية الفساد السياسي وتوريث السلطة والمناصب وتردي الحريات وغياب حكم القانون، أو من ناحية ابتلاع الفساد والصراعات كل محاولات الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي وتدهور كافة مؤشرات التنمية الاقتصادية والبشرية. هذا ناهيك عن الأسباب الأمنية والفشل الأمني والعسكري والذي كان من تجلياته احتلال إريتريا جزراً يمنية بالبحر الأحمر عام 1996، ورسم الحدود مع السعودية عام 2000 بطريقة لم ترض جُل اليمنيين، ونشاط تنظيم القاعدة والتحاق اليمن بما يسمى الحرب على الإرهاب، ثم ظهور تحدي أمني آخر من جماعة هاشمية زيدية مسلحة (هي جماعة الحوثيين) بدءاً من عام 2004، وأخيراً إخفاق نظام صالح في التعامل مع الحراك الجنوبي.⁵⁰ فضلاً عن إنشاء وحدات عسكرية تابعة للرئيس السابق علي عبدالله صالح مثل الحرس الجمهوري والأمن المركزي، وتعيين الكثير من أفراد أسرته وقبيلته على رأسها، وإقامته شبكة علاقات وتحالفات سياسية وقبلية وعسكرية على حساب الدولة ومؤسساتها المختلفة.⁵¹

ولقد مثل هذا الإرث الثقيل تحدياً كبيراً أمام الانتقال إلى الديمقراطية، ولما قامت الثورة، استهدف الثوار - كما استهدف نظراؤهم في دول الربيع العربي الأخرى - القضاء على منظومة الحكم التي كانت قائمة وتغيير علاقات القوة السياسية والاجتماعية وبناء دولة ديمقراطية حديثة. إلا أن سياق الأحداث باليمن وتفاعلاته الداخلية والخارجية

أوصلت البلاد - بمساعدة قوى إقليمية ودولية - إلى تحويل مسار التغيير الشامل للثورة إلى مسار تفاوضي بين النظام القديم وحلفائه من جهة والأحزاب السياسية المعارضة من جهة أخرى، بجانب تهميش الشباب الذين أشعلوا الثورة.

وقد أسفرت هذه العملية التفاوضية عن التوقيع على مبادرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي أوقفت الصراع بين قوى الثورة ونظام صالح ومهدت الطريق أمام عقد مؤتمر للحوار الوطني الشامل كما سنعرض في الجزء التالي.

2.1.2- المبادرة الخليجية

جاءت المبادرة الخليجية كاتفاق بين النخب السياسية الحاكمة والمعارضة، في 3 أبريل 2011، بعد تدخل قوى إقليمية ودولية للوساطة في الصراع بين قوى الثورة ونظام صالح، وذلك بهدف معلن هو تحقيق التوافق بين جميع الأطراف المعنية لضمان تحول سياسي آمن في اليمن. وتضمنت المبادرة آلية تنفيذية أعدت بإشراف الأمم المتحدة وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم 2014 الصادر في 21 أكتوبر 2011. وبعد الكثير من المماطلات، وافق صالح على المبادرة، وتم في 23 نوفمبر 2011 التوقيع على خطة الانتقال السلمي للسلطة وفقاً للمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية في الرياض، ثم تنازل صالح عن الرئاسة لנائبه عبدربه منصور هادي مقابل منح صالح الحصانة من الملاحقة القضائية له ولأسرته، ووافق مجلس النواب اليمني على قانون الحصانة، ثم نزل هادي كمرشح وحيد لمنصب الرئيس.⁵²

وقد تضمنت المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية خطوات للانتقال السلمي للسلطة، والتحضير لحوار وطني شامل يعالج كافة القضايا الأخرى وعلى رأسها قضية الجنوب، وصياغة دستور جديد، وقانون الانتخابات. على أن يتم الانتقال السلمي للسلطة إلى سلطة انتقالية مؤقتة تدير عملية الانتقال عبر مرحلتين انتقالتين، الأولى تنتهي عند نقل السلطة والانتخابات المبكرة لرئيس توافقي في 21 فبراير 2012، والثانية تبدأ من استكمال نقل السلطة بتوحيد الجيش والأمن تحت قيادة واحدة والشروع في حوار وطني شامل.

ولقد تم تنفيذ بنود المرحلة الأولى في مواعيدها المحددة عقب التوقيع على المبادرة،

وتم تكليف محمد سالم باسندوه (من أحزاب اللقاء المشترك) بتشكيل حكومة الوفاق الوطني مناصفة بين المؤتمر الشعبي العام (الحاكم سابقاً)، وأحزاب اللقاء المشترك، وذلك في 7 ديسمبر 2011. ثم صدق مجلس النواب في 21 يناير 2012 على قانون الحصانة. وأجريت الانتخابات الرئاسية في موعدها المحدد يوم 21 فبراير 2012، وتم انتخاب هادي بنسبة 99.8% من الأصوات، وبنسبة مشاركة هي 56% من إجمالي الناخبين.⁵³

وكان من المفترض أن تشهد اليمن المرحلة الثانية من عملية الانتقال والتي تنتهي في فبراير 2014 بانتخابات رئاسية وبرلمانية بعد الانتهاء من وضع دستور جديد يتضمن مخرجات الحوار. وخلال المرحلة الثانية كان يجب - وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم 2051 (2012) - إعادة هيكلة قوات الأمن والجيش في هيكل موحد ذي طابع مهني، وإنهاء جميع النزاعات المسلحة، والتحضير للحوار الوطني. وبالفعل صدر - حسب آلية المبادرة - قرار جمهوري بتاريخ 14 يوليو 2012 بإنشاء "اللجنة الفنية للإعداد والتحضير لمؤتمر الحوار الوطني الشامل"،⁵⁴ وتحديد مهامها واختصاصاتها. وترأس هذه اللجنة عبدالكريم الإرياني، نائب رئيس حزب المؤتمر الحاكم سابقاً.

وحددت الآلية التنفيذية للمبادرة أطراف الحوار الوطني لتشمل كل مكونات العمل السياسي والثوري والاجتماعي والمرأة ومنظمات المجتمع المدني كالأحزاب السياسية والشباب والحراك الجنوبي وجماعة الحوثيين وغيرهم. كما حددت قضايا الحوار الوطني مثل الإصلاح الدستوري وهيكل الدولة والنظام السياسي والنظام الانتخابي، والقضية الجنوبية والمصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية وتحديد أولويات برامج التعمير والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

وفي واقع الأمر تجاهلت المبادرة الخليجية معالجة جذور الصراعات اليمنية، فبدأ أن هدفها هو التوصل إلى وقف العنف ولو كان هشاً وتحديد النظام بدلاً من تغيير جوهر السلطة فيه، الأمر الذي يتناقض مع مطالب الثورة وقد يؤدي إلى تعميق الخلافات في المستقبل. ومن المعروف أن مجرد التوقيع على المبادرات لا يضمن انتهاء الصراعات. فحسب بعض الدراسات فإن فقط ثلث الاتفاقيات التي تم التفاوض والوصول إليها في أعقاب الحروب الأهلية بين 1945 و1993 أدت إلى سلام مستقر.⁵⁵

وقد تعرضت الحصانة التي منحت لصالح وحلفائه لنقد من منظمات دولية، وحسب منظمة العفو الدولية فإن قانون الحصانة، الذي صدر بعد ذلك، يعد خرقاً لتعهدات اليمن القانونية الدولية بما في ذلك اتفاقية مناهضة التعذيب، أما المفوضة السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان فأكدت على أن القانون يعني الأفراد من الملاحقة القضائية داخل اليمن فقط، وليس من ملاحقتهم دولياً.⁵⁶

3.1.2- الفاعلون السياسيون الرئيسيون عشية الحوار الوطني

كان بالساحة اليمنية عشية بدء جلسات الحوار الوطني عدد من الفاعلين السياسيين، على رأسهم أحزاب اللقاء المشترك. وكان حزب الإصلاح - وهو تحالف إسلامي معارض يضم كتلاً سياسية مختلفة أهمها الإخوان المسلمون وما بداخله من مكون أكثر قرباً من التيار السلفي، والزعامات القبلية، ولهذا التحالف علاقة وثيقة مع كبار التجار في اليمن - الأكثر تنظيمًا والأقوى حضورًا في اليمن، وقد شارك بقوة في الثورة، ثم تم تمثيله بشكل جيد في دوائر صنع القرار وحكومة الوفاق. والشريك الثاني في اللقاء المشترك هو الحزب الاشتراكي، الذي أبدى عدم ارتياحه من بعض القرارات الرئاسية المتعلقة بالتعيينات الإدارية في أجهزة الدولة الحيوية، وحذر في بيان أصدره في 12 سبتمبر 2012 من الإقصاء أو الإخلال بالتوازن التوافقي.⁵⁷

أما حزب المؤتمر الشعبي العام الحاكم سابقاً، فقد نجح من مصير نظيريه في مصر وتونس، لكنه لم يعد يدير السلطة وموارد الدولة بشكل منفرد، كما أن جزءاً من المؤسسة العسكرية التي كانت تابعة له تخلت عنه. وبرغم هذا، فقد ظل الرئيس السابق - بما يمتلك من قدرات مالية ونفوذ - يقود الحزب ويمنع أي عملية إصلاح داخلية، كما ظل حزبه يعمل كفاعل سياسي أساسي. وثمة حرص من قوى محلية وإقليمية ودولية على استمرار هذا الدور للحفاظ على التوازن السياسي الداخلي.⁵⁸

أما جماعة الحوثيين، فقد خاضت ست حروب مع الدولة خلال الفترة من 2004 إلى 2010 وحصلت على تعاطف بعض القوى السياسية والمجتمعية، كما تعرضت الجماعة لعمليات اغتيال استهدفت بعض عناصرها. وبرغم مشاركة بعض عناصرها في الثورة، إلا

أن الجماعة اختارت الدخول في مواجهات مسلحة في أكثر من جبهة، فقد حاربت، خلال مرحلة الثورة وما بعدها، قبائل تنتمي لحزب الإصلاح، واشتبكت مع قبائل أخرى تعارض ما تراه التمدد المسلح لجماعة الحوثي في محافظة صعدة وبعض مديريات المحافظات المجاورة. وأدت هذه المواجهات المسلحة إلى معارضة قوى سياسية ومدنية وقبلية عديدة للحركة على عكس ما كان عليه الوضع سابقا.⁵⁹ وقد أغضبت تحركات الحوثيين قوى خارجية كالسعودية والولايات المتحدة في ضوء المساعدات التي تحصل عليها الجماعة من إيران. وبرغم رفض الحوثيين للمبادرة الخليجية والنظر إليها على أنها مؤامرة سعودية أمريكية على الثورة، إلا أنهم شاركوا في الحوار كما سنرى لاحقا.

وبجانب جماعة الحوثي المسلحة، هناك عدة جماعات مسلحة أخرى ذات أهداف سياسية، كتنظيم القاعدة وبعض فصائل الحراك الجنوبي، وبعض القبائل ذات النفوذ والمهولية لأحزاب سياسية.

أما الحراك الجنوبي، الذي بدأ عام 2007 عندما نظمت جمعيات المتقاعدين العسكريين والمدنيين سلسلة مظاهرات وحركات احتجاج حقوقية انتهت بمطالب سياسية بفك الارتباط بين الشمال والجنوب، فقد عانى من الانقسامات الداخلية التي امتدت من القضايا المحورية لقضية الجنوب إلى قضايا صغيرة تدور حول الزعامة والتمثيل، بل واخترقته دول إقليمية كإيران والسعودية ليصبح الحراك محل تنازع بين هذه القوى.⁶⁰ وقد انعكس هذا الأمر على مستوى تمثيل الحراك في الحوار ونوعية المشاركين على النحو الذي سنعرض له لاحقا.

وبالنسبة للشباب الذين أشعلوا الثورة فهم بلا شك قوة صاعدة إلا أنهم - كما شباب ثورات الربيع العربي الأخرى ونظرا لاستلام الأحزاب والقوى التقليدية زمام الأمور بعد الثورات - ليسوا كتلة واحدة، وإنما يتوزعون على مكونات حزبية ومجتمعية مختلفة الانتماءات السياسية، ومنهم أيضا المستقلون. كما تتعدد مواقفهم تجاه القضايا الكبرى فمنهم من رفض التسوية مع النظام السابق ونادي بدماء الشهداء ومنهم من أيد التسوية، ومنهم من آمن بأهمية التحزب بينما هناك من رأوا ضرورة البقاء على العمل الثوري حتى نهاية المرحلة الانتقالية.⁶¹

وفي هذا السياق السياسي ظهرت تحالفات جديدة بين قوى كانت متصارعة في السابق، ومن أهمها تحالف الرئيس السابق وبقايا نظامه وحزب المؤتمر مع الحوثيين وبعض مكونات الحراك الجنوبي المطالبة بفك الارتباط، وتحدث البعض عن محاولات لإنشاء جبهة موحدة من هذه الأطراف بدعم إيراني. وفي المقابل عقد -في أكتوبر 2012- مؤتمر لقبائل اليمن بدعم من السعودية، بغرض إنشاء جبهة موحدة ضد التدخلات الإيرانية في اليمن.⁶²

2.2- تصميم الحوار

في إطار ذلك السياق العام، تم من الناحية الشكلية تصميم عملية الحوار بشكل يتسم نظريا بقدر من التنظيم والمنهجية. وقد حدد النظام الداخلي للمؤتمر، الذي صدر بقرار من رئيس الجمهورية، أجندة شاملة للحوار شملت كل القضايا التي يعاني منها اليمن ومستقبله تقريبا وعددها تسع قضايا. فعلى العكس من الحالة التونسية التي رتبت أولويات المرحلة في ثلاث قضايا رئيسية وتركت بقية القضايا إلى مرحلة لاحقة، فإن الحوار اليمني وضع على طاولة الحوار كافة القضايا. وقد اعتبر البعض أن هذا الشمول مصدر ضعف، إذ لم يتح الفرصة للمشاركين لمناقشة هذه القضايا بالعمق المطلوب.⁶³ وقسم النظام الداخلي المشاركين إلى تسعة فرق، يختص كل فريق بمعالجة قضية من القضايا التي تم تحديدها في جدول الأعمال، وهي: القضية الجنوبية، قضية صعدة، القضايا ذات البعد الوطني والمصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية، الحكم الرشيد، بناء الدولة، أسس بناء الجيش والأمن، الحقوق والحريات، استقلالية الهيئات ذات الخصوصية، والتنمية الشاملة والمتكاملة والمستدامة.

وفي شأن التمثيل، فكما ذكرنا شارك في المؤتمر كل القوى السياسية التقليدية بجانب مكونات وأطراف لم تكن جزءا من المشهد السياسي من قبل أو لم تشترك في التوقيع على المبادرة الخليجية ولها نفوذ في الشارع مثل الحراك الجنوبي، والحوثيين، والشباب والمرأة. وقد توزعت مقاعد مؤتمر الحوار برئاسة الرئيس هادي حسب اقتراح من جمال بن عمر، ممثل الأمين العام للأمم المتحدة (بعد أن فوضته القوى السياسية المشاركة في التحضير للحوار

بذلك) بشكل يضمن المناصفة في مقاعد الحوار بين الشمال والجنوب ويضمن أن يكون للنساء 30% من المقاعد، وللشباب 20% على الأقل.⁶⁴

وأثناء الإعداد للحوار، اشترطت بعض فصائل الحراك الجنوبي أن يكون الحوار بين الشمال والجنوب خارج اليمن وتحت إشراف إقليمي ودولي، لكن مع رفض معظم القوى السياسية تم اعتماد مبدأ مشاركة الجنوب بتمثيل متساو مع الشمال (50% للشمال، 50% للجنوب) في فريق القضية الجنوبية وفي مجمل محاور المؤتمر، كما تم إقرار مبدأ حصول مكونات الحراك الجنوبي على 75% من حصة الجنوب في فريق القضية الجنوبية المكون من 40 عضوًا.⁶⁵

وقد وضع المؤتمر آلية متابعة وحوكمة واضحة للجهات التي تقوم بمتابعة وتنفيذ مخرجات الحوار، برغم أنها منحت دورا كبيرا لرئيس الجمهورية في اختيار أعضائها. وأهم آليتين هما، الأولى آلية "لجنة التوفيق" والتي تتكون من الرئيس ومن رؤساء الفرق التسع وعدد آخر من الأعضاء يعينهم الرئيس، وتختص بالتوفيق بين أعضاء المجموعات في القضايا المختلف فيها وتقديم مقترحات حلها والتنسيق بين مخرجات فرق العمل وتفسير النظام الداخلي للمؤتمر، ومتابعة تنفيذ قرارات المؤتمر. والآلية الثانية هي لجنة المعايير والانضباط التي تتكون من سبع شخصيات قضائية وإدارية مشهود لها بالنزاهة والحيادية يختارهم الرئيس لتتولى مهمة البت في حالات عدم الالتزام بضوابط المؤتمر أو التغيب المستمر عن الجلسات، وفي شكاوى الأعضاء بخصوص أي أعمال تخويف أو تهديد أو إساءة.⁶⁶

ووفقا للنظام الداخلي فإن اتخاذ القرارات يتم بالتوافق بقبول 90% من الحضور على الأقل، وإذا تعذر التوافق، يتم رفع القرار المختلف عليه إلى لجنة التوفيق، وفي حال تعذر التوافق يتم التصويت على القرار ويعتبر نافذا بموافقة نسبة 75% من أعضاء فريق العمل. فإذا لم يحصل على هذه النسبة يحال القرار إلى رئيس الجمهورية بوصفه رئيس مؤتمر الحوار ليتخذ ما يراه مناسباً. وقد ساعد هذا النظام في منع أي من الأطراف المشاركة من الانفراد باتخاذ القرارات، ومنع الأكثرية من فرض إرادتها، والأقلية من تعطيل الحوار.⁶⁷

واعتمد النظام في تنظيم المناقشات وجلسات الحوار على أسلوب قوامه أن يقدم

كل طرف رؤيته مكتوبة حول القضايا المطروحة بشأن جذور ومحتوى كل قضية، وذلك حتى تتم مناقشتها لبلورة رؤية مشتركة يتم على أساسها، كمرحلة ثانية، تقديم كل طرف رؤيته حول الحلول والمعالجات. وبرغم غلبة اللغة الدبلوماسية وحسابات المصالح الخاصة على حساب الموضوعية في كثير من القضايا، إلا أنه لا شك أن هذا الأسلوب ساهم في اختصار الكثير من الوقت وقلل من النقاش الشفهي وساهم في بناء الثقة وتخفيف التوتر بين الأطراف المختلفة، كما أنه أنتج تراكمًا نظريًا مهمًا لرؤى كافة الأطراف لجذور المشكلات وسبل حلها. وهذا بالطبع لم يمنع إجراء مناقشات موازية غير معلنة خارج جلسات الحوار لإيجاد توافق حول القضايا البارزة⁶⁸.

3.2- تنفيذ الحوار ومخرجاته

استمر الحوار نحو عشرة أشهر (مارس 2013 - يناير 2014) بإشراف جمال بن عمر والدول العشر الراحية للمبادرة الخليجية (سفراء الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، بالإضافة إلى ألمانيا والسعودية والكويت والإمارات وعمان). وشارك في الحوار 565 عضوا حسب الآلية السابق الإشارة إليها. وبفعل انتماء الرئيس للجنوب، فقد نجح في اقناع الكثير من العناصر الفاعلة في تيارات الحراك بحضور الحوار، ونجح أيضا في استبدال أي عناصر تظهر أي تشدد خلال مشاركتها بالحوار. كما نجح في عزل واضعاف عناصر أخرى أكثر تشددا.⁶⁹ كما ساهمت ضغوط إقليمية ودولية في الدفع بمكونات من الحراك الجنوبي لحضور اللقاء. غير أن فصائل جنوبية أخرى تعيش بالخارج - كفصيل الرئيس السابق علي سالم البيض المدعوم من إيران - رفضت المشاركة واستمرت أثناء الحوار في استخدام العنف ضد المعسكرات في الجنوب.⁷⁰

وتمثلت مخرجات المؤتمر في وثيقة من 350 صفحة سميت "وثيقة الحوار الوطني الشامل"، وهي تتضمن البيانات الصادرة عن المؤتمر وتقارير فرق العمل التسع النصفية والنهائية، ووثيقة ضمانات تنفيذ مخرجات الحوار والبيان الختامي، وعدد آخر من النصوص والبيانات والوثائق.

ولا شك أن قضية الجنوب استولت على اهتمام المؤتمر برغم أن بقية القضايا كانت

في غاية الأهمية أيضا.⁷¹ وبعد جلسات حوار مطولة، شهد المؤتمر توافقا بين المشاركين على كافة القضايا عدا قضية الجنوب، حيث اختلف الفريق المكلف بها حول عدد أقاليم الدول الاتحادية. وقد تعددت الرؤى المقدمة في المؤتمر لعلاج القضية الجنوبية بين الاستقلال التام الفوري أو بعد فترة فيدرالية يعقبها استفتاء تقرير المصير (الحراك الجنوبي)، أو الاتحاد الفيدرالي مع الاحتفاظ بحق الجنوب في تقرير مصيره (حزب الحق)، أو اتحاد فيدرالي من إقليمين بصورة مبدئية يتم خلال فترة انتقالية إحداث تحولات جذرية في شكل الدولة وقيام حكومة انتقالية بالتساوي بين الشمال والجنوب والمناصفة في كل المناصب وفي البرلمان على أن يتم في هذا البرلمان تحديد شكل الدول الاتحادية الدائم (الحزب الاشتراكي)، أو دولة اتحادية متعددة الاقاليم مع حق الجنوب في مشاركة عادلة في السلطة والثروة مع الشمال، وذلك للحفاظ من وجهة نظرهم على الوحدة بين الشمال والجنوب (أحزاب المؤتمر الشعبي العام، والإصلاح، والتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، وحزب العدالة والبناء، والحزب القومي الاجتماعي، وجزء من مكونات المجتمع المدني، والشباب المستقلين، والنساء المستقلات، والرئيس هادي وجزء من قائمته)، أو خيار الدولة البسيطة مع تطبيق حكم محلي كامل الصلاحيات يحقق التوزيع العادل للثروة والسلطة ويجنب البلاد مخاطر التقسيم إلى أقاليم فيدرالية (حزب الرشاد السلفي وحزب البعث العربي الاشتراكي القومي وغيرها).

وبعد مناقشات طويلة وتدخلات وضغوط، لعب الوسيط الدولي بن عمر، دورا في الخلاف الجنوبي، إذ اقترح في 10 سبتمبر 2013 تشكيل فريق مصغر لبحث القضية مكون من 16 عضواً (8 من الشمال و8 من الجنوب). وبرغم أن هذا الفريق الجديد عقد 32 اجتماعاً خلال الفترة 10 سبتمبر - 21 ديسمبر 2013، إلا أنه لم يصل إلى توافق على عدد أقاليم الدولة الاتحادية، وانتهى الأمر إلى تفويض رئيس الجمهورية بتشكيل لجنة برئاسته لتحديد عدد الأقاليم ودراسة خيار ستة أقاليم (أربعة في الشمال واثنان في الجنوب)، وخيار إقليمين، أو أي خيار آخر. وبعد دراسة عدة مقترحات تبنت اللجنة الرئاسية خيار ستة أقاليم، وصنعاء عاصمة إدارية مستقلة، وهو الخيار الذي قدمه المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح. وصدرت وثيقتان "وثيقة حل القضية الجنوبية"، و"الوثيقة النهائية لتحديد عدد الأقاليم في الدولة الاتحادية"، وقعتها معظم الأطراف

المشاركة. كما أقرت الوثيقتان شكلاً من الديمقراطية التوافقية بين الشمال والجنوب، لا يعتمد على الأغلبية العددية فحسب وإنما يقر أيضاً الموازنة بين الأرض والسكان، ويخصص للجنوب 50% من مقاعد البرلمان الاتحادي والحكومة الاتحادية والقيادات العسكرية والأمنية والقضائية والدبلوماسية العليا في الدولة.⁷² ويرى أنصار الفيدرالية أنها وليدة الظرف التاريخي الراهن وأن لا بديل لها إلا الانفصال، وأن هناك طرق عديدة لمعالجة آثارها السلبية.⁷³

كما أقر المؤتمر تمثيل الجنوب خلال الدورة الانتخابية الأولى بعد إقرار الدستور الاتحادي بنسبة 50% في كافة الهياكل القيادية في الهيئات التنفيذية والتشريعية والقضائية بما في ذلك الجيش والأمن. ويتم التعيين عن طريق رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء. وكانت هذه النسبة قد طبقت خلال السنوات الثلاث الأولى بعد الوحدة الاندماجية وكانت من أبرز أسباب الصراع الذي انتهى بحرب 1994.⁷⁴

غير أن خيار الفيدرالية تلقى الكثير من النقد، فدعاة الانفصال في الجنوب رأوا أن الشمال بموجب هذا الاختيار سيسيطر على السلطة التشريعية الاتحادية (المكونة من مجلس النواب والمجلس الاتحادي والجمعية الوطنية). أما الحوثيون فقد رفضوا التوقيع على وثيقة الأقاليم لأنها، في نظرهم، تقسم اليمن إلى فقراء وأغنياء، غير أن السبب الحقيقي ربما يكون عدم وجود منفذ بحري للإقليم المخصص لهم.

وثمة من يرى أنه، وبرغم بعض إيجابيات الفيدرالية، إلا أنها ليست الحل الأمثل لليمن في ظل ضعف الدولة وبنائها السياسية والقانونية ومحدودية قدراتها الاقتصادية وعمق صراعاتها الاجتماعية والسياسية. هذا فضلاً عن اختلال المؤسسة العسكرية وانقسامها. ويرى هؤلاء أن تبني الفيدرالية قبل بناء الدولة المركزية أولاً، قد يفضي إلى تفكك الدولة إلى مكونات مذهبية ومناطقية متعددة. ويرون أيضاً أن مشكلة الجنوب تتعلق أساساً بالتوزيع العادل للسلطة والثروة بين الشمال والجنوب وبالممتلكات والأراضي المنهوبة والتسريح القسري للموظفين بعد حرب 1994، وهذه قضايا حقوقية ومن ثم لا تحتاج إلى حوار وطني، وإنما إلى قرارات تنفيذية من الحكومة وقدرات مالية لتنفيذها.⁷⁵ وهو أمر يمكن تحقيقه عبر ترتيبات تمنح الجنوب وضعاً خاصاً في تقاسم السلطة على المستوى المركزي بجانب تبني نظام حكم محلي محكم يقوم على معايير محددة لتوزيع الثروة

وحل مشكلة المركزية المالية والإدارية الشديدة بصورة منصفة للجنوب.⁷⁶

وحسب عبدالوهاب الشرفي، فإن الفيدرالية المقترحة في اليمن تقوم - وعلى عكس الفيدراليات الأخرى والتي قامت على أساس تجميع أقاليم مفككة في نظام فيدرالي موحد - على أساس تقسيم إقليم موحد دون وجود بنية مؤسسية وإدارية أو ثقافة سياسية تساعد على إقامة بناء جديد متماسك.⁷⁷ وثمة مخاوف من إعادة تكريس المحاصصة على أساس شطري وما يترتب على هذا من تداعيات سلبية مثل تعزيز ثقافة الانتماء للمنطقة على حساب الهوية الوطنية الجامعة، وتكريس مبدأ شغل المراكز القيادية والوظائف العليا حسب الانتماء الجغرافي وليس استنادا لعنصر الكفاءة والمؤهلات. وتزداد خطورة هذه الآثار عندما تصل إلى المؤسسات العسكرية، الأمر الذي يعرقل الاندماج ويكرس الانفصال على المدى الطويل.⁷⁸ كما رأي عبدالله الفقيه أن قرار تبني مؤتمر الحوار الشكل الفيدرالي اتخذ منذ وقت مبكر، ولم يكن هناك أي معارضة له بين القوى المشاركة، بل إن تبني خيار الأقاليم الستة اتخذ أيضا في وقت مبكر، وتحدث الرئيس هادي، كثيرا عن الأقاليم الستة قبل بدء مؤتمر الحوار.⁷⁹

أما في ما يتصل بقضية صعدة، فقد أقر المؤتمر 59 بندا في محور الحلول، منها: "ضمان الحرية المذهبية والفكرية وممارسة الشعائر وتحريم فرضها أو منعها بالقوة من أي جهة كانت، وأن تكون الدولة وأجهزتها محايدة، ولا تقوم بتبني أو تقديم دعم مادي أو معنوي أو تسهيلات لأي مذهب أو فكر وبما يضمنه الدستور وينظمه القانون". فضلا عن "وضع ضوابط للمناهج الدراسية والتعليم الديني والأهلي بحيث يكون ذلك تحت إشراف الدولة"، و"وضع نصوص دستورية تجرّم الحصول على الأموال من جهات خارجية تحت أي مسمى واعتبار ذلك خيانة عظمى"، ووضع "برنامج تنمية شامل لصعدة والمحافظات والمديريات المتضررة واضح المعالم ومحدد بمدة لا تزيد عن خمس سنوات وموازنة محددة"، و"عودة النازحين إلى بلادهم ومساكنهم من كل الأطراف دون قيود وشروط وتعويضهم"، و"تحریم وتجريم استخدام الجيش في الصراعات الداخلية"، و"نزع واستعادة الأسلحة الثقيلة والمتوسطة من كافة الأطراف والجماعات والأحزاب والأفراد التي تُحبت أو تم الاستيلاء عليها وهي ملك للدولة"، جاء أيضا منع "امتلاك الأسلحة الثقيلة والمتوسطة عن طريق التجارة، ويكون ملك هذه الأسلحة حصريًا بالدولة وينظم القانون

حيازة السلاح الشخصي"، كما أكدت الوثيقة على "معالجة الثارات والنزاعات الناجمة عن حروب صعدة في إطار العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية".⁸⁰ ولا شك أن هذه المعالجات تحتاج إلى موارد ضخمة، كما أن الكثير منها سيعتمد على إقامة مؤسسات الدولة وترسيخ حكم القانون.

وفيما عدا قضية الجنوب ومسألة صعدة، فإن الكثير من مخرجات المؤتمر قد تبدو أنها جاءت متوازنة بشكل عام بين مصالح القوى التقليدية في الحفاظ على بعض مكاسبها، وبين مطالب القوى المدنية التي أرادت بناء دولة ديمقراطية جديدة. فعلى سبيل المثال أقرت وثيقة المؤتمر حق القوى التقليدية في الشمال في الحفاظ على مصالحها الاقتصادية في مجال الصناعة النفطية لأنها أكدت أن إدارة الموارد النفطية والغازية ومنح عقود الاستكشاف والتطوير وتنظيم عقود الخدمات النفطية من اختصاصات سلطات الولاية المنتجة للنفط، وليس لسلطة الإقليم أو السلطة الاتحادية.⁸¹

كما تم تمكين الأحزاب السياسية على حساب القوى القبلية التقليدية مع تغيير نظام الانتخابات من النظام الفردي إلى نظام الانتخاب بالقائمة، وإن كان هذا النظام الأخير يحتاج هو الآخر إلى مقومات أخرى كأحزاب ديمقراطية من الداخل وضمانات لعدم هيمنة القيادات الحزبية على القوائم وغيرها. وعلى الرغم من أن معظم القوى المشاركة اقترحت النظام تبني النظام البرلماني، إلا أن فريق بناء الدولة تبني النظام الرئاسي على أن تتم مراجعته بعد دورتين انتخابيتين ودراسة امكانية الانتقال الى نظام برلماني. وقد فهم البعض هذا الأمر على أنه محاباة للرئيس هادي.⁸² هذا فضلا عن معظم الدول التي نجحت في الانتقال إلى الديمقراطية تبنت النظام البرلمان أو المختلط، نظرا لأنه الأقدر على مواجهة إرث حكم الفرد الاستبدادي.⁸³

أما المرأة فقد حصلت على مكاسب جيدة، إذ إنها ستمثل بنسبة 30% على الأقل في كل من فريق صياغة الدستور، وعضوية قيادة الهيئات المستقلة، ومقاعد المجالس التشريعية المنتخبة، وفي كل القوائم الحزبية. كما سيتم تأسيس هيئة وطنية عليا للأمومة والطفولة، وهيئة تختص بحماية المرأة والطفل من العنف الاجتماعي والأسري، بجانب إعادة هيكلة اللجنة الوطنية للمرأة. كما سيتضمن الدستور مادة تنص على: "تتخذ الدولة الإجراءات القانونية التي من شأنها تمكين النساء من ممارسة كل حقوقهن السياسية

والمشاركة الإيجابية في الحياة العامة وفقاً لأحكام الدستور".⁸⁴

واقترح البعض في الحوار إقرار قانون لحظر استخدام الطائرات الأمريكية بدون طيار بعد الغارات التي شنتها هذه الطائرات في يوليو وأغسطس 2013، أي أثناء المؤتمر، ضد تنظيم القاعدة باليمن الأمر الذي أسهم في توسيع دائرة التعاطف مع هذا التنظيم وتصاعد الاحتجاج على الرئيس هادي وحكومته وانتهاك سيادة البلاد.⁸⁵

4.2- تقييم الحوار وتحديات ما بعد الحوار

تجدر الإشارة، بداية، إلى أن هناك عدة أمور ساهمت في نجاح مؤتمر الحوار الشامل، فخارجياً ألزم قرار مجلس الأمن رقم 2051 الأطراف المختلفة بالحوار، وشكل رادعا لكل من أراد عرقلة الحوار.⁸⁶ كما ساهمت الضغوط الدولية والإقليمية ذات المصلحة في استقرار اليمن في نجاح المؤتمر. وهناك ضغوط إقليمية ودولية قد تعمل لصالح تنفيذ مقررات المؤتمر، منها الفقرة السادسة من قرار مجلس الأمن رقم 2051 التي تشير إلى استعداد المجلس للنظر بمزيد من الإجراءات بما في ذلك اتخاذ تدابير وفقاً للمادة 41 من ميثاق الأمم المتحدة، حيث تتيح فرض عقوبات على من يعرقل قرارات المجلس.

أما داخلياً، فلعل من العوامل الأساسية التي هيئت لنجاح الحوار هو غياب الثنائية الحادة، فلم يجرى الحوار بين قطبين متنافسين وإنما بين عدة أطراف سياسية واجتماعية مؤثرة وشبه متساوية. كما أن مشاركة قوى جديدة كالشباب والنساء والحوثيين والسلفيين والحراك الجنوبي، عززت أيضاً من فرص النجاح.⁸⁷ كما رأى البعض أن وجود الرئيس التوافقي الذي يقف على مسافة متساوية من جميع القوى لعب دوراً مهماً في نجاح الحوار.⁸⁸

ولا شك أن إقرار مبدأ الحوار كطريق للتغيير وحل الخلافات بدلاً عن العنف هو من إيجابيات الحوار اليمني. كما أن هذا الحوار -وعلى خلاف بقية الحالات العربية الأخرى- جمع معظم القوى السياسية والاجتماعية الحاكمة والمعارضة (باستثناء التي رفضت المشاركة)، بجانب أطراف من خارج المشهد السياسي، كمنظمات المجتمع المدني، والشباب، والمرأة، واليهود، والمهمشين،⁸⁹ (وذلك على افتراض أن هذه القوى جميعاً

ترغب في تحقيق مطالب التغيير التي رفعتها الثورة).

لكن المؤتمر شهد سيطرة النخب والقوى التقليدية، كما سيطر الرئيس هادي وأنصاره على لجانه المهمة،⁹⁰ لكن لا شك أن الضمانة الأساسية لتنفيذ مخرجات الحوار، الذي سيجري تضمينها في الدستور، هي توفر إرادة لدى القوى السياسية في تنفيذها بما يؤدي في النهاية إلى انتشار البلاد من حالة الفوضى وغياب الأمن والتنمية، وبناء دولة مدنية ديمقراطية حديثة تستوعب كافة مكونات المجتمع.

وفي المقابل هناك عدة عقبات وتحديات أمام تنفيذ مخرجات المؤتمر، لا بد من أن تبذل كل الجهود الممكنة لمعالجتها في أي حوارات مستقبلية، لعل أهمها ما يلي:

1.4.2- التحدي الحوئي وإرادة الأطراف الإقليمية والدولية

فالعقبة الأحدث والأخطر أمام تنفيذ مخرجات الحوار هي التحدي الحوئي. فلقد صدرت وثيقة الحوار والساحة اليمنية تنتظر قبول وتفيد الحوثيين بها. وهؤلاء كانوا -وقت انعقاد المؤتمر- يسيطرون على صعدة وعلى أجزاء أخرى، أما الآن فقد دخل الحوثيون العاصمة صنعاء في 21 سبتمبر 2014 وصاروا شركاء للرئيس والحكومة.

وفي واقع الأمر، شارك الحوثيون في الحوار الوطني بغية الحصول على بعض المكاسب السياسية، أهمها الحصول على شرعية سياسية كفاعل وطني والحصول على إقليم من الأقاليم الستة التي تقرر قيام الدولة الاتحادية على أساسها. غير أنهم يرون أن هذه المكاسب محدودة بالنظر إلى تصاعد دور خصمهم اللدود حزب الإصلاح في دوائر صنع القرار وتحالفه مع القائد السابق للمنطقة العسكرية الشمالية اللواء الركن علي محسن الأحمر ولهذا فالحوثيون يخافون من أن ترسخ أي انتخابات حرة سيطرة الإصلاح، ومن ثم فهم يستخدمون أيضا القوة المسلحة والحشود الشعبية لفرض خيارات أخرى قد لا يحصلون عليها على مائدة الحوار. وبالفعل استطاعوا تغيير معادلة القوة بدخول صنعاء. ولأن الإقليم المخصص لهم تنقصه الموارد والمنفذ فقد تحركوا لضم منطقة الجوف التي يقدر أنها تحتوي على مصادر للطاقة، كما أنهم يستهدفون الوصول إلى ميناء ميدي. غير أن استخدام القوة قد تفضي في النهاية إلى حرب طائفية تقضي على كل المكاسب

السياسية، كما أنها بلا شك تؤدي إلى تحالف الخصوم ضدهم. وتزداد الأمور صعوبة مع تدخل قوى خارجية في الصراع كما هو قائم اليوم.⁹¹

وهناك أيضا إرادة الأطراف الإقليمية والدولية ومدى توافق مصالحها مع وجود دولة مدنية ديمقراطية مستقرة باليمن، ومدى قدرة هذه الأطراف الإقليمية والدولية على التخلي عن منطق التدخل في الشؤون الداخلية اليمنية أو دعم فصيل سياسي ضد فصيل آخر، وهذا أمر مشكوك فيه بالنظر إلى مواقف دول الجوار والقوى الكبرى من الوضع في اليمن.

2.4.2- تصاعد نفوذ الرئيس هادي وتعديل خارطة الانتقال

التحدي الثاني أمام مخرجات الحوار يأتي من الرئيس هادي ومن تغيير خارطة الانتقال. فبرغم أن هادي استطاع انجاز بعض الأمور الإيجابية كحل مؤسستين عسكريتين مهمتين، هما الحرس الجمهوري، بقيادة أحمد علي عبدالله صالح نجل الرئيس السابق، والفرقة الأولى التي يقودها علي محسن، إلا أنه يتبقى الكثير من المهام لتحويل قوات الأمن والجيش إلى مؤسسات احترافية مهنية وإدماج رجال القبائل في قوات الأمن، وضمان الرقابة المدنية على القوات المسلحة، وصياغة استراتيجية أمنية وطنية للبلاد.⁹²

ووفي واقع الأمر، فإنه وبرغم أن البعض يرى أن مؤتمر الحوار رفع من شرعية وشعبية هادي، فإن البعض يرى أن هذا الأمر قد يحمل بعض المخاطر على مخرجات المؤتمر منها تأجيل الانتخابات الرئاسية والبرلمانية واستمرار حكومة الوفاق الوطني ما يشكك في العملية برمتها.⁹³

وقد أثارت بعض قرارات الرئيس بعد الحوار بعض المشكلات، فعلى سبيل المثال، في 8 مارس 2014 وبمجرد إعلان الرئيس هادي تشكيل لجنة صياغة الدستور، اعترضت أحزاب وقوى سياسية عدة (منها الحزب الاشتراكي، والشباب المستقل، وشخصيات تابعة للإصلاح) على ما اعتبرته تهميشا لها في التمثيل في لجنة صياغة الدستور. ويُعد المؤتمر والإصلاح والنساء الأكثر تمثيلا داخل اللجنة. وكان هادي قد قلّص عدد أعضاء لجنة صياغة الدستور من 30 إلى 17 عضوا فقط بناءً على رأي لجنة التوفيق التي تعمل

كمرجعية لكل فرق الحوار دون سبب معلن، ولم يختار فيها من المتخصصين في القانون الدستوري إلا شخصا واحدا لم يمارس تخصصه لمدة عشر سنوات كما تشترط وثيقة الحوار. كما منح هادي اللجنة صلاحيات الإشراف على الاستفتاء على الدستور وتنفيذ حملات توعية به، ومنحها أيضا مدة سنة قابلة للتجديد للانتهاء من الدستور. وكانت وثيقة الحوار حددت هذه المدة بثلاثة أشهر.

وترى بعض القوى السياسية أن إطالة هادي مدة اللجنة هدفه الأول "وضع الأحزاب السياسية المتخاصمة أمام الأمر الواقع من خلال تمديد المرحلة الانتقالية في اليمن كي يضمن بقاءه [أي هادي] في السلطة لفترة أطول مما كان متوقعا".⁹⁴

كما يرى البعض أن المؤتمر قد انحرف عن هدفه الأساسي وهو إيجاد حلول لقضايا مصيرية وانتهى إلى "تدريب وتلميع نخبة سياسية جديدة بقيادة الرئيس هادي، والبحث في الطرق والأساليب المختلفة التي يمكن من خلالها لتلك النخبة الجديدة الهيمنة والتمديد والتأبيد لنفسها في السلطة".⁹⁵ ويرى عبدالله الفقيه أن هذه النخبة نجحت في تأخير الانتقال، ثم دعت إلى حل حكومة الوفاق المشكلة بموجب المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية وحل مجلسي النواب المنتخب والشورى المعين (الذين تم التمديد لهما بموجب المبادرة الخليجية حتى انتهاء الفترة الانتقالية) حتى يمكن إعادة تشكيل الحكومة ومجلسي النواب والشورى من قبل الرئيس هادي ومن بين أعضاء مؤتمر الحوار. كما اقترحت أيضا إنشاء مرحلة تأسيسية لمدة خمس سنوات تقوم خلالها هذه المؤسسات التي تشكلها الرئاسة ببناء الدولة الاتحادية.⁹⁶

وعندما لم تفجح في تمرير هذه المقترحات، اتفقت على المد المفتوح لفترة الرئيس حتى يتم تنصيب رئيس جديد للبلاد بموجب الدستور المزمع صياغته، وذلك بعد أن كانت مدته تنتهي في 21 فبراير 2014. كما منح الرئيس الحق في ممارسة صلاحياته الدستورية للتغيير في الحكومة "بما يضمن تحقيق الكفاءة والنزاهة والشفافية الوطنية". وتم أيضا توسيع مجلس الشورى المعين وذي الصلاحيات الشكلية، والذي يبلغ عدد أعضائه الآن 111، ليضمن تمثيل كل القوى التي شاركت في الحوار، وبنفس النسب ومع مراعاة قاعدة تخصيص 50% من المقاعد للجنوب. وتم توسيع "لجنة التوفيق"، وتحويلها إلى هيئة وطنية تمثل فيها جميع القوى التي شاركت بالحوار بنفس نسب التمثيل، لتتولى متابعة تنفيذ

مخرجات الحوار، وعمل لجنة صياغة الدستور.⁹⁷

3.4.2- التمثيل

ومن ناحية أخرى، وبرغم أن مؤتمر الحوار كان أكثر تمثيلاً لفئات المجتمع من الكيانات السياسية الأخرى بما في ذلك الحكومة ومجلسي النواب والشورى والحكومة، بيد أن حصر تمثيل قضية الجنوب في بعض فصائل الحراك الجنوبي أمر قد يضعف من فرص تطبيق مخرجات المؤتمر في هذا الصدد. كما أن عدم تطبيق النقاط العشرين - التي يتصل معظمها بالجنوب والتي أعدتها اللجنة الفنية للتحضير لمؤتمر الحوار - قد يكون من أهم الأسباب التي تشكك في مدى إمكانية تنفيذ مخرجات قضية الجنوب، هذا فضلاً عن مشاركة شخصيات جنوبية كانت حليفة لنظام صالح في السابق وانسحاب قادة جنوبيين آخرين.⁹⁸

كما يرى البعض أن المؤتمر أتاح تمثيلاً أكبر للأطراف التي تمتلك السلاح، أما القضايا الأخرى التي لا يدافع عنها جماعات مسلحة فلم تجد لها مكاناً في المؤتمر كقضية تهامة والتي هي قضية تاريخية وحقوقية منذ عهد الإمام. هذا فضلاً عن نوايا حزب المؤتمر وحلفائه في الداخل والخارج، وما إذا كان بالفعل يريد الإصلاح وتغيير منظمة الحكم الفاسدة التي أوجدها الحزب لعدة عقود.

4.4.2- تحديات أخرى

هناك بالطبع تحديات أخرى أمام تنفيذ مقررات المؤتمر، منها ضعف مؤسسات الدولة وانتشار السلاح وانقسام الجيش، ومدى توافر القدرات المادية لتعويض أسر الشهداء والجرحى وإعادة تعمير المناطق المتضررة من الحروب. كما أن هناك أطراف داخلية لا ترغب في تنفيذ بعض المخرجات كموقف حزب المؤتمر من ملف العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، وموقف حزب الإصلاح واللواء علي محسن الأحمر، والقبائل المتحالفة معهما فيما يتعلق بقضية صعدة (قبل تقديم الحوثيين تنازلات مقابلاً).

وتعاني اليمن كذلك من تحديات اقتصادية جسيمة وتشهد الكثير من التراجع في المؤشرات الاقتصادية، ومنها سعر الصرف، الاحتياطي النقدي في البنك المركزي نظرا لاستخدامه لتغطية الاحتياجات الأمنية والخدمية، الناتج المحلي وكافة القطاعات الانتاجية، الإنتاج النفطي، تراجع الدخل القومي نتيجة كل ما سبق، وتراجع السياحة والثروة السمكية وأنشطة خدمية أخرى. هذا فضلا عن الفساد المالي والإداري وغيرها.⁹⁹

وثمة من يعتقد - مثل عادل الشجاع أستاذ النقد الأدبي في جامعة صنعاء - أن هناك تحد آخر يأتي من الجماعات الإسلامية، التي يرى أنها تعرقل أي حوار يؤدي في النهاية إلى إقامة دولة مدنية، ويرى أن شعارات الدولة المدنية التي ترفعها الأحزاب الإسلامية ليست شعارات حقيقية لأنها ترى أن الدولة المدنية تتعارض مع الإسلام، كما أن الإسلاميين يرفضون مبدأ المساواة بين المسلمين وغير المسلمين، وبين الرجال والنساء.¹⁰⁰

ومن جهة أخرى فإن المؤتمر لم يبذل الجهد اللازم للاستفادة من البعد القبلي، وهو ربما ما يفسر احتشاد القبائل خلف زعيم الحوثيين. فالقبائل يمكن أن تلعب دورا مهما في المصالحة الوطنية من عدة وجوه. فمع ضعف الحكومة المركزية يمكن للقبائل أن تلعب دورا مؤثرا في الأمن. كما أن منظومة القيم والأعراف القبلية التي استخدمت منذ قرون في احتواء الأزمات والصراعات لا تتضمن - حسب ما هو شائع - مبدأ الثأر فقط وإنما أيضا مبادئ التسامح والعدالة والأمانة وهذه المبادئ تمثل أسس لأي مصالحة حقيقية.

وتمتلك القبائل خبرة طويلة في التوسط في الصراعات والنزاعات عبر نظام العرف القبلي. وقد أظهرت إحدى الدراسات أن 90% من النزاعات في اليمن يتم حلها بهذا الأسلوب، كما لجأت الدولة لوساطة القبائل لإقناع القاعدة بالانسحاب من منطقة رداع التي سيطرت عليها وفشل الجيش في إخراجهم في يناير 2012. ونجح رجال القبائل في إطلاق سراح 73 مسلحا في أبين في أبريل 2012،¹⁰¹ مثل زعيم قبائل حاشد الشيخ صادق الأحمر الذي يقال أنه عضو في حزب الإصلاح، والشيخ البكيلى محمد أبو لحوم، رئيس حزب العدالة والتنمية)، والكثير من وجهاء القبائل يبدون استعدادهم للمساهمة في بناء دولة شرعية وفعالة.¹⁰²

وتتبقى الإشارة أخيرا إلى أن جُل اهتمام المواطن العادي في اليمن إنما ينصرف إلى تجنب الحروب والدماء، ولعل العبارة التي وردت على لسان أحد باعة الفواكه في اليمن لأبلغ دليل على ذلك، حيث قال: "نريد من المشاركين في الحوار أن يقوموا بما عليهم، لا نريدهم أن يعودوا إلى الحروب. لا أتوقع منهم أن يحسنوا معيشتي على الإطلاق، [لكن] الحرب أسوأ بكثير".¹⁰³

3- الحالة المصرية

ترك مبارك إرثاً سياسياً ثقيلاً، فالرئيس كان يتمتع بصلاحيات دستورية وفعلية واسعة دون آليات حقيقية للمساءلة والمحاسبة، وحالة الطوارئ والمحاكم الاستثنائية وسياسة الترغيب والترهيب استخدمت لقمع المعارضين وتأمين النظام، والتحكم بالقانون والتشريعات والانتخابات المزورة والاستفتاءات المشكوك في صحتها كانت أدوات دائمة لعرقلة نشاط الأحزاب السياسية والعمل المدني والأهلي، واعتبارات الأمن الداخلي والخارجي لعبت دوراً محورياً في بقاء النظام. أما ثروات البلاد فقد استخدمت في برامج انتهت إلى إثراء الأثرياء وإفقار الفقراء مع شيوع ثقافة الفساد والإفساد وترهل الجهاز الإداري وفساده.¹⁰⁴

وعلى الرغم من هذا فقد شهدت الساحة المصرية عدة تجارب للتنسيق والعمل المشترك بين قوى المعارضة قبل ثورة 25 يناير لكنها لم تصل إلى مرحلة دفع النظام للتنازل أو التفاوض مع المعارضة، وأبرز هذه المحاولات تجربة حركة كفاية التي قامت ضد التوريث، ونشاط الجمعية الوطنية للتغيير التي جمعت أحزاب وقوى المعارضة المصرية ضد النظام وكانت قوة دافعة أساسية للضغط على النظام وإيصال البلاد إلى ثورة يناير. وبالرغم من أن الجمعية الوطنية للتغيير جمعت التيارات الإسلامية والليبرالية واليسارية على الحد الأدنى المشترك، إلا أن التنسيق بين مكونات الجمعية لم يكن على مستوى الحدث وعانت الجمعية من شقاق داخلي بين الإخوان من جهة وبقية التيارات الليبرالية واليسارية من جهة أخرى.

ولهذا وبعد أن أشعل الشباب -من كافة التيارات ومن داخل وخارج الجمعية الوطنية- الثورة واستطاعوا إسقاط رأس النظام في 11 فبراير 2011، عادت القوى السياسية التقليدية إلى الواجهة السياسية وهي تحمل هواجسها القديمة وقدراً كبيراً من عدم الثقة. ولم تدرك هذه القوى السياسية أهمية الإبقاء على العمل المشترك بل وتعزيزه في مرحلة بناء النظام البديل، ولهذا لم تشهد المرحلة الانتقالية الأولى أي محاولات حقيقية للحوار والتوافق حول بناء دولة الحريات والقانون والمؤسسات. وسوف نقوم في هذا القسم بعرض أبرز التحديات والعقبات أمام إجراء حوار سياسي حقيقي في مصر بعد

الثورة، وكذا أبرز المحاولات التي بذلت في هذا الصدد، فضلا عن بعض المقترحات للوصول إلى حوار وطني شامل.

1.3- عقبات الحوار الوطني

سنقوم في هذا الجزء بتحليل الأوضاع السياسية التي أدت إلى غياب أي محاولة جادة للحوار الوطني وانحيار المسار الديمقراطي واندلاع مظاهر مختلفة للعنف خلال مرحلتين انتقالتين، الأولى منذ 11 فبراير 2011 وحتى 30 يونيو 2013 وفيها تم انتخاب برلمان ووضع دستور وانتخاب رئيس مدني، والثانية من 30 يونيو 2013 وحتى اليوم وهي المرحلة التي تدخل فيها الجيش لعزل الرئيس المدني وحل المؤسسات المنتخبة وتعليق العمل بالدستور.

1.1.3- المرحلة الأولى: من 11 فبراير 2011 حتى 30 يونيو 2013

خيارات المجلس العسكري

الخطأ الأول الذي ارتكب في هذه المرحلة الممتدة هو انفراد المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة المرحلة الانتقالية والخيارات التي اعتمدها. ففي حالات الانتقال الناجحة التي لعب الجيش دورًا في الأنظمة القديمة، اقتصر دور الجيش في مرحلة الانتقال إما على تمهيد المشهد السياسي لانتخابات ديمقراطية حقيقية أو تسليم السلطة للمدنيين ليديروا هم المرحلة الانتقالية والتوافق على الأطر الدستورية والقانونية والمؤسسية للبناء.¹⁰⁵ وفي هذه الحالات الناجحة أيضا لا يلجأ فصيل ما إلى تسييس الجيش، لا بالتحالف معه والاستقواء به ضد منافسيه، ولا بدعوته إلى الانقلاب على المؤسسات المنتخبة.

ما حدث في مصر هو العكس تماما من عدة وجوه. فالمجلس العسكري لم تظهر منه أفعال تثبت أنه فَهَمَ ما شهدته مصر من حالة ثورية تستهدف تغيير نط ممارسة السلطة وتمكين الجماهير والشباب. كما اعتقد البعض خلال تلك الفترة أن الجيش هو

المؤسسة الوحيدة القادرة على خلق التوازن بين القوى السياسية، وبالتالي لا خطورة (على الجيش أو منه) من ترك السلطة للجيش بمفرده. كما اعتقد أعضاء بالمجلس العسكري أنهم هم فقط الذين لديهم القدرة على التصرف والحكم في ظل مجتمع جُرِّفت فيه السياسة لعقود. وربما يكون في هذين الأمرين قدر من الصحة لكن ما كان منتظرا من المجلس العسكري هو قيادة البلاد نحو وضع أسس دولة القانون والمؤسسات الديمقراطية الحقيقية، وهذا لم يتم.¹⁰⁶

ولقد اختلف المسار السياسي في مصر بعد اسقاط النظام القديم عن مسار الثورات الديمقراطية في أوروبا الشرقية،¹⁰⁷ فقد نَزَعَ الجيش فتيل الثورة في 11 فبراير 2011 وحَمَى بقية النظام من الانهيار التام ثم أدار العملية الانتقالية بشكل قَوّض مسار الديمقراطية (أو صار أكبر تهديد للديمقراطية كما كتبت مارينا أوتاولا)،¹⁰⁸ بل ويرى آصف بيّات أن الجيش بفرضه اللاعنّف أوقف الصراع من أجل الحرية السياسية، والعنف المقصود هنا، عنده، هو استمرار النضال من أجل عدم العودة إلى وسائل ما قبل 25 يناير.¹⁰⁹

لقد سقط رأس النظام السابق في فترة زمنية قصيرة ثم بدأ الحديث مباشرة عن إصلاح دستوري وسياسي من خلال المؤسسات القائمة وتحت قيادة الجيش نيابة عن الثورة، وذلك بدلا من وضع رؤية شاملة لإصلاح جذري لهذه المؤسسات. كما لم يستلم أنصار النظام القديم بل وحصلوا على دعم إقليمي وخارجي. ولهذا لم يحدث تغيير جوهري وبقيت مؤسسات الدولة والشبكات القديمة للقوى التقليدية، برغم إجراء انتخابات نيابية، كما تم تقديم 1200 شخصا للمحاكم العسكرية إبان حكم المجلس العسكري.¹¹⁰

وقد بدأت الإخفاقات السياسية للمجلس العسكري من الطريقة التي أُدرِيت بها المرحلة الانتقالية نتيجة ارتباك المسار الذي حدده المجلس العسكري بعد ساعات من سقوط مبارك. فقد شكل لجنة لتعديل الدستور غير متوازنة في عضويتها، ثم صمم المجلس على تمرير التعديلات عبر استفتاء شعبي دون أي حوار أو نقاش حقيقي، ثم انفرد بإصدار إعلان دستوري وبتعديل القوانين المكملة للدستور.¹¹¹

ولم تفتن جماعة الإخوان المسلمين لهذا الأمر، ورفضت الاستماع إلى كل النصائح

التي قدمت في هذا الشأن، بل والأخطر من كل هذا أن الجماعة قادت التيار الإسلامي كله تقريباً وراء هذا المسار، فخرجوا جميعاً عن الإجماع الوطني الذي كان قائماً قبل تشكيل لجنة تعديل الدستور تلك. وللأسف ربط الكثير من الإسلاميين بين تعديل الدستور من جهة وبين بقاء المادة الثانية من الدستور وصد هجوم "علماني" متخيل على الحياة السياسية في مصر من جهة أخرى، أو هكذا صُورت الأمور لهم. وساهم كل هذا في زرع الشك وعدم الثقة بين التيارات السياسية.

وواقع الأمر أن خطأ هذا المسار ليس بالأمر الهين، ففي معظم تجارب الانتقال الديمقراطي الناجحة لا يتم اللجوء إلى الشعب -إن في شكل استفتاءات أو انتخابات- بعد أسابيع من انهيار النظام القديم، ليس لعدم جاهزية قوات الشرطة لضبط الأمن في الطرقات واللجان الانتخابية كما تصور البعض في مصر وقتذاك، وليس لعدم استعداد الأحزاب الجديدة للحشد أو التعبئة كما تصور البعض الآخر، وإنما لسبب آخر أكثر أهمية هو عدم تصدير خلافات النخب إلى الشارع قبل التوافق حولها.¹¹²

كما أخفق المجلس العسكري في سياسته الأمنية وعرض البلاد إلى خطر لا مثيل له من عدة وجوه، فلم يتحقق الأمن للمواطن، كما أخفق المجلس في معالجة ملف المحاكمات ما أدى إلى مزيد من الاحتقان والغضب. ثم امتد الخطر إلى المؤسسة العسكرية بعد إقحام بعض العسكريين في صدام مع الثوار وسقوط شهداء في أحداث العباسية وماسبيرو ومحمد محمود وفض ميدان التحرير في 17 ديسمبر 2011 وغير ذلك.

وأخفق المجلس العسكري في فهم الحالة الثورية التي مرت بها البلاد واختار أن تظهر إلى جانبه حكومات ضعيفة بلا صلاحيات حقيقية، وغير قادرة على التعامل مع المطالب الاجتماعية، ولم يقم المجلس بعمليات تطهير حقيقية لأتباع النظام السابق في مؤسسات الدولة المتورطين في قضايا الفساد، ولهذا لم يشعر الناس أن الثورة وصلت إليهم. فضلاً عن أن المجلس اعتاد على اتخاذ القرارات تحت الضغوط الشعبية.

لكن بعد تغيير قيادة الجيش عقب انتخاب الرئيس المدني، وبعد الاستقطاب الحاد بين القوى السياسية في أعقاب الإعلان الدستوري، استطاعت قيادة الجيش تغيير هذه الصورة السلبية للمؤسسة، حتى صارت هناك قوى سياسية وشخصيات عامة تطالب

الجيش بالتدخل من جديد وإقصاء الإخوان على النحو الذي سنعرض له لاحقاً.

التنافس قبل التأسيس

الخطأ الثاني الذي شهدته هذه المرحلة مرتبط بسلوك القوى السياسية في مصر بعد الإطاحة بالنظام القديم وحتى 30 يونيو 2013 وأصبح عائقاً أمام نجاح المسار الديمقراطي أو أي عملية حوارية جادة، وهو تنافسها على تحقيق أجنداتها الحزبية بمجرد سقوط رأس النظام في 11 فبراير 2011، حيث ساد انطباع عام بين كل القوى السياسية تقريباً أن ما لا يتم الحصول عليه الآن لن يتم الحصول عليه أبداً، ومن ثم تم اعتماد قاعدة التنافس السياسي أثناء مرحلة التأسيس، وصارت المباراة صفرية بين فصائل لا تقرأ الواقع جيداً، ولا تفهم سنن الانتقال الديمقراطي في أعقاب الثورات.

وهناك في أدبيات التحول الديمقراطي مصطلح هو "الثورات الانتخابية"، أطلق على بعض الثورات والانتفاضات في مطلع الألفية الجديدة.¹¹³ ويشير المصطلح إلى حصر الديمقراطية ومطالب الثورة في الانتخابات واختيار الحكام بدلاً من الاهتمام بكل أركان الديمقراطية المتعارف عليها وبمتطلبات معالجة القضايا الشائكة الأخرى، أو التسرع في إجراء الانتخابات على أسس دستورية وقانونية مرتبكة، ولم تحظ بقدر كاف من التوافق والمشاركة. فتكون النتيجة هي قيام الانتخابات بتعقيد المشهد السياسي وزرع الانقسام ومن ثم المساهمة في إجهاض الثورات، كما أن النخب القديمة - التي كانت تعمل في ظل النظام التسلطي - تكون هي المستفيد الأكبر، ومن ثم تستطيع العودة من جديد إلى صدارة المشهد بما تمتلك من شبكة علاقات ونفوذ ومال وإعلام.¹¹⁴

لقد ساعدت خارطة الطريق على ترسخ التنافس الحزبي خلال مرحلة البناء، فمنذ استفتاء مارس 2011 على التعديلات الدستورية، دخلت البلاد في جدالات عقيمة حول قضايا ليست من صلب النظام السياسي البديل، فتعاظمت المشكلات والأزمات. وذلك بدلاً من الشروع في عملية حوار حقيقية حول جوهر الثورة المصرية وهو الانتقال من حكم الفرد إلى النظام الديمقراطي وتغيير نمط ممارسة السلطة وتمكين الشعب.¹¹⁵

ثم تكرر الخطأ عندما تصورت النخب أن الاحتكام إلى الصناديق هو الحل، فبعد

استفتاء التعديلات الدستورية، جاءت الانتخابات البرلمانية والرئاسية، ثم استفتاء دستور 2012. ومشكلة هذه الاستحقاقات الانتخابية ليس في مبدأ اللجوء إلى الانتخابات في حد ذاته، وإنما في اللجوء إلى الانتخابات بشكل متسرع وقبل الوصول - بأكبر قدر من التوافق والمشاركة - إلى قواعد اللعبة أو التنافس (القوانين والإجراءات المنظمة للانتخابات وضمائنها).

ولم يكن صحيحا مقارنة البعض لأوضاع مصر (التي كانت تمر بمرحلة انتقالية ولم يتم بعد بناء بقية مؤسسات الدولة وكانت تعيش حالة من الاستقطاب السياسي الحاد) بأوضاع الدول المستقرة ديمقراطيا من النواحي السياسية والدستورية والقانونية، والتي استقرت فيها ثقافة سياسية تسمح بالاحتكام إلى صناديق الاقتراع لحسم القضايا الكبرى أو الخلافية. هذا فضلا عن أن الديمقراطية ليست هي الانتخابات، فالانتخابات ركن واحد من أركان الديمقراطية، وهي ذروة الديمقراطية وآخر مراحلها كما كتب روبرت دال.¹¹⁶ وتجدر الإشارة هنا إلى أنه منذ 1991 هناك أكثر من 30 رئيسا تم تغييره من خلال انتخابات دورية في إفريقيا جنوب الصحراء إلا أن الديمقراطية ليست موجودة في كثير من دول تلك المنطقة.¹¹⁷

وفي واقع الأمر فقد صَدَرَت معظم قواعد التنافس بإرادة طرف واحد ووسط عراك سياسي وبدون حوار حقيقي ولا نقاش هادئ. هذا الطرف هو المجلس العسكري والقوى والشخصيات التي تفاهمت معه أو وثقت فيه خلال هذه الفترة، وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين وبعض القوى الإسلامية والمدنية الأخرى. لم تفهم هذه القوى جميعها أن البناء يتم على "جرف هار" وأن أي قواعد مشوهة يتم زرعها لن تقيم الحد الأدنى المطلوب لدولة القانون والمؤسسات، وإنما - وهذا هو الأخطر - ستعمق الأزمات وتزرع عدم الثقة في نفوس الجماهير فيما يخص المسار الديمقراطي والثورة برمتها. وهذا ما تم، فثغرات قانون الانتخابات البرلمانية وضعف المؤسسة القضائية أستخدمتا من قبل خصوم الثورة لحل أول برلمان منتخب بعد أن صارت المحاكم ساحة لحل الخلافات السياسية التي صنعتها النخب.¹¹⁸

سلوك القوى السياسية

وهنا يمكن الحديث عن جماعة الإخوان المسلمين والرئيس المنتخب من جهة، وعن القوى المدنية المعارضة من جهة أخرى. أما جماعة الإخوان المسلمين - وقد كانت أكبر تنظيم سياسي في البلاد - فقد رتبت حساباتها في هذه المرحلة على أساس خطاب إصلاحي غير مصطدم مع مؤسسات الدولة الأمنية والعسكرية، وكان لسان حالها يقول للجماعات الثورية أن الثورة انتهت وأن الوقت هو وقت بناء المؤسسات.

وكانت المشكلة الأساسية هنا هي انفراد الجماعة -أو تصورها أنها يمكن أن تنفرد- بإدارة المرحلة دون الحاجة إلى شركاء من تيارات أخرى. وعندما وصل مرشحهم إلى الرئاسة كأول رئيس مدني منتخب، لم يستطع البدء في معالجة الملفات الملحة بشكل علمي وشامل، ولم يكن قادرا على الحكم وإدارة البلاد عبر شراكة وطنية حقيقية أو حتى بطريقة شفافة.

ومنذ الأسابيع الأولى لحكمه وقبل أن تتأزم الأمور، ارتكب الرئيس خطأين جوهريين على عكس ما وعد به قبل تنصيبه، وهما عدم اختيار "شخصية وطنية مشهود لها بالكفاءة" في رئاسة الوزراء، وعدم استطاعته تحقيق أكبر قدر من التوافق حول الدستور كما وعد في اتفاق فيرمونت.¹¹⁹ وبعد تأزم الأمور لم يصل الحوار الوطني الذي دعا إليه الرئيس إلى نتائج ملموسة على النحو الذي سنعرضه لاحقا.

ولم يكن الرئيس قادرا على -أو راغبا في- جمع القوى السياسية وراءه والاستقواء بهم ومشاركتهم له في تحمل مسؤولية ملفات الإرث الثقيل للعهد السابق وتوزيع العبء على كل الكفاءات الوطنية، بل وانتهى الأمر بعد شهور من حكم البلاد إلى تصاعد المآزق السياسية، فبجانب تدهور المشكلات الاقتصادية وتصاعد الاحتجاجات الاجتماعية، تأزمت المسألة الأمنية وصارت هناك احتجاجات متصاعدة داخل جهاز الشرطة ذاته، وشهدت البلاد عصياناً مدنياً في منطقة استراتيجية من البلاد (بورسعيد)، بل وازدادت حدة الاستقطاب السياسي ليصل إلى داخل التيار الإسلامي ذاته.

أما بشأن مسألة وضع الدستور، فيبدو أن الرئيس المنتخب اعتبر أن إقرار الدستور سيكفل حل كل الآثار التي نتجت عن الإعلان الدستوري في 22 نوفمبر 2012. وهذا

خطأً جسيماً لأن مصر في ذلك الوقت كانت في مرحلة انتقالية لا يصلح معها الاحتكام إلى الصناديق لحسم الخلافات السياسية التي تصنعها النخب كما أشرنا من قبل، بل إن الاحتكام للناخبين لحل اختلافات القوى السياسية يزيد من الانقسام القائم لأنه يُصدر خلافات النخب إلى الشارع فتزداد الأمور سوءاً وخاصة في ظل تلك الحالة من السيولة الثورية، وأيضاً في ظل استقواء النخب بالشارع للضغط على خصومها ودفعها إلى مواجهات قد تؤدي إلى عنف لا يمكن تداركه.

والأخطر من كل هذا هو استمرار الرئيس وحزبه في التقليل من شأن أي تحرك شعبي في الشارع واعتبار أن الوقت كفيلاً لوحده بالقضاء عليه، وحصر الشرعية في الصناديق فقط قبل الانتهاء بشكل توافقي على بقية قواعد اللعبة والدستور، وتصوره أنه يمكن الاستناد إلى منطق الأغلبية والمعارضة فقط وذلك بالرغم من الحالة الثورية القوية التي كانت موجودة بالشارع، ومن مقاومة أجهزة كثيرة بالدولة للتغيير وللرئيس.

ومن جهة المعارضة، أخطأت المعارضة عندما صعدت من مطالبها وذهبت إلى الحد الأقصى دون رؤية متكاملة أو استعداد حقيقي، ودون تقدير لكافة الآثار المحتملة. لقد كان من أول الأخطاء المطالبة بإسقاط الدستور برغم أنها اشتركت في الاستفتاء عليه، ثم الانقلاب على شرعية الصناديق وعلى أول رئيس منتخب. ثم كان الخطأ القاتل الثاني هو الاستقواء بالجيش. وفي هذا تسييس للمؤسسة العسكرية لم ينتج عنه في الحالات المماثلة إلا إجهاض المسار الديمقراطي بأكمله.¹²⁰

ومن الأخطاء القاتلة للطرفين معا (الحكومة والمعارضة إبان فترة الرئيس المنتخب) اللجوء إلى الشارع وحشد الأنصار لاستعراض القوة أو فرض وجهة نظر معينة، ما أدى إلى أعمال عنف لم يشهد التاريخ المصري الحديث مثيلاً لها من قبل. هذا مع عدم إغفال قيام خصوم الثورة باختراق الصفوف واستخدام البلطجية لبث الفرقة ونشر الفوضى، وبالتالي دفع الجماهير إلى معاداة الثورة والتطلع إلى رجل قوي يحقق من وجهة نظرهم الأمن والاستقرار وهو ما حدث في المرحلة الثانية. وتمدنا تجارب التحول الديمقراطي بحقيقة مفادها أن فشل السياسيين في التوافق السياسي وإنهاء الاستقطاب يؤدي فعلاً إلى تدخل الجيش بشكل مباشر أو غير مباشر ملء الفراغ، مما يحقق الأمن لبعض الوقت لكنه حتماً يؤخر عملية الانتقال إن لم يوقفها لسنوات.

2.1.3- المرحلة الثانية: ما بعد 30 يونيو

ارتبط غياب أي حوار حقيقي في هذه المرحلة باختيار مسيرة الانتقال إلى الديمقراطية في 30 يونيو 2013 وما ترتب على هذا الاختيار من تداعيات أدت إلى مزيد من الاستقطاب وتصاعد أعمال العنف. ويمكننا تناول هذه الأوضاع بالعرض والتحليل على النحو التالي.

أول ملمح في المسار السياسي الجديد كان تسييس المؤسسة العسكرية، واستدعائها من قبل فريق سياسي لإقصاء الفريق الثاني، وعودة المؤسسة العسكرية للتدخل بشكل سافر لملء الفراغ الناتج عن صراعات القوى السياسية. ومن الناحية النظرية كان من الممكن على المؤسسة العسكرية أن تدفع الطرفين المتصارعين إلى طاولة حوار وطنية ورعاية مصالح سياسية شاملة. لكن هذا لم يحدث واصطف الجيش مع القوى المدنية ضد التيار الإسلامي، ورسم مساراً سياسياً بدون الإسلاميين، واعتمد سياسة إقصائية تجاه حركة الإخوان المسلمين وحلفائها.

ولا شك أن هناك خطورة كبرى من انشغال الجيش عن مهامه الأساسية وتورطه في السياسة، وذلك على مسيرة التحول الديمقراطي من جهة، وعلى الأمن القومي المصري والعربي من جهة أخرى. إن الحكومات العسكرية المباشرة (أو العسكرية بواجهات مدنية) تكاد تنقرض في دول الجنوب الآن، وما تبقى منها إلا بضعة أنظمة في دول صغيرة وفقيرة وشبه محاصرة. أما ما هو شائع ومطلوب الآن فهو إخضاع المؤسسة العسكرية للسلطة المدنية المنتخبة بآليات ووسائل متدرجة تؤدي في النهاية إلى تقوية الجيش والديمقراطية معاً. ولا يجب أبداً تصور أن الديمقراطية تمثل خطراً على الجيش، بل على العكس تماماً. والأمثلة هنا تضم دولاً صارت جيوشها أقوى بعد تحولها إلى الديمقراطية، مثل إسبانيا والبرازيل وجنوب أفريقيا والأرجنتين وكوريا الجنوبية وفنزويلا وغيرها.¹²¹

أما الملمح الثاني لهذا المسار فهو طريقة التعامل مع أخطاء الإخوان السياسية. فبجانب أن كل القوى السياسية أخطأت بما في ذلك المجلس العسكري، فقد كان من الخطأ محاسبة التيار الإسلامي بأكمله وتحميله أخطاء المرحلة الانتقالية بالكامل. ففي

هذا تعميم أدى إلى كوارث سياسية واقتصادية واجتماعية، وأهم هذه الكوارث دفع الكثير من الشباب إلى التخلي عن العمل السياسي السلمي واعتماد العنف وسيلة للتأثر والانتقام. كما أن اعتماد الحل الأمني في التعامل مع الأزمة لم يحقق نتائجه فالدم لا يجلب إلا الدم.¹²² وتجارب تركيا والجزائر وليبيا مهمة للغاية، ففي كل هذه الحالات ضرب التيار الإسلامي بقوة لكنه ظل قائما بل وعاد في بعضها بقوة بعد دفع ثمن كبير. وليس من الصواب القياس على ما تم في التسعينيات، فالقضاء على الحركات العنيفة وقتذاك كان له ظروف مختلفة تماما. فتلك الحركات كانت حركات سرية وبدون قاعدة شعبية كما الإخوان المسلمين والقوى المتحالفة معهم.

وواقع الأمر أن تصور أنه يمكن لمسار سياسي أن ينجح في إقصاء تيار بالكامل لم يحدث من قبل في أي مكان. فلم يحدث، مثلا، أن قضى اليساريون على اليمينيين ولا اليمينيون على اليساريين في أي دولة في العالم. وكل ما يترتب على محاولات إقصاء الخصم هو الدخول في صراعات سياسية حادة أو حروب أهلية. وكل الحروب الأهلية هي في واقع الأمر نتيجة محاولات طرف إقصاء طرف آخر. كما حدث في دول كثيرة منها السلفادور وزائير والسودان والصومال واندونيسيا والكونغو ولبنان وموزيق وانغولا وسيرلانكا ورواندا وكولومبيا وجواتيمالا والجزائر والفلبين ولبنان وغيرها.¹²³

وفي كل الحروب الأهلية لم يختف التيار الذي أُستهدف برغم تصور كل طرف أنه سيقضي على الآخر. وفي بعض الحالات يصبح للذي أُستهدف دولة مستقلة كما في جنوب السودان وشرق إندونيسيا وغيرها. وعادة ما تؤدي الحروب الأهلية إما إلى تقسيم الجيوش أو تدميرها بالكامل. بل وقد تنتهي، في كثير من الحالات، إلى التقسيم، أو تدخل الخارج، أو الأمرين معا. بجانب تراجع اقتصاديات هذه الدول عشرات السنين إلى الوراء. وفي كثير من الحالات لا تسقط قضايا انتهاك حقوق الإنسان وتتم ملاحقة قادة الجيش قضائيا. وبعد ظهور المحكمة الجنائية الدولية، ارتفعت احتمالات ملاحقة هؤلاء. وهناك اليوم عدة حالات تم فتح التحقيق فيها وملاحقة قادة الحروب في افريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا.

وهناك سبب ثالث وهو أن هناك قطاعات كبيرة من الشعب وحركات ثورية تلوذ بالصمت الآن لكنها تعارض ما جرى في 3 يوليو وتعتبره انقلابا عسكريا. ولا يجب أبدا

التهوين من قدرة هؤلاء على قلب الطاولة. وهناك قطاعات أخرى أيدت الجيش لأجل تحقيق أهداف ثورة يناير وتصحيح أخطاء الرئيس مرسي من وجهة نظرها وتحسين الأوضاع الاقتصادية. لكن وبالنظر إلى صعوبة تحقيق هذه الأهداف في ظل عدم الاستقرار السياسي والانقسام المجتمعي الكبير، وبالنظر إلى أخطاء حكومات ما بعد 30 يونيو، فإن من المتصور أن تظهر تحالفات جديدة لن تجد غير الجيش لتحمله مسؤولية الإخفاق في تلك الملفات كما حدث في السابق مع المجلس العسكري، ومع الدكتور مرسي ذاته. وسوف تُسرّع الأوضاع الاقتصادية السيئة الاتجاه إلى هذه التحالفات الجديدة.

وهناك ملمح آخر لاستمرار الأزمة هو المضي في خارطة الطريق المعلنة في 8 يوليو 2013 في استحقاقات ثلاثة في ظل إقصاء الإسلاميين وقمعهم بالقوة، وهذا أمر من الصعوبة تصور نجاحه لأنه يفاقم من الأزمة السياسية بدلا من معالجة جذور الأزمة السياسية وتحقيق الاستقرار السياسي. وكان الاستحقاق الأول هو وضع دستور جديد، فقد قام الرئيس المؤقت بتعيين لجنة من خمسين عضوا لتعديل دستور 2012. وبعد أن انتهت اللجنة من عملها أخرجت وثيقة، عيوبها أكثر من محاسنها، ومشكلاتها أكبر من مشكلات دستور 2012.¹²⁴ أما الاستحقاق الثاني فكان الانتخابات الرئاسية التي لم تشهد تنافسا حقيقيا في ظل الحملات الدعائية والإعلامية التي عملت لصالح وزير الدفاع، كما لم تشهد الانتخابات الإقبال الذي توقعه البعض مما دفع لجنة الانتخابات إلى مد فترة التصويت ليوم ثالث إضافي، وعند إعلان النتائج تم الإعلان عن أن نسبة التصويت هي 47 في المائة!

2.3- محاولات الحوار

تعددت محاولات الحوار التي شهدتها مصر طوال الأعوام الثلاثة السابقة، إلا أن أيًا منها لم ينتج عنه عملية حوار شاملة وحقيقية. وسوف نستعرض فيما يلي أبرز هذه المحاولات لاستخلاص الدروس واقتراح ما يمكن عمله لنزع فتيل الأزمة في مصر.

1.2.3- حوارات الإخوان ووثيقة التحالف الديمقراطي

شهدت المرحلة الانتقالية الأولى عدة محاولات للحوار، كان أولها وأكثرها شمولاً استمرار جماعة الإخوان في عقد جولات حوارية كانت قد بدأتها قبل اندلاع ثورة يناير تحت عنوان "معاً نبدأ البناء: حوار من أجل مصر". وقد عقدت الجولة الخامسة في 16 مارس 2011 بمقر الإخوان (قبل تأسيس حزب الحرية والعدالة) أي بعد أيام من سقوط النظام وذلك لمناقشة مختلف القضايا والتفكير في كيفية إخراج البلاد من أزمتها الراهنة، وحضرها رؤساء أحزاب من كافة التيارات (الوفد والتجمع والناصرى والدستوري الحر والكرامة والعمل والأحرار والغد وغيرها) وعدد من الشخصيات العامة. واقترحت الجماعة مبادئ أساسية للإصلاح في 8 مجالات، هي: مجال بناء الإنسان، والمجال السياسي، والحريات العامة، والمجال الاقتصادي والمجال الاجتماعي والمجال الزراعي والمجال الخارجي وإصلاح الشرطة. كما تحدث الإخوان عن لجنة لدراسة اقتراح القائمة التوافقية والتنسيق مع بقية الأحزاب. وتقرر في المؤتمر تشكيل لجان لصياغة المبادرة أو الوثيقة ووضعها موضع التنفيذ على أن تكون أساس البرنامج الانتخابي عند خوض الانتخابات التشريعية بقائمة وطنية مفتوحة.

واستمرت الاجتماعات إلى أن تم الاتفاق في اجتماع بمقر الوفد في 14 يونيو 2011 على أن تكون الوثيقة أساساً لتحالف ديمقراطي يقوم على التعاون من أجل بناء نظام ديمقراطي والتوافق على المبادئ الأساسية للدستور الجديد. ونوقش الموضوع مرة أخرى في مقر حزب الحرية والعدالة في 21 يونيو 2011 بحضور 18 حزباً، ثم توالى الاجتماعات في مقار أحزاب مختلفة إلى أن أعلنت الوثيقة في اجتماع مقر الوفد في 7 يونيو 2011. وكان المخطط هو أن يتضمن مشروع الوثيقة في البداية قسمين: أولهما المبادئ العامة الرئيسية التي يمكن التوافق عليها كأساس للنظام الديمقراطي، وثانيهما مجموعة إجراءات عاجلة على المدى القصير. ثم استقر الرأي على استبعاد القسم الثاني وإدراج بعض ما ورد فيه مما ينطوي على مبادئ عامة ضمن المبادئ الأساسية. ويذكر أن فكرة تبني المؤتمر مجموعة من القيم والمبادئ الأساسية كأساس للنظام الديمقراطي كانت فكرة الإخوان في البداية.

كما تم التوافق على مشروع قانون مجلس الشعب بما يضمن تمثيلاً واسعاً للأحزاب والقوى السياسية جميعاً، ويمنع اختراق المال والعصبية وفلول النظام السابق، وذلك

لتقديمه للمجلس العسكري لاعتماده. وبالفعل صدرت وثيقة "التحالف الوطني الديمقراطي من أجل مصر" في يوليو 2011، وهي الوثيقة التي صارت أساسًا لتحالف انتخابي من 16 حزبًا منهم حزب الحرية والعدالة والوفد والكرامة الناصري والغد الليبرالي، ثم انسحب كل من الوفد والنور لاحقًا بعد أن اختلفت الأحزاب حول حصص التمثيل في قوائم التحالف.¹²⁵

ومن الأهمية الإشارة إلى ثلاثة أمور مهمة في الوثيقة:

الأولى: أن الوثيقة أكدت بوضوح عن رفض الأحزاب انفراد الحكومة بوضع مشروع قانون مجلس الشعب، إذا جاء في صدر الوثيقة أن أحزاب التحالف الديمقراطي تؤكد "تمسكها بالمبادئ الأساسية في مشروع قانون مجلسي الشعب والشوري الذي قدمته إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة ومجلس الوزراء وفي مقدمتها إجراء الانتخابات بالقائمة النسبية المغلقة غير المشروطة بما يسمح لقائمة الأحزاب وقائمة المستقلين تحقيقًا لتكافؤ الفرص بين المواطنين، وتدين أحزاب التحالف موقف مجلس الوزراء الذي أصدر مشروع قانون لمجلسي الشعب والشوري دون أن يتشاور مع الأحزاب السياسية باعتبارها المعنية بالانتخابات بالرغم من إعلان المجلس الأعلى للقوات المسلحة ضرورة إجراء حوار مجتمعي قبل إصدار هذا القانون".¹²⁶ ولم تحمل الوثيقة المجلس العسكري أي مسؤولية عن انفراد الحكومة، إذ كانت الأحزاب تعتقد حتى ذلك الوقت استقلال الحكومة عن المجلس العسكري وهو أمر أثبتت الأحداث عدم صحته إذ كانت الوزارة أشبه بسكرتاريا عند المجلس العسكري.

أما الأمر الثاني فقد أكدت الوثيقة على أن أحزاب التحالف توقن "أن الأهداف العظيمة والآمال العريضة لا يستطيع أن يقوم بها فصيلٌ وحده أو حزبٌ بمفرده، ولكن لا بد من تضافر كل الجهود، وتكاتف كل القوى الشعبية حتى تعبر الثورة إلى شاطئ النجاح".¹²⁷ وهذا أمر راحت الأحزاب تتخلى عنه بقصر نظرها وتهافتها على مصالحها الذاتية كلما اقترب موعد الانتخابات، وهو ما يثبت أن التسرع في عقد الانتخابات أثر بالسلب على جهود الحوار والتوافق.

أما الأمر الثالث فهو اتفاق أحزاب التحالف على أن تتضمن الوثيقة "المبادئ

العامة الأساسية التي تتوافق عليها أطراف المجتمع المصري وتمثل البنية الأساسية للنظام الديمقراطي الحر العادل الذي ناضلت أجيال متوالية من أجله لكي تهدى بها الجمعية التأسيسية التي سينتخبها البرلمان القادم لإعداد مشروع الدستور الجديد.¹²⁸ وبرغم أهمية هذه المبادئ إلا أن الأحزاب اختلف فيما بعد على أمرين، تسمية هذه المبادئ، وما إذا كانت ملزمة للجمعية التي ستضع الدستور أما لا. الوثيقة كما هو واضح أرادت أن تكون المبادئ مجرد مبادئ استرشادية لواضعي الدستور، لكن هناك من أراد لها أن تكون مبادئ حاكمة فوق دستورية، وذلك كما أراد المجلس العسكري في بيان إلى الأمة بعد أيام معدودة من صدور وثيقة التحالف من أجل الديمقراطية وذلك على النحو الذي سنعرض بعد قليل.

أما مضامين الوثيقة فمن الأهمية الإشارة إلى أن الوثيقة حسمت في وقت مبكر عددًا من القضايا الخلافية والتي للأسف عادت الأحزاب للاختلاف حولها بعد هذا قبل وداخل الجمعية التي وضعت دستور 2012 وبعد إصداره. ومن هذه القضايا النص على أن "مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع مع حق غير المسلمين في الاحتكام إلى شرائعهم في أحوالهم الشخصية"، و"القيم والمبادئ الأخلاقية أساس بناء الإنسان" و"المواطنة أساس المجتمع"، و"التمسك بثوابت الأمة المتوافق عليها وهويتها والقيم الروحية التي أرسنها الأديان السماوية"، و"القوات المسلحة حامية لأمن واستقلال الوطن وسلامة أراضيه"، و"احترام حقوق الإنسان وفقاً للمواثيق والعهود الدولية بما لا يتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية والحفاظ على الهوية العربية"، و"الحق في تداول السلطة عبر الاقتراع العام الحر النزيه" و"حرية تشكيل الأحزاب السياسية بالإخطار على ألا تكون أحزاباً دينية أو عسكرية أو فئوية، وأن تكون السلطة القضائية وحدها هي التي تفصل في تقرير ما هو مخالف للدستور والقانون والنظام العام والآداب والمقومات الأساسية للمجتمع، أو ما يعتبر خروجاً على الالتزام بالعمل السلمي" و"الشرطة هيئة مدنية تعمل للمحافظة على أمن المجتمع والشعب وتخضع لرقابة قضائية ومدنية وتحترم حقوق الإنسان. كما تخضع ميزانيتها لإجراءات الشفافية الكاملة والرقابة المجتمعية"، وغير ذلك في مجال القضاء والجيش والشرطة والجامعات والنقابات والاقتصاد والعدالة الاجتماعية وإحياء نظام الوقف وإنشاء مؤسسة للزكاة، وغير ذلك.¹²⁹

ومن المهم الإشارة أيضا إلى أن الوثيقة احتوت على مبادئ للسياسة الخارجية تضمنت أمورا كثيرة، منها: "إعادة النظر في منهج وآليات التكامل الاقتصادي المتبعة منذ نحو نصف قرن، والتوافق على صيغة جديدة لهذا التكامل تعنى بالمدخل الإنتاجي وليس فقط المدخل التجاري تمهيدا لبناء وحدة اقتصادية"، و"بناء علاقات مصر الإقليمية على أساس من التعاون والتكامل، وإجراء حوار استراتيجي مع إيران وتركيا حول مستقبل المنطقة، ومراجعة عملية التسوية والاتفاقات مع إسرائيل على أساس أنه لا سلام حقيقيا في ظل العدوان والإجحاف وانتهاك الحق في تقرير المصير"، و"تدعيم العلاقات مع دول حوض النيل، وبناء علاقة خاصة مع السودان والسعي إلى إقامة تكامل اقتصادي مع شماله وجنوبه"، "تحديد علاقات مصر الدولية في ضوء مصالحها ودورها العربي والإسلامي والإقليمي سعيًا إلى نظام عالمي أكثر توازناً وأقل إجحافاً.. وإعادة النظر في منهج وطبيعة العلاقات مع الولايات المتحدة انسجامًا مع متطلبات السياسة الخارجية التي تليق بمصر وبعيدًا عن التبعية والهيمنة". ولا شك أنه برغم أهمية ومشروعية إعادة تقييم السياسة الخارجية المصرية بعد الثورة، إلا أن النص على هذه الأمور جاء مبكرًا، فغالبًا ما يكون تركيز قادة التغيير السياسي على هدف استراتيجي، مركزي، واحد هو تغيير جوهر النظام القديم وإرساء قواعد النظام الجديد، ولا يتم فتح كافة الملفات الكبرى في بداية الطريق.¹³⁰

ولا شك أن هذه المبادرة اقترنت من تحقيق الكثير من التوافقات المطلوبة في وقت مبكر، إلا أنها أخفقت في فهم بعض الأمور، فكما أشرنا لم يدرك قادة أحزاب التحالف خطورة السياسة الانفرادية للمجلس العسكري، ولا خطورة تجاوز وحدة الصف أثناء مرحلة البناء، فضلا عن خلطهم بين قضية الداخل المركزية وبين إعلانهم لمبادئ السياسة الخارجية المنشودة. لكن النقد الأهم لهذه المحاولة، هو ابتعاد أصحابها تدريجيًا عن القضية الكبرى المتعلقة بالتوافق حول قيم ومبادئ النظام الديمقراطي الجديد، وحصر اهتمامهم بالانتخابات فقط وعلى حصص كل حزب في قوائم التحالف. لقد كانت البلاد في حاجة ماسة إلى الحوار والتوافق على قضايا جوهرية كقواعد اللعبة الديمقراطية وأسس النظام الديمقراطي البديل وطرق تمكين الجماهير وتفكيك بنية الاستبداد ثقافيًا ومؤسسيًا، كما كانت في حاجة إلى اعتماد فكرة الحكومة الوطنية الواسعة خلال السنوات الأربع أو

الخمس الأولى من عمر البرلمان الأول. هذا فضلاً عن رفض الإخوان فكرة وجود مبادئ حاكمة للدستور كما سنعرض له لاحقاً. وفي الإجمال، أهدرت هذه الأخطاء فرصة تاريخية كان من الممكن لها أن تغير مسار مصر والمنطقة كلها.

2.2.3- حوارات الحكومة والمجلس العسكري

المحاولة الثانية للحوار جاءت من رئيس مجلس الوزراء عصام شرف الذي دعا إلى حوار وطني لمناقشة مستقبل البلاد. وبدأت الجلسة الأولى والأخيرة في 29 مارس 2011 بحضور نحو 150 شخصية عامة كان من بينهم رموز من الحزب الوطني الحاكم سابقاً (آخر أمين عام للحزب الوطني حسام بدرواي ومفيد شهاب وزير الشؤون القانونية). وقد أثار حضور هاتين الشخصيتين انتقاداً حاداً. ثم رأت الحكومة نقل الجولات التالية إلى المجتمع المدني، وكلفت رئيس الوزراء الأسبق عبدالعزيز حجازي بإدارته. ثم أعلن نائب رئيس الوزراء يحيى الجمل عن تشكيل لجنة باسم "حوار الوفاق القومي" يوم 19 إبريل 2011 وتم تعيين اللواء ممدوح شاهين عضو المجلس الأعلى للقوات المسلحة مقررًا مساعدًا لها، وكان الهدف منها التوصل إلى توافق وطني حول ملامح الدستور. لكن فكرة الحوار واللجنة ولدتا ميتتين.

ثم بادر المجلس العسكري بشكل مباشر بالدعوة للحوار حول "المبادئ الحاكمة لتشكيل الجمعية التأسيسية للدستور"، وذلك في 12 يوليو 2011 عندما أعلن في أحد بنود بيان صدر باسم "بيان إلى الأمة" نيته في إعداد وثيقة مبادئ حاكمة وضوابط لاختيار الجمعية التأسيسية لإعداد دستور جديد للبلاد، وإصدارها في "إعلان دستوري" بعد اتفاق القوى والأحزاب السياسية عليها، وذلك حتى لا ينفرد أي فصيل بإعداد الدستور.¹³¹ وقاد نائب رئيس الوزراء علي السلمي هذه الحوارات خلال الفترة من 8-25 أغسطس 2011، وشارك فيها الكثير من الأحزاب السياسية المشهورة رسميًا وتحت التأسيس والجمعية الوطنية للتغيير، وحركات وائتلافات شباب الثورة، واتحادات ونقابات العمال والفلاحين والنقابات المهنية، ومنظمات حقوقية ونسوية وطرق صوفية والجمعية الشرعية والجماعة الإسلامية، وعدد من الشخصيات العامة.

وخرجت عن هذه اللقاءات وثيقة عرفت إعلاميًا باسم "وثيقة علي السلمي". ويقول علي السلمي أن فكرة الاتفاق على هذه المبادئ نبعت أثناء الجولة الخامسة من الحوارات التي دعت لها جماعة الإخوان تحت اسم "حوارات من أجل مصر" السابق الإشارة إليها والتي اقترحت الاتفاق على أن تشمل المبادرة على "المبادئ الأساسية التي نعتقد أنها محل إجماع من كل أطراف المجتمع المصري للوصول بالوطن إلى حالة الاستقرار، آملي أن تحظى بالقبول لتكون دليلاً لحركة الشعب المصري إلى الأمام للوصول بالوطن إلى حالة الاستقرار والتنمية".¹³² وكان هذا هو رأي أسامة الغزالي حرب أيضاً.¹³³

وقد تعرضت هذه الوثيقة للكثير من النقد، إذ رفضت أطراف كثيرة اعتبارها "وثيقة مبادئ فوق دستورية" أي أنها فوق الدستور وملزمة للجمعية التأسيسية، ورأت أنها تصدر الإرادة الشعبية وإرادة الأجيال القادمة. أما النقد الثاني فهو إقرارها سلطة للمجلس العسكري فوق سلطة الجمعية التأسيسية، وتحديد وضع خاص للقوات المسلحة في المادتين التاسعة والعاشر من الوثيقة قبل تعديلها. وبرغم تعديل الوثيقة وإصدارها في 16 نوفمبر 2011 بدون المادتين الخاصتين بالمجلس العسكري، إلا أن اعتراضات القوى الإسلامية تواصلت ونجحت الضغوط الشعبية في إسقاط الوثيقة واعتبارها مجرد وثيقة استرشادية لا إلزامية للجمعية التأسيسية للدستور.

وبدون الخوض في تفاصيل هذه المرحلة، تجدر الإشارة هنا إلى ثلاثة أمور مهمة، الأولى أن فكرة التوافق على مبادئ حاكمة للمرحلة الانتقالية في حد ذاتها ليس المشكلة، وإنما كانت المشكلة في مدى فهم النخب والقوى السياسية لهذه المبادئ ولوظيفتها خلال المرحلة الانتقالية. كما أن أي توافقات يتم الوصول إليها إنما هي توافقات اللحظة التاريخية وهي بطبيعتها قابلة للتطوير والتعديل عبر حوارات وتوافقات مستقبلية. هذا فضلاً عن وجود مواد لا يجوز تعديلها في كثير من الدساتير بما في ذلك دستور 1923 المصري.

أما الأمر الثاني فهو أن هذه الأزمة أدت إلى نقض التوافقات التي تم التوصل لها في وثيقة التحالف الديمقراطي من أجل مصر، وتوسيع الهوة بين الإسلاميين وغيرهم من القوى السياسية. فقد ظنت قطاعات كبيرة من التيار الإسلامي أن المبادئ الحاكمة

ستقف حائلا دون تطبيق الشريعة الإسلامية وأنها ستترسي دعائم دولة علمانية، في وقت كان الإسلاميون يظنون فيه أنهم الحكماء الجدد لمصر. وفي المقابل اعتبر قطاع كبير من التيارات الليبرالية واليسارية أن خوف الإسلاميين من إلزامية المبادئ دليل قوي على نيتهم إقامة دولة دينية. وللأسف توقف الحوار هنا وداهمت الانتخابات هذه الأحزاب السياسية فذهب كل حزب في مساره سعيًا وراء المقاعد. ولما أتت الانتخابات بوزن نسبي لصالح الإسلاميين ارتفعت حدة الاستقطاب السياسي، فالإخوان صاروا حزب الأكثرية، إذ حصل حزبهم على 222 مقعدًا أي نحو 43.7% من الأصوات في مجلس الشعب الذي انتخب في الفترة من 28 نوفمبر 2011 إلى 11 يناير 2012، وعلى 105 مقعدًا بنسبة 58% من مجمل الأعضاء المنتخبين بمجلس الشورى الذي انتخب خلال الفترة من 28 يناير 2012 - 22 فبراير 2012. أما حزب النور السلفي فقد حصل على 112 مقعدًا بنسبة 22% في الشعب، و45 مقعدًا بنسبة 25% في الشورى.¹³⁴

ويتصل الأمر الثالث بمسألة العلاقات المدنية العسكرية، فلقد كان على المجلس العسكري طرح هذه المسألة على مائدة حوار حقيقية، باعتبار أن مصالح المؤسسة واعتبارات الأمن القومي تقتضي ذلك من وجهة نظره، وذلك بدلا من محاولة تمرير وضع خاص للمؤسسة العسكرية دون مناقشة حقيقية. وللأسف أسهم هذا الجانب من الأزمة في تأجيل المسألة، وتعميق فجوة عدم الثقة بين المجلس العسكري والقوى الثورية. وعندما بدأت الجمعية الخاصة بدستور 2012 أعمالها استطاع المجلس العسكري تمرير ما يريد عبر تفاهماته مع الإخوان المسلمين.¹³⁵ وهذا أمر أغضب قطاعًا من القوى السياسية ولاسيما الشباب والحركات الثورية وحزب مصر القوية وعدد من الشخصيات العامة. أما الأحزاب الليبرالية واليسارية فقد انصب جام غضبها على مواد الهوية والحريات في الدستور.

ويمكن الإشارة هنا أيضا إلى أنه خلال صيف 2011، شرع المجلس العسكري في عقد لقاءات مع شباب الثورة، سُميت "جولات الحوار"، حيث كان يجتمع في كل مرة عدد من أعضاء المجلس مع نحو ألف شاب في أحد المسارح الكبرى التابعة للقوات المسلحة. وكان من الطبيعي أن توجه انتقادات كثيرة لطريقة الدعوة إلى الحوار حيث كانت الدعوات تصل للمستهدفين قبل 48 ساعة من موعد اللقاء، كما لم يتم تحديد أسس أو موضوعات الحوار أو آلية للمتابعة والتنفيذ. كما رفض الكثيرون أسلوب "طلب

حضور عشرة أفراد من أية مجموعة يطلق عليها أنها حركة من حركات الثورة"، ونظروا إليه على أنه نوع من الدعاية الإعلامية وتفتيت لصف الثورة. كما انتقدت أحزاب وحركات ثورية هذه الدعوات احتجاجاً على السياق الذي كانت تتم فيه، إذ شهدت البلاد وقتها محاكمات عسكرية للثوار، وتجاوزات لجهاز الشرطة العسكرية. وقد وافقت قوى سياسية على المشاركة في الحوار، منها جماعة الإخوان المسلمين، وعدد من شباب الجمعية الوطنية للتغيير، ومجلس أمناء الثورة، أما الأطراف التي رفضت فمنها حركة كفاية، وحركة 6 أبريل، وائتلاف شباب الثورة، واتحاد شباب ماسبيرو، الحزب الاشتراكي المصري (تحت التأسيس)، شباب العدالة والحرية، وغيرها.¹³⁶

3.2.3- لقاء فيرمونت

وفي أعقاب الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية 17-18 يونيو 2012، وبعد تأخر إعلان النتيجة، تصاعد قلق القوى الثورية الإسلامية والمدنية من نوايا المجلس العسكري ومن احتمال إعلان فوز مرشح النظام القديم، ولهذا تحرك الإخوان للحشد واستجاب عدد من رموز القوى السياسية والتقوا في فندق فيرمونت بالقاهرة يومي 20 و21 يونيو قبل 3 أيام من إعلان النتيجة رسمياً. وبعد نقاشات متعددة صدرت وثيقة فيرمونت لتعلن ستة مبادئ: التأكيد على الشراكة الوطنية - أن تتولى شخصية وطنية مستقلة رئاسة الحكومة وأن يضم الفريق الرئاسي وحكومة الإنقاذ الوطني جميع التيارات الوطنية - تكوين فريق إدارة أزمة يشمل رموزاً وطنية للتعامل مع الوضع الحالي وضمان استكمال إجراءات تسليم السلطة للرئيس المنتخب وفريقه الرئاسي وحكومته بشكل كامل - رفض الإعلان الدستوري المكمل والذي يؤسس لدولة عسكرية ويسلب الرئيس صلاحياته،¹³⁷ ورفض قرار المجلس العسكري بحل البرلمان ورفض قرار تشكيل مجلس الدفاع الوطني - السعي لتحقيق التوازن في تشكيل الجمعية التأسيسية بما يضمن صياغة مشروع دستور لكل المصريين - والشفافية والوضوح مع الشعب في كل ما يستجد من متغيرات تشهدها الساحة السياسية.¹³⁸ ومثلت الوثيقة أحد عوامل الضغط لإعلان النتيجة يوم 24 يونيو لصالح محمد مرسي.

وفي واقع الأمر صدرت هذه الوثيقة في أجواء صعبة للغاية ووسط رفض بعض الرموز السياسية المدنية التي كانت لا تثق في الإخوان. وبعد تنصيب مرسي، شهدت الساحة المصرية آراءً متعارضة في شأن مدى التزام الرئيس بمبادئ فورمونت. غير أنه يمكن القول أن الرئيس تجاهلها بعد وصوله للمنصب، وخاصة فيما يتصل بشخص رئيس الوزراء والفريق الرئاسي والجمعية التأسيسية والشفافية في الحكم.

4.2.3 - حوارات محمد مرسي

شكل الدستور موضوعًا آخر من موضوعات الاستقطاب داخل وخارج الجمعية التأسيسية التي شكّلت مرتين. كما ظهرت في هذه المرحلة، بشكل علني، دعوات تطالب ببقاء حكم المجلس العسكري، من ذلك دعوة أسامة الغزالي حرب، وكان آنذاك رئيسًا لحزب ليبرالي هو الجبهة المصرية.¹³⁹

وقد أفضت مسألة الدستور إلى جدل كبير، خلاصته أن الجمعية التأسيسية للدستور التي اختارها البرلمان المنتخب والتي جاء تشكيلها لصالح الإسلاميين، شرعت في عملها في 3 مارس 2012، لكن محكمة القضاء الإداري أصدرت حكمًا في 10 إبريل بحلها بحجة أن تشكيلها مناقض للمادة 60 من الإعلان الدستوري الصادر في 30 مارس 2011. فأعاد البرلمان المنتخب بغرفتيه تشكيل جمعية تأسيسية جديدة في 13 يونيو 2012، بعد أن توافقت الإخوان والقوى المدنية على المناصفة في تشكيلها. وفي الوقت الذي أحالت فيه محكمة القضاء الإداري للمحكمة الدستورية العليا دعاوى بحل الهيئة التأسيسية الجديدة (وكان أمام المحكمة الدستورية العليا على الأقل 45 يومًا للبدء في النظر في هذه الدعاوى حسب القانون) انتهت الجمعية التأسيسية من عملها في 30 نوفمبر 2012 بعد أن انسحبت القوى المدنية من جلساتها. وكان الرئيس مرسي قد أصدر إعلانًا دستوريًا جديدًا في 22 نوفمبر هدفه تحصين الجمعية التأسيسية والشورى وكل قرارات الرئيس. وكان رد القوى المدنية على الإعلان الدستوري هو التكتل وتأسيس جبهة معارضة هي جبهة الإنقاذ الوطني التي ضمت معظم الأحزاب والحركات والقوى الليبرالية واليسارية. وقد حشدت المعارضة شعبياً أمام القصر الجمهوري يومي 4 و5 ديسمبر

لإسقاط الإعلان الدستوري.

ومع تدهور الوضع سياسيًا، دعت مؤسسة الرئاسة إلى حوار بين القوى السياسية حول الدستور يوم 8 ديسمبر 2012. وكان موقف جبهة الإنقاذ هو رفض الحوار والمطالبة بتأجيل موعد الاستفتاء على الدستور المقرر في 15 ديسمبر. وبدأت جلسات الحوار مع أنصار الرئيس من الإسلاميين بالإضافة إلى بعض الوجوه الليبرالية القليلة، وهي أيمن نور ومحمد أنور السادات ورامي لكح، وأعلنت الرئاسة وقتها أن 54 حزبًا وحركة وشخصية شاركت في الحوار. وانتهى الحوار بإلغاء الإعلان الدستوري في 9 ديسمبر والإبقاء على موعد الاستفتاء على الدستور.

وفي هذه الأثناء ومع تصاعد الأزمة، دعت المؤسسة العسكرية إلى حوار وصفته بـ "حوار لم الشمل" في 12 ديسمبر 2012، فوافقت جبهة الإنقاذ، ثم تراجعت المؤسسة عن الدعوة بسبب ما وصفته "ضعف" ردود الفعل. ولما كان إلغاء الإعلان الدستوري يمثل تنازلاً من قبل الرئاسة، فقد طلبت جبهة الإنقاذ من أنصارها المشاركة في الاستفتاء والتصويت ضد مشروع الدستور. وبرغم أن نسبة 64% تقريباً أقرت الدستور، إلا أن جبهة الإنقاذ لم تتقيد بالمنطق الديمقراطي وراحت تدعو إلى إسقاط الدستور الجديد التي شاركت في الاستفتاء عليه. ثم أضافت هدفًا جديدًا هو إسقاط الرئيس المنتخب وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة. ثم تشكلت حركة تمرد، وصدرت أصوات عدة تنادي بتدخل الجيش لإسقاط الرئيس، واستطاعت المعارضة حشد الملايين في 30 يونيو، ثم تدخل الجيش وعزل الرئيس وحل مجلس الشوري وعلق العمل بالدستور ووضع خارطة طريق جديدة.

5.2.3- مبادرات ما بعد 30 يونيو

وفي المرحلة التي تلت 30 يونيو، انصب جُل المبادرات التي قدمت على تحقيق مصالح وطنية شاملة تنهي المعادلة الصفرية التي أوجدتها خارطة الطريق المعلنة في 3 و8 يوليو 2013.

ومن هذه المبادرات مبادرة الدكتور هشام قنديل رئيس الوزراء السابق في 25 يوليو

2013، وتتضمن ثلاث مراحل تبدأ بإجراءات للتهدئة، ثم الاتفاق على المبادئ العامة والتي يمكن التفاوض على تفاصيلها بعد ذلك، وصولاً إلى خارطة طريق جديدة تلتزم بالشرعية. ورفض النظام المبادرة. ثم كانت مبادرة عدد من الشخصيات العامة والتي عرفت بمبادرة سليم العوا في 27 يوليو 2013، وهي تستند إلى دستور 2012، حيث اقترحت أن يقوم رئيس الجمهورية بتفويض سلطاته كاملة لوزارة مؤقتة جديدة يتم التوافق عليها، ثم تجرى انتخابات نيابية تنبثق عنها حكومة ثم تجرى انتخابات رئاسية، مع تعديل بعض النصوص الدستورية.¹⁴⁰

كما قدم عدد من الشخصيات العامة بالإسكندرية في 12 أغسطس 2013 عن مبادرة سميت مبادرة 12 فبراير، قامت على مرحلتين، الأولى إجراءات متبادلة لبناء الثقة تتضمن وقت الاعتقالات والتحريض من جانب النظام ووقف التصعيد في الميادين من جانب الإخوان وحلفائهم، والثانية الدعوة إلى طاولة حوار مستديرة لإعادة رسم المسار السياسي بعد أن يفوض الرئيس صلاحيته لرئيس وزراء توافقي وعلى أن تقوم الوزارة التوافقية بتعديل الدستور والإعداد للانتخابات وتشكيل لجنة قومية لوضع نظام للعدالة الانتقالية تُرسل إليه كافة انتهاكات حقوق الإنسان قبل وبعد 25 يناير وبعد 30 يونيو، ووضع ميثاق شرف إعلامي. وكانت للأزهر محاولة لجمع كل هذه المبادرات في مبادرة واحدة وحُدد يوم 14 أغسطس للاجتماع بالأزهر وتمت دعوة أصحاب المبادرات المحلية، إلا أن النظام كان قد اختار ذات اليوم لفض اعتصامي رابعة والنهضة، ومن ثم لم يتم اللقاء.

كما ظهرت بعض الوساطات الدولية كجهود لجنة الحكماء التابعة للاتحاد الإفريقي، وممثلة الاتحاد الأوروبي، وجهود وفد دولي ضم مساعد وزير الخارجية الأميركي ويليام بيرنز، ومندوب الاتحاد الأوروبي برناردو ليون، ووزير الخارجية القطري خالد العطية، ووزير خارجية الإمارات عبدالله بن زايد. والتقى الوفد أطراف الأزمة دون الوصول إلى نتيجة بعد أن كان مهمة الوفد إقناع الإخوان بقبول خارطة الطريق مقابل إطلاق سراح بعض المحبوسين احتياطياً والإبقاء الوضع القانوني والسياسي للجماعة والحزب وإعادة فتح القنوات الفضائية المغلقة، والسماح لمرشحي الجماعة بخوض الانتخابات. ثم أعلنت مؤسسة الرئاسة في 7 أغسطس فشل هذه الجهود الدولية وحملت الإخوان المسؤولية.

وبعد فض الاعتصامات بالقوة، صدرت مبادرة من الدكتور زياد بهاء الدين نائب رئيس الوزراء في 21 أغسطس 2013 تتضمن عدة مبادئ منها نبذ العنف، واستكمال خارطة الطريق بما يضمن مشاركة كل القوى، مع رفض العزل أو الإقصاء السياسي، لكن الحكومة لم تهتم بالمبادرة. وفي 5 أكتوبر قدم الدكتور أحمد كمال أبو المجد مبادرة أخرى تدور حول الحل الدستوري، ثم قدم الدكتور حسن نافعة مبادرة أخرى في 17 أكتوبر 2013 ثم أعاد طرحها في 4 فبراير 2014. وتتضمن عدة إجراءات للتمهيد لمصالحة وطنية شاملة عن طريق تشكيل لجنة حكماء محدودة العضوية، وتهئية متبادلة تستهدف وقف المظاهرات والتصعيد الإعلامي والإفراج عن القيادات، وتشكيل لجنة تقصي حقائق محايدة، والبحث عن آلية تضمن مشاركة الجميع في الانتخابات البرلمانية والرئاسية. كما قدم حزب البديل الحضاري اقتراحا بالاستفتاء على خارطة الطريق.¹⁴¹

ثم أعلنت الرئاسة، على لسان الرئيس المؤقت عدلي منصور، عن إغلاق باب التصالح مع الإخوان نظرا لتزايد أعمال العنف والإرهاب من قبل الإخوان في اعتقاده.¹⁴² ثم أعلنت الحكومة جماعة الإخوان جماعة إرهابية، وصار كل من يتحدث عن المصالحة معها موضع شك واتهام. وبعد انتخاب رئيس جديد، لم تظهر أي إشارات حقيقية عن نية النظام الحوار أو التصالح. ومن الأهمية الإشارة هنا إلى انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة التي شهدتها مصر بعد 3 يوليو (والتي لا مثيل لها في تاريخ مصر المعاصر إذ قتل الآلاف في الميادين واعتقل عشرات الآلاف هذا بجانب السيطرة الأمنية على مؤسسات الدولة والمجتمع المدني والأهلي وعلى الأحزاب والنقابات والجامعات وغيرها) قد أدت إلى تعقيد الموقف في مصر ووضع الكثير من العقبات أمام أي عملية حوار جادة.

3.3- ملاحظات ختامية

لم تستهدف محاولات الحوار التي شهدتها مصر بعد 30 يونيو التأسيس لحالة حوار شامل لتحقيق مبادئ وأهداف ثورة يناير 2011. ولهذا تظل القوى المحسوبة على ثورة يناير مسؤولة عن التعبير والدفاع عن تلك المبادئ والمطالب والتأسيس لحالة حوار تستهدف أولا جمع هذه القوى حول قيم ومطالب ثورة يناير. ومن الأهمية في هذا المقام التفكير في

وسيط محايد من الشخصيات العامة ومن المنظمات الحقوقية والمجتمع المدني ليقوم بتحديد خمسة أمور:

1- مخاطر المسار الحالي، وذلك بالتركيز على:

- مخاطر استمرار المباراة الصفرية المعتمدة من قبل الحكومة على النسيج المجتمعي المصري وعلى مستقبل الديمقراطية والحريات.
- مخاطر تسييس المؤسسة العسكرية على الأمن القومي المصري والعربي وعلى وحدة المؤسسة العسكرية في منطقة تروج بتحديات خارجية جسيمة.
- مخاطر عدم إدراك الأحزاب المدنية أنه لا يمكن إقصاء التيار الإسلامي لأنه جزء من النسيج المجتمعي.
- مخاطر عدم إدراك التيار الإسلامي أن عليه أن يجد شركاء من التيارات الأخرى للعمل من أجل تحقيق الأجندة الوطنية المشتركة.
- مخاطر عدم إدراك قادة المؤسسة العسكرية أن ما حدث في مصر عام 2011 هو ثورة حقيقية ضد الاستبداد والفساد وأن الثورة لن تتوقف إلا بعد الوصول إلى الطريق المؤدي إلى بناء الدولة الحديثة بمؤسساتها الديمقراطية وحكومتها المدنية المنتخبة التي لا يكون لا للجيش ولا لأي مؤسسة أخرى غير منتخبة سيطرة فيها على المؤسسات المنتخبة.¹⁴³
- مخاطر عدم إدراك القوى الدولية والإقليمية الداعمة للنظام الحالي أن مصر والمنطقة كلها لن تستقر إلا بتغيير حقيقي في مصر وأن الحالة الثورية في مصر لازالت حية وأن تحالفات جديدة قد تتشكل وتغير المعادلة القائمة من جديد.

2- طبيعة علميات التغيير الثوري، من خلال تحديد سمات هذا النوع من التغيير، مثل تلازم التغيير مع قدر من العنف - أهمية التركيز على الهدف الاستراتيجي في فترات ما بعد الثورة - تداعيات اختيارات النخب والقوى على المسار - خطورة التنافس وإجراء انتخابات متسارعة قبل التوافق.. وغير ذلك.

3- المبادئ الحاكمة لأي مسار سياسي مستقبلي، والتي لا بد أن تتضمن حرمة الدماء

ووقف كل صور التحريض والكراهية - وحدة الصف خلال مرحلة التأسيس وتأجيل التنافس الانتخابي إلى ما بعد التأسيس - أولوية بناء النظام الديمقراطي البديل بقيمه ومؤسساته وآلياته على الأجندات الحزبية الأخرى مع احترام الحق في الاختلاف في الطرق المؤدية إلى هذه الأولوية - اعتماد قاعدة التوافق لحسم الخلافات - تجنب تسييس ما لا يجب تسييسه كالجيش والدين والقضاء والإعلام والجهاز الإداري، وغير ذلك.

4- تحديد القضايا الجوهرية التي تحتاج إلى حوار حقيقي، والتي أهمها:

- بناء الدولة الديمقراطية الحديثة: آليات مواجهة الاستبداد والانفراد بالرأي على مستوى المؤسسات السياسية وغيرها من القطاعات الأخرى والعمل على تغيير نمط ممارسة السلطة على نحو يُمكن كل فئات المجتمع ويرسي قاعدة الكفاءة في اختيار القيادات والمسؤولين على كافة المستويات.
- العلاقة المدنية العسكرية: طرق معالجة العلاقة المدنية العسكرية بما يحافظ على وحدة وقوة وجاهزية المؤسسة العسكرية، وقيم دولة القانون والمؤسسات والحريات والرقابة المدنية على المؤسسات الأمنية والعسكرية في ذات الوقت.
- قضايا انتهاكات حقوق الإنسان قبل وبعد 25 يناير وبعد 30 يونيو: وذلك من خلال نظام شامل للعدالة الانتقالية، مستقل تماما عن السلطة التنفيذية، بمكوناته الأربعة المتعارف عليها (كشف الحقيقة، جبر الأضرار والتعويضات، محاسبة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان، وإصلاح مؤسسات الدولة ولا سيما القضاء والأمن والإعلام والجهاز الإداري).
- إشكالية الدين والسياسة: آليات لضمان استخدام قيم الدين للحض على العمل والمشاركة، ومنع استغلال الدين للحصول على مكاسب سياسية أو حزبية ضيقة.
- إشكالية ضعف الأحزاب والمجتمع المدني: آليات تقوية الأحزاب وتعزيز قوة المجتمع المدني حتى تظهر قوى اجتماعية وسياسية حقيقية تدافع عن التغيير الحقيقي وتفهم أولياته ومتطلباته ومخاطره الداخلية والخارجية.

- المشكلة الأمنية في سيناء وعلى الحدود.
- قضايا الواقع الاقتصادي والاجتماعي واستراتيجيات تحقيق تنمية حقيقية وعدالة اجتماعية حقيقية وتنمية المناطق المحرومة والمهمشة.

4- الحالة الليبية

من الأهمية في البداية الإشارة إلى أمرين محوريين لفهم الوضع في ليبيا وإمكانية نجاح أية عملية حوارية هناك، أولها أن نظام حكم معمر القذافي ترك - كما بقية حالات الربيع العربي الأخرى - إرثاً استبدادياً ثقيلاً، يمثل سبباً أساسياً من أسباب ما تمر به البلاد. وكما حدث في حالات أخرى فإن هذه الأوضاع تنفجر كلها بمجرد سقوط النظام ويصبح من الصعب معالجتها في فترة زمنية محدودة وبدون توافقات وطنية واسعة بين قوى سياسية واعية.

أما الأمر الثاني فهو أن طريقة التغيير العنيفة التي تمت في ليبيا عن طريق ثورة الجماهير وعصيان فئات من القوات المسلحة وظهور ميليشيات متصارعة هي أكثر الطرق شيوعاً لتغيير نمط الحكم الفردي الشمولي، لكنها أيضاً من أكثر الطرق صعوبة وأعلاها تكلفة من النواحي البشرية والمادية.¹⁴⁴ فلم يكن الصراع في ليبيا بين سلطة ومعارضة على سياسات محددة يمكن التنافس أو الحوار بشأنها وإنما كان - كما كان في معظم الدول الشمولية الفردية الأخرى في إفريقيا وآسيا على وجه الخصوص - بين النظام وخصومه على البقاء، فإما بقاء النظام وسحق المعارضين، وإما انتصار المعارضة وانحيار النظام.¹⁴⁵

وبرغم أن الثورات تمثل فرصة للتغيير الشامل، إلا أن الحالات المختلفة أظهرت أن أسلوب التغيير الثوري قد يؤثر بالسلب في عملية البناء ويضيف صعوبات جمّة أمام الانتقال، كما قد يؤدي في كثير من الحالات إلى ظهور نظم تسلطية جديدة أو فشل الانتقال وسيطرة عسكريين جدد أو جماعات مسلحة على السلطة كما حدث عدة دول في إفريقيا.¹⁴⁶ إنّ عملية التحول الديمقراطي - التي يتصور البعض أنها ستبدأ بمجرد سقوط رأس النظام القديم - عملية معقدة، فهي تعيد ترتيب قواعد التنافس السياسي وتغير علاقات القوة والأنظمة والهياكل القائمة، وترفع من درجة عدم التيقن. وغالبا ما تترتب على هذه العملية في المدى القصير مشكلات سياسية واجتماعية،¹⁴⁷ كما أن التحول السريع، أو التحول بطريقة خاطئة، قد يؤدي إلى عنف سياسي، وأي إصلاح ديمقراطي غير مكتمل قد يؤدي إلى مشكلات عدة.¹⁴⁸

والتكلفة المرتفعة لهذا النوع من التغيير تأتي بمجرد انهيار النظام نظراً لرصيد عدم الثقة القائم بين القوى السياسية وعدم وجود أي خبرة سابقة لممارسة السياسة كمباراة غير صفيرية. وفي حالات كثيرة يحتاج مثل هذا النوع من التغيير إلى وسيط خارجي نزيه. وهذا الأمر الأخير يعتمد في الغالب على الأوضاع الجيوسياسية المحيطة بالبلد المعني. فمتى كان استقرار هذا البلد في مصلحة القوى الإقليمية والدولية ذات الصلة، كان الأقرب هو نجاح عملية الانتقال، أما إذا كانت للدول الإقليمية والدولية مصلحة في التدخل فغالبا ما يطول عمر الصراعات المسلحة كما حدث في زائير (سابقاً)، وأفغانستان، والعراق، وكمبوديا، والكونغو، وأنغولا، وسيريلانكا، والسلفادور، وغيرها.

ولأن الحالة الليبية لم تشهد حالة حوار حقيقية كما أشرنا من قبل، فإن هذا القسم من الدراسة يستعرض التحديات التي تواجه مسار الانتقال في ليبيا، والمحاولات المتواضعة لإجراء حوار وطني في ليبيا، وبعض المقترحات لإجراء حوار شامل.

1.4- تحديات مسار الانتقال والحوار

1.1.4- تداعيات اللجوء إلى الانتخابات وسط الصراعات المسلحة

حَكَمَ ليبيا بعد سقوط القذافي المجلس الوطني الانتقالي، وهو مجلس غير منتخب تأسس في بنغازي ككيان تم النظر إليه على أنه يمثل ثورة فبراير 2011 وبلغ عدد أعضائه 33 عضواً. ثم اختار المجلس خارطة طريق تبدأ من إجراء الانتخابات. وكان هذا الخيار أول الأخطاء القاتلة في إدارة المرحلة الانتقالية. لقد أصدر المجلس الانتقالي إعلاناً دستورياً كأساس للحكم على أساس فترات زمنية محددة، تنتهي بعد نحو عامين (أي نهاية 2013 تقريباً وعندها تكون البلاد - كما كان مخططاً قد وضعت دستوراً دائماً وانتخبت مؤسساتها التشريعية والتنفيذية الدائمة طبقاً لهذا الإعلان).¹⁴⁹ فما مشكلة هذا المسار؟ ولما فشل في التوصل إلى غايته.

إن المشكلة الرئيسية لعملية الانتقال التي تبدأ بالانتخابات في دول لا خبرة لها في الممارسات الديمقراطية ولا زالت تتلمس طريقها في الخروج من الإرث الاستبدادي هي أن الانتخابات تزرع مبدأ التنافس أثناء مرحلة التأسيس وتخلق أوزاناً نسبية للقوى السياسية

الأمر الذي يوسع فجوة عدم الثقة والاستقطاب بين القوى السياسية. فضلا عن صعوبة الالتزام بهذه الاستحقاقات الانتخابية على أرض الواقع نظرا لتعاضد التحديات.

وهذا ما تم بالفعل في ليبيا فالمجلس الانتقالي لم يستطع الالتزام بما وعد به، وقام في 16 مارس 2012 بتعديل دستوري للمادة 30 (التي تتضمن خارطة الطريق) قرر بموجبه إنشاء لجنة مكونة من ستين عضوا بدلاً من الهيئة التأسيسية التي كان من المقرر أن يختارها هو، أي سلب الصلاحية الدستورية من المؤتمر الوطني العام. وقد أغضب هذا التعديل أطرافاً كثيرة، فقام المجلس الانتقالي في 6 يوليو 2012 - قبل إجراء انتخابات المؤتمر الوطني العام في 7 يوليو 2012 وتحت ضغوط جهوية ولاسيما من أنصار انفصال إقليم برقة ومظاهرات بنغازي - بتعديل آخر على المادة 30 لضمان تساوي المقاعد بين الأقاليم الثلاث (برقة، فزان، طرابلس)، وأن تكون اللجنة منتخبة من الشعب وليست معينة من البرلمان. وقد أوقف التعديل الأزمة في ذلك الوقت، إلا أنه عزز من عوامل التنافس بين القوى بدلا من الجلوس معا والحوار والتوافق حول قضية محورية كقضية الدستور.¹⁵⁰

كما لم يتم التقيد بمواعيد كل الاستحقاقات التي حددها الإعلان الدستوري وتعديلاته بعد انتخاب المؤتمر الوطني العام. إذ راح المؤتمر يعيد النظر في التعديلات التي أجريت على المادة 30 من جديد، وكلف لجنة خاصة بالحوار المجتمعي لمناقشة تشكيل الهيئة التأسيسية. وهذه خطوة جيدة وكان من الممكن أن تقود إلى حوار وطني أوسع وتوافق سياسي حقيقي، إلا أن الحوار توقف عندما قرر المؤتمر الوطني تأكيد اختيار لجنة إعداد الدستور عبر آلية الانتخاب داخله، فصادق المجلس على القرار بموافقة 87 عضوا من أصل 97 عضوا فقط هم من حضروا تلك الجلسة من أصل 200 عضواً! ومرة أخرى تختار النخب التي تصدرت المشهد السياسي عدم التوافق في قضية الدستور المصيرية إن بامتناعها عن حضور جلسات المؤتمر أو بالمضي قدما واتخاذ قرار بمن حضر.

والأخطر من هذا هو أن المؤتمر منح نفسه سلطة إقرار أو رفض مشروع الدستور الذي تضعه لجنة الستين، وحق عرضه على الاستفتاء الشعبي. وهذا أمر يخلق تناقضا ويمنح للمؤتمر المنتخب سلطة على هيئة أخرى منتخبة، من المفترض أن تكون هيئة تأسيسية. هذا ناهيك عن أن المؤتمر احتفظ لنفسه بالحق في تعديل الإعلان الدستوري

أيضا.

وكما حدث في مصر فقد كان طبيعيا مع هذا التخبط الدستوري أن يصل هذا الخلاف إلى المحاكم، إذ قبلت المحكمة العليا الطعن الدستوري الذي قدمه عدد من الحقوقيين، وحكمت بعدم دستورية التعديل الثالث للإعلان الدستوري بحجة عدم توافر النصاب القانوني اللازم لاتخاذها. وبدون الدخول في تفاصيل لا تحملها هذه الدراسة، انتهى المؤتمر الوطني إلى إصدار قانون جديد في 20 يوليو 2013 بشأن انتخاب الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور، أقر فيه مبدأ انتخاب الهيئة التأسيسية مع توزيع المقاعد بالتساوي على المناطق الثلاث.¹⁵¹

وبموجب هذا الأساس الدستوري المتخبط، ذهب الليبيون إلى صناديق الاقتراع ثلاث مرات بعد إسقاط النظام السابق: الأولى في يوليو 2012 لاختيار 200 عضو هم أعضاء المؤتمر الوطني العام والذي عمل كبرلمان مؤقت للبلاد وبمدة قانونية هي 18 شهرا. وخصص النظام الانتخابي 80 مقعدا للأحزاب والتكتلات السياسية، و120 مقعدا للمستقلين. والثانية في مارس 2013 لاختيار الهيئة التأسيسية لوضع الدستور. والثالثة في يونيو 2014 لاختيار 200 عضوا في مجلس النواب الذي يخلف المؤتمر الوطني العام. وفي هذه المرة اعتمد النظام الفردي بدلا من المختلط.

والأخطر أن كل هذه الانتخابات أجريت وسط صراعات مسلحة عنيفة وقبل أن تنزع أسلحة الكتائب المسلحة،¹⁵² بل وفي الانتخابات الأخيرة عقدت الانتخابات بعد أربعة أيام من عملية عسكرية كبرى شنّها أحد قادة الجيش المتقاعدين في بنغازي على ما وصفهم الإسلاميين المتشددين، والذي دعا أيضا إلى حل المؤتمر الوطني العام الذي اعتبره يتآمر مع جماعة أنصار الشريعة المسلحة. هذا أمر ليس بالهين فالانتخابات الديمقراطية لا تقوم في ظل صراعات مسلحة أو مع انتشار السلاح وغياب الأمن. هذا معيار أساسي لمثل هذا النوع من الانتخابات.¹⁵³

وقد أنتجت هذه الانتخابات أوزانا نسبية للأحزاب، حلت فيها القوى المدنية في الترتيب الأول ثم القوى الإسلامية في الترتيب الثاني. وقد كان لافتا أن ثقة الجماهير في الانتخابات كآلية لحسم الخلافات السياسية في المراحل الانتقالية قد تضاءلت، ففي ثالث

انتخابات، ونتيجة لانحياز الأمن ونقص الاستعدادات، سجلت نسبة مشاركة أقل من الانتخابات الأولى، وحسب المفوضية العليا للانتخابات، فقد قام نحو 1.5 مليون شخص بتسجيل أنفسهم للمشاركة في الانتخابات (من إجمالي 3.4 مليون شخص لديهم حق الانتخاب) وهو ما يقرب من نصف من سجلوا أنفسهم في الانتخابات الأولى (2.8 مليون شخص). لقد أدركت الجماهير خطأ المسار في الوقت التي أصرت فيه النخب على الانتخابات قبل التوافق.

2.1.4- إرث القذافي وتداعيات التعامل معه

التحدي الثاني الأساسي هو الإرث الاستبدادي لنظام القذافي وتداعيات طريقة التعامل معه. فكما سبق وأشرنا ترك نظام القذافي إرثاً ثقيلاً، يمثل سبباً أساسياً من أسباب ما تمر به البلاد من تخبط وفوضى، ويعرقل نجاح الانتقال إلى الديمقراطية. فالقذافي ترك مجتمعا بلا قانون ولا سياسة ولا جيش وطني ولا تنمية حقيقية. فضلا عن انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان، وتداعيات مؤلمة لقانون الملكية¹⁵⁴، وإهدار المال العام في حروب خارجية، ومطالب تشاد بكشف الحقيقة وتعويضها عن الحرب التي شنها القذافي عليها، وكذا كشف حقيقة صفقة لوكيربي عام 2003، ومسألة أطفال الإيدز، ومطالب لبنان بكشف الحقيقة عن اختفاء الإمام موسى الصدر، وغير ذلك. بجانب مشكلة النازحين في الداخل والخارج نتيجة صراعات ما بعد ثورة فبراير، ويقدر البعض أن هناك ما بين المليون ونصف المليون الذين خرجوا إلى دول الجوار العربي والأفريقي مثل تونس ومصر وتشاد والنيجر ومالي والجزائر.¹⁵⁵

وقد ازدادت الأمور صعوبة جرّاء التداعيات التي ترتبت على طريقة تعامل الإدارة الانتقالية مع هذا الإرث، والذي تُرجم فيما يعرف بقانون العزل السياسي الذي اعتمده المؤتمر الوطني العام في 5 مايو 2013 بأغلبية 164 صوتا ومعارضة 4 من أصل 200 بعد حصار عناصر من ميليشيات عدة وزارات ومقر المؤتمر الوطني العام، والذي لم يتم رفعه إلا بعد الموافقة على القانون، كما تم تحصين القانون دستوريا بتعديل الإعلان الدستوري لمنع مراجعة قانون العزل قضائياً.

وقد نص القانون على تجريم تولى المناصب والوظائف العليا في العمل السياسي والإداري والقضائي والإعلامي والدبلوماسي والجامعي وعضوية مجالس الإدارة والوظائف الإدارية والمالية والتنفيذية والرقابية في الهيئات العامة المملوكة كلياً أو جزئياً للدولة في الداخل والخارج، وذلك لمدة عشر سنوات على كل من تولى مسؤولية عسكرية أو سياسية أو إدارية خلال الفترة من 1969 وحتى 2011، بجانب من كان شريكاً تجارياً لأسرة القذافي، ورؤساء الاتحادات الطلابية، وكل من تولى وظيفة مدير أو باحث في مركز دراسات الكتاب الأخضر، والمدنيين الذين تعاونوا مع الأجهزة الأمنية، والذين مجدوا نظام القذافي في الإعلام أو بالحديث المباشر، وكل من عاды ثورة فبراير بالفعل أو التحريض أو الدعم المادي، وكل من ساهم بأي شكل في انتهاكات حقوق الإنسان في الداخل والخارج لصالح النظام، وكل من تورط في نهب ثروة الشعب، وكل من استخدم الخطاب الديني لإضفاء الشرعية على حكم القذافي، وكل من كان له نشاط علمي أو فني أو فكري أو ديني أو ثقافي أو اجتماعي بهدف تمجيد القذافي ونظامه.¹⁵⁶

وقد علق أحد الباحثين على هذا القانون قائلاً أن القانون يفترض أن كل من ارتبط بنظام القذافي غير قابل للتغيير من الناحية الأخلاقية. وفي الواقع لم تدرك بعض القوى السياسية مخاطر هذا القانون، فحزب العدالة والبناء، الذراع السياسي للإخوان المسلمين، اعتبر أنه إجراء وقائي وليس عقابي لأجل حماية الثورة، بينما رأي آخرون أن المستفيد الأكبر من القانون هم الإخوان والسلفيون الذين لم يُسمح لهم بالمساهمة في أي عمل عام طوال حكم القذافي، بل واعتبر البعض أن هناك أهدافاً شخصية من وراء القانون هي تصفية المنافسين والحصول على مكاسب سياسية أهمها إبعاد التيار الذي يقوده محمود جبريل وحلفاؤه.¹⁵⁷

ولعامل الجوار الجغرافي دور هنا، فقد خرج القانون وهناك نقاش مماثل في كل من مصر وتونس حول التعامل مع بقايا النظام القديم حيث اعتمدت مصر قانوناً مماثلاً في 2011 ثم أبطلته المحكمة الدستورية لاحقاً. وفي تونس اعتمد المجلس التأسيسي قانوناً أقل إقصائية في 2013 ثم تراجع عنه وتم تعليقه بعد الضجة التي ثارت في ليبيا.

وقد اعتبر الكثير من المراقبين أن هذه الطريقة هي الطريقة الأسوأ في التعامل مع هذا الأمر،¹⁵⁸ وبالفعل أدى القانون إلى نتائج سلبية كثيرة أهمها انقسام المجتمع وتعميق

الخلافات بين القوى السياسية، ودفع زعماء الحرب المتضررين من القانون إلى معاداة أي عملية مصالحة وطنية وتخريب كل مساعي نزع السلاح وتحقيق السلام.¹⁵⁹ بل وساهم القانون في تكتل الكثير من المتضررين مع بقايا النظام السابق لمواجهة الثورة بدلا من حمايتها.

كما لا يضمن هذا القانون أبدا القضاء على الانتهاكات بل على العكس تماما فقد يُدخل البلاد في سلسلة من الانتقام والانتقام المضاد. ولهذا استقال محمد يونس التومي رئيس اللجنة التي كلفت بوضع معايير العزل عندما أدرك تلاعب البعض بهذه المعايير واستخدامها لقمع الخصوم.¹⁶⁰ كما أنه قد يؤدي إلى ارتباك الكثير من المؤسسات الحيوية كالقضاء بالنظر إلى أن ثمة من يقدر أن نصف القضاة سيتم عزلهم إذا ما طبق القانون عليهم.¹⁶¹

وفي الواقع، فإن أسلوب التطهير الشامل المتبع في ليبيا هو النقيض تماما لنظام العدالة الانتقالية الشاملة الذي ثبت نجاحه في العديد من الحالات الأخرى، والذي يقوم على كشف الحقيقة وإعلانها، وتنفيذ برامج جبر الضرر ودفع التعويضات، والملاحقات القضائية ومحاسبة كبار المسؤولين وكل من ارتكب جرائم حرب مع استيعاب الباقي ضمن برامج مصالحة وطنية شاملة، فضلا عن إصلاح مؤسسات الدولة (الأمن والقضاء والإعلام والجهاز الإداري) إصلاحا جذريا لضمان عدم تكرار هذه الانتهاكات. وهذا يتطلب حوارا وطنيا شاملا لم تنجح البلاد في الوصول إليه حتى اليوم على النحو الذي سنعرض له لاحقا.¹⁶²

وبرغم اعتماد المؤتمر الوطني حلا آخر هو إنشاء "الهيئة العليا لتطبيق معايير النزاهة والوطنية" حتى إقرار الدستور وذلك للتأكد من خلفية أي مرشح لمنصب قيادي مع حق الاستئناف أمام المحاكم، إلا أن الهيئة لم تحقق نجاحا ملحوظا بالنظر إلى غياب أي توافق وطني على هذا الأسلوب واعتراض البعض على الانفراد بوضع هذه المعايير. كما أن "لجنة الحقيقة والمصالحة" التي ترفع تقاريرها للمؤتمر الوطني العام وتعمل كهيئة مستقلة عن السلطة التنفيذية، تجد أمامها الكثير من الصعوبات فهي لا تعمل ضمن نظام شامل ومتكامل للعدالة الانتقالية الذي يحتاج بدوره إلى إصلاح جذري لمؤسسات الدولة، وتعاني اللجنة أيضا من فقدان الأدلة أو تلفها في ظل ضعف المؤسسات وعدم وجود

إطار قانوني ملائم، كما أن ثمة من يشكك في قدرتها على إنجاز مهامها في ضوء أن رئيسها شغل سابقا منصب رئيس المحكمة العليا في عهد القذافي وهو حسين البوعيشي الذي استقال قبل الثورة لكن قانون العزل لا يستثنيه.¹⁶³

3.1.4- الميليشيات والمدن المسلحة وضعف سيادة الدولة

ويمثل وجود الكتائب والميليشيات المسلحة وانتشار السلاح أحد أهم التحديات أمام الحوار ونجاح مسار الانتقال في ليبيا، إذ يقدر أن هناك ملايين من قطع السلاح في يد الميليشيات المسلحة، وهناك اختراقات من قبل بعض الانتهازيين والهاربين الجنائيين من السجون بعد ثورة فبراير 2011 لهذه الكتائب المسلحة والذين ليس من مصلحتهم استقرار الدولة.¹⁶⁴ فقد كان عدد الثوار المسلحين ضد القذافي يقدر بـ 40 ألف في كل أنحاء البلاد، أما الآن فصار عددهم أكثر من 200 ألف مسلحا (نحو 3 بالمائة من سكان ليبيا) والسبب الأساسي لهذا هو اعتراف الدولة الرسمي بهم ودفعها رواتبهم، وضعف البرامج التي اعتمدت لدمج هؤلاء في القوات الرسمية للشرطة والجيش، وهذه القوات الرسمية قوات ضعيفة بالأساس؛ نظرا لأنها تعمل بتنسيق ضعيف مع الميليشيات غير الرسمية المدعومة بقوة من القوى القبلية والدينية.¹⁶⁵

هذا بجانب بروز مدن ومناطق تمتلك أسلحة ثقيلة وقدرات مالية ضخمة، أهمها مدن مصراته والزنتان والزاوية، وجماعات التبو في الجنوب والجماعات الإسلامية في مدن درنة وبنغازي واجداليا والمنطقة الوسطى في سرت. لقد استولى المقاتلون في هذه المناطق على مخازن السلاح وحصلوا على مساعدات خارجية، بل إن بعض المدن لها سجون وبوابات تفتيش ومحاولات لفتح قنصليات عربية وأجنبية فيها مثل مصراتة. وفي الشرق هناك تيار أطلق على نفسه التيار الفيدرالي، تحالف مع قوة مسلحة سيطرت على الموانئ النفطية في البريقة والسدرة ورأس لانوف.¹⁶⁶ هذا فضلا عن الانتهاكات التي تنسب إلى هذه الكتائب المسلحة فثمة من تحدث عن تجاوزات جسيمة لثوار مصراتة عندما دخلوا تاورغاء وبني وليد، وغير ذلك.¹⁶⁷

ويرتبط بما سبق ضعف سيادة القانون في البلاد، فالיום يوجد في ليبيا حكومتان

وبرلمانان وكتائب مسلحة متعددة ومتنافسة.¹⁶⁸ وقد تفاقم هذا الوضع بالنظر إلى القانونين الذين أصدرهما المجلس الانتقالي - تحت الضغط - في أبريل 2012 والذين يمنحان الحصانة ضد مقاضاة الثوار الذين ارتكبوا انتهاكات حقوق الإنسان أثناء الثورة باعتبارها من أعمال "الضرورة".¹⁶⁹ وثمة تحليلات كثيرة أخرى لغياب سيادة القانون، منها رفض المجلس الثوري بالزنتان تسليم سيف الإسلام القذافي للمحكمة الجنائية الدولية ورفضه تسليمه للمحاكم في طرابلس. هذا فضلا عن محاصرة ميليشيات مسلحة للمجلس الوطني لإصدار قانون العزل كما أشرنا سابقا، واختطاف رئيس الوزراء لعدة ساعات في أكتوبر 2013.¹⁷⁰

وفي ظل الانهيار التام وغياب السلطة والقانون، فإن هناك بعض المنافسات القبلية والتاريخية بين بعض المدن والقبائل عادت إلى الظهور، منها التنافس القديم بين مصراته وبني وليد والذي يربطه البعض إلى عشرينيات القرن العشرين حيث تحمل مصراته بني وليد مسؤولية مقتل المجاهد رمضان السويجلي. وعندما رفضت بني وليد الانصياع إلى قرار المؤتمر الوطني بتسليم مطلوبين، قامت كتائب مصراته بحصار المدينة لمدة 25 يوما انتهت بسقوط المدينة ومقتل المئات.¹⁷¹ كما أن هناك صراعات أخرى قديمة غير سياسية تدور حول الأراضي ومظالم تاريخية أو عرقية قديمة كالنزاع في جبل نفوسة على الأراضي بين قبائل الزنتان وقبيلة المشايشة. وللأسف فإن هذه النزاعات القديمة يتم استدعائها أو إحيائها من أصحاب المصلحة في إشعال البلاد - أو بضيق أفق النخب - في ظل غياب الدولة وأي محاولة حقيقية لجمع الأطراف حول طاولة حوار حقيقية.

4.1.4- الخارج وتداعيات الحدث المصري

وثمة تحديات أخرى أمام أي مصالح وطنية مصدرها علاقة ليبيا بالخارج، فمع ضعف مراقبة الحدود، عانت ليبيا ذاتها، إذ التحق ببعض الكتائب المتصارعة مقاتلون أجانب من دول عربية وأجنبية. هذا فضلا عن وصول أسلحة من الخارج لهذه الكتائب. وفي المقابل عانت دول الجوار من فتح الحدود، إذ انتشر تهريب السلاح والمخدرات والتبغ والهجرة غير المشروعة، وترتب على تهريب السلاح الليبي للخارج تحديدا الكثير من التداعيات في

دول الجوار، مصر وتونس والجزائر ومالي. كما استفاد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب من تهريب السلاح من ليبيا وفتح الحدود بدون رقابة، وانضم مقاتلون جدد من دول أخرى مثل تونس ومصر ومن ليبيا وبلدان أخرى لمنطقة شمال مالي، وأعلنت دولة أزواد هناك، مما استدعي تدخل فرنسا والنااتو وتساعد ما يسمى الحرب على الإرهاب.

ويتجلى أثر الجوار الجغرافي أيضا في تداعيات الحدث المصري على الأوضاع في ليبيا، فالمباراة الصفريّة التي اعتمدت في مصر بعد 3 يوليو 2013 سرعان ما أثّرت على الأوضاع في ليبيا من خلال ما يسمى "عملية الكرامة" التي قادها اللواء خليفة حفتر ضد ميليشيات التيار الإسلامي في ليبيا التي اتهمت بقتل المئات من قادة الجيش وإجبار المئات على التقاعد، بكل ما ترتب على هذه العملية من تداعيات، ولا سيما المواقف الدولية غير الحاسمة تجاه هذه العملية.¹⁷² هذا ناهيك عن تحول الإسلاميين إلى الدفاع عن أنفسهم وظهور التيارات الأخرى كفاعلين إقصائيين ولا يقبلون التسويات السلمية.¹⁷³

غير أن الأوضاع في ليبيا أكثر تعقيدا عن الوضع في مصر، فبينما هناك جيش موحد في مصر، ينتشر السلاح وتعدد الميليشيات المسلحة في ليبيا، فضلا عن وجود دور للقبيلة في دعم الجماعات المسلحة في ليبيا. ويبدو من التحركات المصرية الأخيرة أن مصر، وحلفاؤها في الخليج، تتبنى خيارًا أمنيًا في معالجتها للوضع الليبي، ففي مؤتمر دول جوار ليبيا انصب الاقتراح المصري لمعالجة الأزمة الليبية على مبادرة لجمع السلاح دون السعي لتقديم رؤية متكاملة وشاملة لحوار وطني شامل يكون جمع السلاح أحد أركانه.

وقد أدى الحدث المصري إلى تصاعد حدة التوتر بين الإسلاميين وغير الإسلاميين في ليبيا كان أول تجلياتها انسحاب الإسلاميين من حكومة زيدان في يناير 2014 بعد تأييد زيدان النظام الجديد في مصر وزيارته لمصر في سبتمبر 2013. والملفت أن زيدان دعا الشعب المصري إلى انتخاب السيسي بعد أيام فقط من تصريحات السيسي التي قال فيها أن مصدر الإرهاب في مصر هو ليبيا وبعد لومه للنااتو على خروجه من ليبيا قبل القضاء على الإرهاب والمتشددين.¹⁷⁴

وقد حصل مجلس النواب الليبي -الذي انعقد في طبرق¹⁷⁵- على دعم قوي من

السلطة في مصر، وزار صالح عقيلة رئيس مجلس النواب الليبي واللواء عبد الرزاق الناظوري رئيس هيئة الأركان العامة للجيش الليبي مصر في أغسطس 2014 وكان من الموضوعات المعلنة عن اللقاء دعم احتياجات الجيش الليبي من تدريب واستشارات فنية، ثم زار رئيس الوزراء الليبي - التابع لمجلس النواب الليبي المنعقد بطبرق - عبدالله الثاني مصر في أكتوبر 2014 لمناقشة مكافحة الإرهاب، وتنسيق المساعي الأمنية والعسكرية لضبط الحدود البرية بين البلدين، ومساهمة مصر في إعادة تأهيل الجيش الوطني الليبي وتدريب عناصره. وتتهم أطراف ليبية ودولية¹⁷⁶ مصر والإمارات بالمشاركة عسكرياً إلى جانب ميليشيات حفتر الأمر الذي نفته مصر مراراً. ولا شك أنه لو صحت أنباء التدخل المصري الخليجي في ليبيا فلن تؤدي هذه السياسة إلا إلى دخول البلدين إلى نفق مظلم من الصراعات والمشكلات الأمنية وتعميق الصراعات الليبية وتوسيعها.

وفي الجزء التالي من هذا القسم سنعرض لمحاولات الحوار التي شهدتها الساحة الليبية خلال السنوات السابقة.

2.4- محاولات الحوار في ليبيا

ظهرت في السنوات الماضية عدة دعوات ومبادرات للحوار الوطني، بل إن ليبيا تعاني كما يرى كثيرون من تعدد المبادرات وتضاربها وتنافسها. كما قامت عدة جهات، داخلية وخارجية، بتحركات من أجل تقديم مبادرات للحوار، إلا أن كل هذه المحاولات لم تثمر عن عملية حوار شاملة.

ويعد "مجلس حكماء ليبيا والشورى" أحد الأطراف التي توسطت في بعض النزاعات في ليبيا، وهو مجلس انتخب عن شيوخ وأعيان المدن الليبية. ونجح هذا المجلس في الوساطة وحل النزاعات المحلية، إذ عمل في مناطق توتر في بنغازي وفي جبل نفوسة وغيرها، وأنهى عدة اشتباكات قبلية مسلحة اندلعت بين الزنتان والمشايشة في ديسمبر 2012 في خلافهما على الأرض واتهامات بتأييد المشايشة للقذافي، ونجح المجلس في إيقاف النزاع بعد سقوط نحو 300 قتيل ودفع الطرفين إلى التوقيع على مدونة قواعد السلوك وتشكيل لجنة تحكيم.¹⁷⁷ كما توسط المجلس لإطلاق عدد من المحتجزين من

غريان ورشفانة وتبادل المحتجزين من الطرفين في سبتمبر 2014.¹⁷⁸ كما طالب المجلس من الأحزاب تجميد عملها في المرحلة الانتقالية وطلب من المؤتمر الوطني تشكيل حكومة صغيرة العدد كحكومة أزمات.

وفي أغسطس 2014، قدم المجلس مبادرة لحل الصراع العسكري يشمل إعلان طرابلس وبنغازي مدينتين خاليتين من مظاهر التسلح مع تحديد إطار زمني لتنفيذ بنود هذه المبادرة بالتزامن مع تسليم المواقع من الأطراف المتنازعة. وتبدأ المبادرة بالإعلان عن إيقاف إطلاق النار من جميع الأطراف المتنازعة، ثم يبدأ المجلس الحوار مع كافة الأطراف، بهدف التوصل إلى حل يضمن بسط سيطرة الدولة وتسليم كل المواقع التابعة للدولة إلى جهات الاختصاص كوزارة الداخلية والجمارك والموانئ وكذا تسليم المعسكرات لرئاسة الأركان. كما تضمنت المبادرة وقف جميع الحملات الإعلامية التي تبثها القنوات التابعة للأطراف المتنازعة.¹⁷⁹

وهناك منظمات مجتمع مدني أخرى ساهمت في تحقيق بعض الإنجازات على الأرض، مثل "جمعية ليبيا بلا حدود" التي توسّطت وساهمت في إيقاف القتال في زوارة ومناطق أخرى، و"جمعية الوفاق والمصالحة الوطنية" التي قدمت الكثير من المساعدات للمناطق المحرومة ووسّعت نشاطها إلى الجنوب. وهناك "حركة أبوسليم النسائية" التي ساهمت في زرع ثقافة المقاومة قبل اندلاع الثورة وعملت كجماعة ضغط للدفاع عن حقوق المرأة.¹⁸⁰

وفي 25 أغسطس 2013 أعلن رئيس الوزراء الليبي علي زيدان انطلاق مبادرة للحوار الوطني تشمل قضايا متعددة، أهمها المصالحة الوطنية، ونزع السلاح، وكافة القضايا الأخرى الاقتصادية والاجتماعية، كما قرر مجلس الوزراء إقامة هيئة إعداد لتنظيم الحوار.¹⁸¹ وباستلهام التجربة اليمنية والتونسية، ظهرت "الهيئة التحضيرية للحوار الوطني"¹⁸² في أغسطس 2013 وهي هيئة تضم عددا من المستقلين فكريا وسياسيا. وتطرح نفسها كراعية لعملية حوار مستقلة عن العملية السياسية الرسمية، وتستهدف إتاحة الفرصة لكافة فئات المجتمع لإبداء آرائهم حول مستقبل البلاد. وتقول الهيئة أن الدولة الليبية تقدم الدعم اللوجستي والمالي للإعداد والتحضير دون أن تتدخل في إدارة أو توجيه عمل الهيئة التحضيرية للحوار، كما تقول أن مهمة فريق الأمم المتحدة تقديم الدعم الفني

بالخبرات والتجارب الدولية والتدريب التقني فقط.¹⁸³

وترى الهيئة أن المرحلة الأولى من الحوار ستسفر عن الميثاق الوطني الذي سيعكس التوافقات الوطنية والقيم والمبادئ الوطنية المشتركة وأسس التعامل السلمي وأسس النظام الديمقراطي المنشود، أما المرحلة الثانية فهي مرحلة الحوار الاستراتيجي حيث سيتم الحوار حول القضايا والملفات الهامة مثل الأمن والمصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية والتنمية وتوزيع الثروة والإعمار وغيرها.¹⁸⁴ وتقول الهيئة أنها ستقوم بدعوة الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور لتكون عضوًا مراقبًا في مؤتمر الحوار للاطلاع على نتائج المؤتمر والتوافقات الوطنية التي سيصل لها.¹⁸⁵

وفي أبريل 2014 أعلنت الهيئة التحضيرية للحوار الوطني - بمساعدة فريق استشاري من 75 عضو ولجنة فنية - عن شرائح المجتمع التسع التي سيتولى 300 مندوب مهمة تمثيلها في مؤتمر الحوار، وهي المجتمع المدني، الثوار (الجناح المسلح للثورة الليبية)، الأحزاب والتيارات السياسية، الأعيان والحكماء والمشايخ، الشخصيات الوطنية المستقلة، المكونات الثقافية الليبية (الأمازيغ والتبو والطوارق)، مؤسسات الدولة (الجناح التنفيذي والجناح التشريعي والإفتاء والقضاء)، الليبيون المقيمون في الخارج، وآخرون يتم اختيارهم من أجل ضمان المشاركة الشاملة والمتوازنة لكل الشرائح. كما أكدت الهيئة على أنه سيتم ضمان مشاركة المرأة والشباب بنسبة لا تقل عن 30% لكل منهما. وحددت اللجنة مدة 3 شهور لكل مرحلة.¹⁸⁶

وهناك أيضا جهد مبذول من مجلس أعيان/حكماء ليبيا، الذي أعلن خطة للمصالحة قال أنها قدمت من "ثوار مدينة مصراتة"، وتتضمن تهدئة لمدة 24 شهرا مقسمة إلى ثلاث مراحل برعاية مجلس أعيان ليبيا للمصالحة والأمم المتحدة، وعلى أن تدعى لها كافة الأطراف المتنازعة والجهات التشريعية والتنفيذية، كما تتضمن المبادرة استفتاء الشعب عليها.¹⁸⁷ وهناك محاولات أخرى للحوار، مثل برنامج الوفاق الوطني، ومبادرة الحوار الوطني، ومبادرة تحالف القوى الوطنية للمصالحة، وغيرها.

كما شهدت مدينة غدامس الليبية ما سمي حوار غدامس في 29 سبتمبر 2014 برعاية البعثة الخاصة للأمم المتحدة بليبيا ورئيسها برناردينو ليون، انطلاقا من قاعدة أن

مجلس النواب الليبي المنعقد في طبرق هو صاحب الشرعية نظرا لأنه نتاج انتخابات 25 يونيو 2014، ومن احترام الإعلان الدستوري الليبي وتعديلاته واعتباره المرجعية العليا لحل جميع الخلافات الدستورية والقانونية. ولهذا اقتصر الحوار على الأطراف المؤيدة لمجلس النواب وبدون بقية الأطراف أو التنظيمات المسلحة كقوات فجر ليبيا في الغرب ومجلس شورى ثوار بنغازي.¹⁸⁸ وقد لوح ليون قبل انعقاد جلسات الحوار لجميع الأطراف الليبية بقرار مجلس الأمن رقم 2174 الصادر في 27 أغسطس 2014 للالتزام بمخرجات الحوار.

وقد وافق مجلس النواب ورئاسة الأركان العامة المنبثقة منه على الحوار وأعلنت رئاسة الأركان موافقتها على وقف إطلاق النار بشرط أن توقف فجر ليبيا ومجلس شورى الثوار عملياتها العسكرية. وفي المقابل، رفض الحوار مجلس شورى ثوار بنغازي ورفض كل التدخلات الخارجية واعتبر أن هدف الحوار هو إقصاء الثوار.¹⁸⁹ كما أعلنت قوات فجر ليبيا رفضها لوقف العمليات العسكرية قبل نزع سلاح ما أسمته "الثورة المضادة". أما الأحزاب السياسية المؤيدة لفجر ليبيا فلم يكن لها موقف واضح خوفا من اتهامها بدعم العمليات العسكرية أو التفريط في المنجزات العسكرية التي تتحقق على الأرض، ولهذا أعلن حزب العدالة والبناء موقفا وسطا إذ أيد موقف دار الإفتاء الليبية المطالب بتأجيل الحوار حتى يتم الفصل في شرعية مجلس النواب أمام المحكمة العليا.¹⁹⁰

ولا شك أن هذه العملية لا يمكن أن تكون شاملة، فالأمم المتحدة اعترفت بمجلس النواب باعتباره يمثل الشرعية الكاملة، بينما شرعية هذا البرلمان غير مكتملة نظرا لأن المحكمة العليا الليبية تنظر في الأمر بعد أن رفع أعضاء بالمؤتمر الوطني وشخصيات وأحزاب سياسية دعاوى قضائية تطعن في شرعية مجلس النواب من حيث طريقة التسليم والتسلم ومن حيث مكان انعقاده، وفي شرعية دستورية قانون الانتخابات، وفي التعديل الدستوري الذي دشّن مرحلة انتقالية ثالثة.¹⁹¹ ويبدو أيضا أن هناك قلق لدى دوائر غربية وأمية من أن تحكم المحكمة العليا بعدم دستورية هذه القوانين والتعديلات ومن ثم تعود الشرعية للمؤتمر الوطني العام الذي يسيطر عليه الإسلاميون.

وكان المبعوث الأممي السابق طارق متري قد دعا جميع القوى السياسية والمجتمعية والعسكرية إلى حوار قبيل انتخابات مجلس النواب الليبي في يونيو إلا أن حزب تحالف القوى الوطنية والقوى السياسية والعسكرية المؤيدة له رفضت الدعوة على اعتبار أن

الدعوة محاولة لإنقاذ الأطراف الإسلامية التي ستخسر الانتخابات.

كما انعقد مؤتمر مدريد في سبتمبر 2014 بمشاركة أكثر من عشرين دولة ومنظمات دولية كالأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والجامعة العربية. وأعلن منظمو المؤتمر أنه يستهدف البحث عن سبل لدعم الحوار بين الأطراف في ليبيا وتجنب تحول البلاد لمنطقة نزاعات تهدد أمن المنطقة.¹⁹² بينما يرى آخرون أنه يصعب اعتبار هذا المؤتمر مبادرة للحوار لسببين أساسيين، أولهما أن فريق طرابلس لم تتم دعوته في المؤتمر، وثانيهما أن هدف حلفاء حكومة الثني في دول الجوار، أي مصر والامارات والسعودية، هو تحويل المؤتمر إلى منبر لمنح الشرعية لحكومة الثني والحرب على الإرهاب (أي محاربة حكومة الحاسي وقوات فجر ليبيا).¹⁹³

كما تحاول تونس التوسط في الشأن الليبي حيث يقدر وجود مئات الآلاف من الليبيين في تونس، كما تعاني تونس من تدفق السلاح وتسلسل المتشددين إليها من الحدود الليبية، ولهذا فثمة مصلحة تونسية في استقرار الوضع في ليبيا. ودعت تونس في أبريل 2014 الأطراف الليبية للمشاركة في حوار غير أن أطراف ليبية مثل رئيس تحالف القوى الوطنية محمود جبريل رفض الحضور معتبرا أن أي حوار سيكون هدفه التوقيع على ما فرض بالقوة على الأرض.¹⁹⁴ ثم بذل كل من منصف المرزوقي وراشد الغنوشي جهودا لجمع فرقاء الصراع، انتهت بمبادرة تونسية برعاية الأمم المتحدة، إلا أن الأمر توقف نظرا لأن دولا عربية أخرى تسعى لحسم عسكري على الأرض قبل الحوار حسب ما نُقل على لسان وزير الخارجية التونسي.¹⁹⁵ كما عرضت الجزائر الوساطة بالشراكة مع تونس رافضة التدخل الأجنبي.¹⁹⁶

كما يُعقد بشكل دوري مؤتمر دول جوار ليبيا الذي يجمع وزراء خارجية دول الجوار بالإضافة إلى الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة بهدف مناقشة الحلول الممكنة لمعالجة الصراع في ليبيا. وكان آخر اجتماع بالقاهرة في أغسطس 2014. ومن الملاحظ أن هذه الاجتماعات غير فعالة بالنظر إلى تباين وجهات نظر دول الجوار بشأن كيفية حل الأزمة، فبينما ترى الجزائر ضرورة الحوار والحل السلمي بمشاركة الجميع بما في ذلك قوات فجر ليبيا وذلك بالنظر إلى البعد الأمني على حدودها الممتدة مع ليبيا،¹⁹⁷ ترى مصر ضرورة الحل العسكري وقد وقعت مع حكومة الثني اتفاقا

عسكرياً.¹⁹⁸ أما الاتحاد الأوروبي فيعاني هو الآخر من تباين وجهات النظر داخله، إذ تدفع فرنسا نحو التدخل العسكري نظراً لارتباطها التاريخي بجنوب ليبيا الغني بالثروات والمحاذي لمستعمراتها القديمة.

وواقع الأمر أن التدخل الخارجي للوساطة سلاح ذو حدين، فقد يكون التدخل مطلوباً عندما يكون للأطراف الخارجية مصلحة في استقرار البلاد ودفع الأطراف إلى التفاوض والحوار الحقيقي، أو لتقديم المساعدة الفنية والتدريب والمشورة في قطاعات معينة. لكن في حالات أخرى يكون تدخل الخارج مضراً وذلك إذا استخدم لترسيخ أوضاع معينة أو ترجيح كفة فريق أمام آخر أو تهريب سلاح لأحد الأطراف المتصارعة (ثمة أخبار تؤكد وجود سلاح قطر وتركيب للكتائب الإسلامية وسلاح إماراتي للكتائب المدنية).

وقد سبق وأشرنا إلى أن التدخل الخارجي في الحالة الليبية قد حقق بعض الإيجابيات عندما دفع الأطراف المختلفة إلى الحوار، إلا أن مخرجات الحوار وإمكانية تنفيذ هذه المخرجات تصادم مع تنافس قوى إقليمية ودولية على النفوذ في اليمن مما عرقل مسار الانتقال. أما في تونس فقد كان الوسيط وطنياً الأمر الذي مهد الطريق للوصول إلى توافقات وطنية وجدت طريقها إلى التنفيذ.

إن الحالة الليبية أكثر تعقيداً لأن التدخل الخارجي بدأ مبكراً عبر قرار مجلس الأمن رقم 1973 في مارس 2011 والذي فرض منطقة حظر جوي وسمح بتدخل الناتو عسكرياً. لكن بمجرد سقوط النظام تُركت البلاد والقوى السياسية المسلحة لتفاعلاتها الداخلية، وثمة غموض في شأن الدور الفرنسي وحجم دعمه للتيار المدني وكذا بشأن الدور الأمريكي، أما دور الأمم المتحدة فقد اقتصر على تقديم الاستشارة فيما يخص بناء الدولة في الوقت الذي كانت فيه الأوضاع تتدهور يوماً على الأرض دون مبادرة حقيقية للحوار. أي أن الدور الخارجي في الحالة الليبية — كما كان في الحالة الأفغانية والعراقية — اهتم بتدمير النظام القديم دون تقديم مساعدة حقيقية لبناء نظام بديل كما حدث في حالي اليابان وألمانيا مثلاً.

3.4- متطلبات الحوار الوطني الشامل

اتضح مما سبق أنه برغم تعاظم الإرث الاستبدادي للنظام السابق ومسؤوليته عن الكثير من التحديات الراهنة، إلا أن طرق معالجة هذه التحديات وسلوك نخب ما بعد انقضاء النظام القديم تتحمل هي الأخرى جزءا كبيرا من مسؤولية فشل مسار الانتقال. وليس أدل على ذلك من أن دولا أخرى مرت بتجارب صعبة إلا أنها استطاعت أن تعالجها عندما توفرت لها قيادات ونخب برؤى كلية محددة وقدرات ومهارات على التعامل مع التحديات الداخلية والخارجية.

إن القوى صاحبة المصلحة في نجاح الثورة في ليبيا لم تستطع تقديم رؤية متكاملة ومشاركة لما بعد إسقاط النظام القديم. لقد جمع هدف التخلص من القذافي كل هذه القوى لكن بمجرد سقوط النظام لم تختلف هذه القوى على نظام بديل يضمن بناء دولة حديثة في ليبيا فحسب وإنما عانت معظم هذه القوى من صراعات وانشقاقات داخلية. كما اتضح أيضا تعدد الجهات التي تحاول التوسط في الصراعات الليبية دون أي محاولة للتنسيق بينها.

إن سيادة ثقافة المنتصر، وقلة الخبرة السياسية، واعتقاد كل فصيل أنه الوحيد القادر على حماية الثورة، ومن ثم عدم قدرة النخب على ترتيب الأولويات والبحث عن مصالح مشتركة، والقراءة الانتقائية والمجتزئة للتاريخ والأحداث¹⁹⁹ - وربما سعي البعض لتحقيق مصالح شخصية - كل هذه العوامل أدت مجتمعة إلى تعميق الانقسامات وعرقلة أي مساع حميدة للحوار في مجتمع يمتلك الكثير من عوامل التجانس والتكامل.

ومن هنا، كان أمام هذه القوى، ولا يزال، عدة طرق لإنقاذ ليبيا أولها الطريق المجرب تاريخيا وهو ظهور تحالف عابر للانتماءات الضيقة - القبلية والجهوية والايديولوجية - على الحد الأدنى المشترك واتفاق أطرافه على وضع أسس النظام الديمقراطي بمبادئه وقيمه ومؤسساته المتعارف عليها والذي يضمن قيام دولة القانون والحريات والمؤسسات والمواطنة خلال مرحلة انتقالية لا يتم خلالها التنافس على مقاعد السلطة. وعلى أساس أن هذا النوع من الحكم هو البنية الأولى التي تتيح لكافة الأطراف من العمل في ظل دولة قانون والمؤسسات وطرح برامجها وأفكارها وحسم القضايا

الخلافية. وقد شهدت مجتمعات مثل الهند وماليزيا وبولندا واسبانيا وغيرها مثل هذا النوع من التحالفات الوطنية.²⁰⁰

أما الطريق الثاني فهو تأسيس حالة حوار وطني شامل تؤسس لوضع أسس النظام الديمقراطي خلال المرحلة الانتقالية من خلال ترتيبات انتقالية لا يتم خلالها أيضا التنافس على مقاعد السلطة. كما يتم خلال عملية الحوار التوافق على حسم القضايا الخلافية ووضع كافة الضمانات التي تحول دون عودة الصراعات المسلحة من جديد. ولعل المقترحات التالية تسهم في تأسيس حالة الحوار تلك:

1- دعم كافة الجهود الساعية إلى تشكيل لجنة وطنية موحدة من كافة الوسطاء المحليين المتواجدين على الساحة كمجلس حكماء ليبيا والشورى والهيئة التحضيرية للحوار الوطني ومجلس أعيان ليبيا وكافة منظمات المجتمع المدني الأخرى، وذلك للعمل كوسيط وطني يحظى بثقة معظم أطراف الصراع في ليبيا والتنسيق مع الأمم المتحدة لتشكيل لجنة تحضيرية مشتركة للتحضير لحوار وطني واسع.

2- المساعدة في تأسيس الحوار الوطني على خمس مبادئ أساسية، هي: قاعدة الحد الأدنى المشترك، والتوافق الوطني الواسع، وترتيب الأولويات، وتزامن مكونات الحوار، واستدعاء واستحضار كل الجوانب الإيجابية في العامل القبلي كقيم القبيلة الداعية إلى العدالة والإنصاف والإخاء، والخبرات المتراكمة من تدخل القبائل كوسيط لحل النزاعات المحلية.

3- أن يتم انجاز المهمتين التاليتين بشكل متزامن وبمواقيت زمنية واضحة ومحددة: مهمة بناء المؤسسات الوطنية للجيش والشرطة وبناء مؤسسات سيادة القانون وفق رؤية شاملة للنظام الديمقراطي المنشود تقوم على التوافق وليس التنافس خلال مرحلة التأسيس، ومهمة انجاز نظام شامل للعدالة الانتقالية يستهدف كشف الحقيقة وجبر الأضرار الناتجة النظام القديم ومحاسبة كبار المسؤولين في النظام السابق وإصلاح مؤسسات الدولة، مع فتح الباب أمام دمج أكبر عدد ممكن من الذين عملوا مع النظام السابق غير أنهم يؤيدون مطالب ثورة فبراير في التغيير. هذا فضلا عن إرسال كافة انتهاكات حقوق

الإنسان التي جرت بعد انهيار النظام القديم إلى لجنة مصالحة وطنية تنبثق عن نظام العدالة الانتقالية.

4- حث الجماعة الدولية وكافة المنظمات الدولية وكل دول الجوار الإقليمي على ضرورة دعم هدف وحيد في ليبيا بخلاف المساعدات الإنسانية، وهو: التوقف نهائيا عن مساعدة أي فصيل عسكري ودعم مساعي بناء دولة القانون والمؤسسات الديمقراطية في ليبيا، وذلك على اعتبار أن ظهور هذه الدولة هو الضمان الوحيد لاستقرار المنطقة وقطع الطريق على كافة جماعات العنف السياسي ووقف عمليات الهجرة غير الشرعية لأوروبا.

خاتمة

تناولت هذه الدراسة حالات الحوار التي شهدتها أربع دول عربية هي تونس واليمن ومصر وليبيا في أعقاب اندلاع الثورات من أجل الديمقراطية فيها. ويمكننا الانتهاء إلى نوعين من الخلاصات، أولها يتعلق بمجمل عملية الانتقال إلى الديمقراطية، وثانيها تتصل بعمليات الحوار التي تمت بالفعل في الدول الأربع.

1- خلاصات متصلة بعمليات الانتقال بشكل عام

1- تتعثر عمليات الانتقال إلى الديمقراطية والحوار والتوافق في الدول التي شهدت ثورات من أجل الديمقراطية في العالم العربي لسبب جوهري هو عدم تسلم قوى الثورة في كل تلك الدول السلطة في هذه المرحلة من مراحل الثورات واستمرار الصراع بينها وبين قوى الثورة المضادة. فقد سقطت رؤوس الأنظمة القديمة إلا أن أركان هذه الأنظمة ظلت تعمل داخل مؤسساتها وأجهزتها الأمنية والقضائية والإدارية والإعلامية.

2- لم تتمكن قوى الثورة من الحكم لأن مسار الثورات العربية تحول سريعاً وبمجرد سقوط الأنظمة- إلى الحديث عن مطالب ما قبل الثورات، أي الإصلاح وتعديل الدساتير والقوانين أو تبديلها وإجراء الانتخابات في أسرع وقت لاختيار رؤساء وبرلمانات وحكومات جديدة مكان الرؤساء والبرلمانات والحكومات القديمة، وذلك بدلا من بذل كل الجهد الممكن لتحويل مطالب الثورات إلى واقع ملموس من خلال تغيير نمط السلطة القائم وتغيير طبيعة علاقات السلطة داخل المجتمع من خلال تفكيك عُرى الاستبداد داخل كافة المؤسسات والقطاعات وتمكين قطاعات أوسع من ممارسة هذه السلطة.

3- كان تنافس قوى الثورة مبكراً على مكاسب الانتخابات خلال مرحلة البناء والتأسيس من الأخطاء القاتلة التي أوجدت أوزاناً حزبية نسبية وقسمت المجتمع إلى حكومة ومعارضة وأحييت الخلافات القديمة وسمحت لقوى الثورة المضادة باختراق الثورة في مرحلة انتقالية تأسيسية كانت تتطلب قدراً أكبر من المشاركة والتوافق. وهذا ما

اصطلح على تسميته في أدبيات التحول الديمقراطي "الثورات الانتخابية"، حيث يتم حصر الثورة في اجراء الانتخابات، ومن ثم تكون وظيفة هذه الانتخابات في واقع الأمر هي "اجهاض" الثورات والالتفاف على مطالبها. لقد كان المطلوب هو الحوار وبناء التوافقات حول أنسب الطرق لتمكين قطاعات أوسع من المشاركة وتعزيز حكم القانون ودولة المؤسسات والمواطنة والعدالة الاجتماعية وزرع ثقافة المساءلة والمسؤولية ومواجهة الفساد والاستبداد.

4- لم تتمكن قوى الثورة، الحاملة بالتغيير والتي لا خبرة لها بدهاليز السياسة، من إدراك الفروقات الجوهرية بين مهمة إسقاط الأنظمة وبين متطلبات وسنن بناء الأنظمة البديلة. ولهذا لم تتمكن حتى الآن من إنجاز مهمتين أساسيتين، الأولى هي لم تستمر هذه القوى في تثوير قطاعات واسعة من الجماهير وتعبئتها راء مطالب الثورات، فضلاً عن محاربة جهات عدة، داخلية وخارجية، كل المحاولات المتواضعة التي بذلت في هذا الإطار. والمهمة الثانية هي أن قوى الثورة لم تهتم بالتنظيم الداخلي لها وتشكيل كيان أو كيانات قوية تعبر عن الثورة ومطالبها وإفراز قيادات وطلائع تقود الشعوب نحو تحقيق أهدافها.

5- بعد أن شهدت الميادين في كل دولة من دول الثورات العربية تحالفاً قوياً عابراً للأيديولوجيات والانتماءات الضيقة للقضاء على النظام القديم، شهدت الميادين افتراق الثوار وتركهم الميدان للقوى التقليدية الممثلة بالأحزاب والحركات السياسية التي كانت تعارض الأنظمة القديمة في السابق غير أنها لم تمتلك يوماً رؤية ثورية للتغيير الجذري. أما عمليات دمج قوى الثورة الصاعدة من الشباب والقوى الاجتماعية الأخرى في هذه الأحزاب التقليدية فقد ظلت ضعيفة للغاية في معظم الحالات، كما لم تشهد الأحزاب التقليدية أي تغيير جوهري في قياداتها ونخبها الداخلية لتمكين الشباب والنخب الجديدة.

6- ازداد الأمر صعوبة مع قيام قوى الثورة المضادة بإقامة تحالفات قوية مع الخارج، إذ لم تجد القوى الإقليمية والدولية مصالحها مع قيام نظم وطنية ديمقراطية بمؤسسات قوية في الدول العربية. ولهذا حصلت قوى الثورة المضادة على دعم إقليمي ودولي قوي أو على الأقل على حياد هذه القوى وعدم تدخلها لإدانة انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت

قبل وبعد الثورات. كما وجدت الثورات المضادة حلفاء جدد لها مع بعض رجال الأعمال والقوى التقليدية في المجتمع، واستخدمت أدوات الإعلام لتشويه الثورات والثوار وحشد الناس مع استخدام مفردات النظم القديمة في الحديث عن الاستقرار والأمن.

7- واقترن ما سبق مع تحويل الثورات العربية من أجل الكرامة والحرية والعدالة الاجتماعية إلى صراع بين الإسلاميين من جهة والليبراليين أو المدنيين من جهة أخرى. وقد ساهمت عوامل كثيرة في إذكاء هذا الصراع منها أخطاء الأطراف التي تمثل هذين التيارين وحملات التضليل في الإعلام وغير ذلك. ثم تطور هذا الأمر ليصل إلى قيام قوى الثورة المضادة بخلط الأوراق واستخدام مصطلح "الحرب على الإرهاب" لمواجهة الثورات، وتصوير الصراع في أكثر من بلد عربي على أنه صراع ضد قوى الظلام والتشدد والإرهاب، وذلك بعد أن حققت قوى الثورة المضادة اختراقات مؤثرة في صفوف القوى المحسوبة على الثورة وتحالفت مع بعض القوى الليبرالية واليسارية ضد قوى أخرى محسوبة على التيار الإسلامي وعلى قوى الثورة الأخرى من كافة التيارات والشباب والحركات والأحزاب السياسية الجديدة. وقد كانت مصر المكان الأهم، والأول، الذي حدث فيه هذا الاختراق.

8- ما يحدث في مسار الثورات العربية ليس غريبًا، فما من ثورة وإلا وتصحبها ثورة مضادة، ولا تغيير بلا ثمن. ونتائج التفاعلات بين قوى الثورة والثورة المضادة في بلادنا هو حصاد اختيارات وسلوك كل طرف وأساليب تعامله مع محددات السياق العام وتحديات الداخل والخارج. ومن ثم ما يحدث ليس قدرًا محتومًا لا فكاك منه وليس عيبًا في الجينات العربية. ومن الأهمية هنا تذكر أنه وعلى الرغم من أن انتصار الثورات وحركات التغيير السياسي يبدو بعيد المنال الآن في بعض دولنا العربية، إلا أنه كان أيضًا بعيد المنال في يوم من الأيام في دول أخرى مثل جنوب إفريقيا وجنوب كوريا وبولندا والبرتغال وتشيلي وغيرها.

2- خلاصات بشأن عمليات ومحاولات الحوار

1- أدت تطورات المراحل الانتقالية ولاسيما اضطراب المسارات السياسية التي اعتمدت بجانب بعض العوامل الأخرى المؤثرة (كالتدهور الأمني والاقتصادي) في بلدان الدراسة إلى ظهور الحاجة إلى الحوار، إلا أن تطورات الأمور في هذه الدول أظهرت تعدد هذه المسارات. فقد ظهرت عمليتان حواريتان منظمتان في تونس واليمن، بينما تعددت محاولات ومبادرات الحوار في ليبيا دون أن تحظى أي منها بأدنى مقومات النجاح، وفي مصر لم تظهر محاولات حوارية حقيقية تسهم في انقاذ البلاد.

2- لعب العامل الخارجي أدوارًا متفاوتة في عمليات الحوار، فبينما كان الحضور المكثف للخارج هو العامل الأول والأساسي في دفع الأطراف إلى طاولة الحوار في اليمن،²⁰¹ فإن عدم وجود هذا العامل بشكل سافر في تونس ساهم في ترك الشأن السياسي للأطراف المحلية التي استطاعت الوصول إلى حل توافقي.

أما في ليبيا ومصر فقد كان التدخل الخارجي من العوامل المعرقة للحوار، فقد حصل طرف محدد في المشهد المصري على دعم خليجي سخي في صراعه مع الإسلاميين، كما أن انتهاكات حقوق الإنسان في مصر بعد 30 يونيو لم تجلب أي ضغط دولي لدفع الأطراف إلى الاعتدال في مواقفها.

وفي ليبيا يظهر الوضع بشكل أسوأ مع حصول جُل الأطراف المتصارعة على الأرض على دعم خارجي مادي ومعنوي، بجانب ضعف الدور الذي يقوم به الوسيط الأممي نتيجة غياب إرادة القوى الكبرى في حل الصراع الليبي أو رفع يدها عن تقديم الدعم للفاعلين المحليين.

ولا شك أنه لا يمكن لأي محاولة جادة لدعم الحوار في مصر وليبيا تجاهل هذا العامل الخارجي. لكن لا بد أيضا أن تتوفر في أي وسيط دولي المهارات اللازمة للوساطة والحوار وبناء الثقة. كما تظل هناك حاجة دائما إلى قيام الوسيط الدولي بتقديم الدعم المتعلق بالمواد التعليمية الخاصة بالحوار وبناء الثقة ومهارات الاتصال وغير ذلك.²⁰²

3- لدرجة الوعي والثقافة السياسية وحيوية الطبقة الوسطى وقوة المجتمع المدني دور مؤثر في إمكانية الحوار في دول الدراسة. فالسجل الإيجابي النسبي لتونس -مقارنة بالحالات الثلاثة الأخرى- ساهم بدرجة أو بأخرى في نجاح الحوار، بينما أدى إرث الأنظمة القديمة في السيطرة على المجتمع المدني واختراقه -أو غيابه كما في ليبيا- إلى عجز مؤسسات المجتمع المدني عن القيام بدور إيجابي في التوسط أو التفاوض أو على الأقل المساهمة في توعية الجماهير بمخاطر المرحلة. ومن هنا تكتسب عمليات التثقيف وبرامج التمكين السياسي وتعزيز مقدرات المجتمع المدني الكثير من الأهمية في هذا الصدد.

4- لعبت المؤسسات العسكرية دورًا متفاوتًا في نجاح أو فشل عمليات الحوار، فبينما مثل حياد المؤسسة في تونس أحد العوامل المهمة في ترك الشأن السياسي للأطراف المدنية ومن ثم دفعها إلى الحوار، فإن تسييس المؤسسة في مصر مثل أحد أهم العوامل السلبية، إذ حلت التفاهات أو الصفقات أو التحالفات مع هذه المؤسسة محل حاجة القوى السياسية إلى إجراء عمليات حوار حقيقية تعالج جذور العلاقات المدنية العسكرية وترسي دولة القانون والمؤسسات.

أما في اليمن، فإن إرث صالح في تسييس المؤسسة العسكرية، ثم انقسام المؤسسة بعد قيام الثورة، بجانب التحدي الحوثي المسلح ساهمت جميعها بشكل قوي في الالتفاف على مقررات الحوار الوطني وإعادة العملية السياسية إلى الشارع والصراعات المسلحة من جديد. ولا شك أن الدعم الخارجي الذي تحصل عليه بعض الأطراف المسلحة هناك يعقد الكثير من الأمور.

ويبدو المشهد في ليبيا أكثر تعقيدًا مع حل الجيش القديم تمامًا وانتشار السلاح والمدن المسلحة وحصول كل طرف على دعم خارجي، ولهذا فلا يمكن تصور نجاح أي عملية حوارية من دون معالجة هذا العامل وقبول قادة الكتائب والمليشيات المسلحة -أو دفعهم دفعًا من خلال ضغوط دولية حقيقية إلى- الدخول في عملية مصالحة سياسية شاملة تؤدي إلى نزع سلاح هذه الأطراف وبناء جيش وشرطة وطنيين وبناء مؤسسات الدولة الديمقراطية.

5- يتفاوت الدور الذي لعبته القوى السياسية ذات المرجعية الإسلامية في الدول محل الدراسة، فقد اتسم أداء حزب النهضة بقدر من المرونة والاعتدال والميل إلى عدم الانفراد بالحكم والاهتمام بتأسيس دولة القانون والحريات أولاً. أما في مصر، فقد اختارت حركة الإخوان المسلمين العمل منفردة ولم تمتلك القدرة على إيجاد شركاء مدنيين لها في الحكم، كما أدى دخول القوى السلفية للعمل السياسي إلى سحب البلاد إلى الحديث عن تطبيق الشريعة بدلاً من التركيز على بناء دولة القانون والحريات أولاً. ومع تحالف الإخوان مع السلفيين، تصاعدت حدة الاستقطاب الإسلامي العلماني والتي كانت البلاد في غنى عنه، كما دفع هذا التحالف الإخوان نحو اليمين، ما ساهم في هزلية كل عمليات الحوار التي تمت.

وفي اليمن استمر حزب الإصلاح في نهجه في العمل المشترك مع بقية القوى السياسية، غير أن هناك أمرين آخرين لهما صلة بهذا الأمر هما وجود بعد طائفي في المسألة الحوثية ووجود القاعدة. وفي ليبيا فقد ساهمت عوامل كثيرة في التأثير بالسلب على الأداء السياسي للإسلاميين، أهمها انتشار القوى الإسلامية المسلحة، وانعكاسات الحدث المصري على المشهد الليبي، وتدخل الخارج لدعم أطراف سياسية إسلامية، هذا بجانب ضعف الخبرة السياسية للإسلاميين وتشرذمهم.

6- شهدت الحالتان التونسية واليمنية حالات حوار تم تصميمها بشكل ممنهج، مع اختلاف درجة شمول أجندة الحوار. ففي تونس تم تصميم عملية حوارية تهتم فقط بأولويات المرحلة التي تضمنت ثلاثة موضوعات هي الدستور والانتخابات والحكومة، مع الاتفاق على اعتماد آلية الحوار لمعالجة بقية القضايا المحورية لاحقاً، كالملف الاقتصادي وغيره. أما في اليمن فقد صممت العملية الحوارية لتتناول كافة القضايا التي تعاني منها البلاد ومنها قضايا مصيرية كقضية الجنوب ومسألة التحدي الحوثي وشكل الدولة. وقد اتسمت العمليتان بقدر من التنظيم كما تمت الاستعانة بالخبراء ووضع نظم للمتابعة والحوكمة وغير ذلك.

وفي المقابل اتسمت المحاولات التي جرت في مصر بسيطرة الطرف الداعي للحوار (المجلس العسكري والرئيس المنتخب) على مجريات الأمور وشكلية الحوار بشكل عام. وفي ليبيا تتعدد المبادرات دون وجود مبادرة واحدة تتسم بقدر من الشمول ويقوم عليها

وسيط يحظى بقدر من الثقة من كافة الأطراف الرئيسية وبدون أي قدر من التنسيق بين هذه المبادرات. كما أن الأوضاع الجيوستراتيجية المحيطة بالوضع الليبي حالت دون اتفاق الأطراف الإقليمية والدولية على أهمية الحوار.

7- اختلفت عمليات الحوار التي تعرضت لها الدراسة من حيث أطرافها ومن حيث القدرة على تنفيذ مخرجات الحوار في كل من اليمن وتونس. ففي اليمن تم الحوار بين النظام القديم والقوى التي شاركت في الثورة وبوجود الفاعلين الإقليمي والدولي أيضا بشكل واضح (دول الخليج ومجلس الأمن). كما كانت بعض هذه الأطراف مسلحة أو لها كتائب مسلحة (الحوثيون وحزب المؤتمر أو تحالف صالح ونظامه القديم).

وبرغم أن الحوار أثمر مخرجات جيدة من الناحية الشكلية إلا أن تطبيق هذه المخرجات على أرض الواقع يصطدم بأمرين أساسيين، الأول إرادة القوى الإقليمية والدولية ومدى صدقها في وصول اليمن إلى مرحلة دولة القانون والمؤسسات والحريات، وذلك في ضوء تعقد المشكلات الرئيسية لليمن (الجنوب والحوثيين والقاعدة) وتدخل الخارج (الخليج وإيران وأمريكا)، وتقاطعها مع عوامل محلية (القبيلة، الجيش والأمن، ونفوذ صالح وشبكة علاقاته المحلية والإقليمية، والوضع الاقتصادي والاجتماعي المتردي). كما يصطدم أيضا بقدرة الأطراف المختلفة على نزع سلاح الأطراف المسلحة وإنشاء جيش وطني. وقد أثبتت الأحداث الأخيرة هناك صعوبة توفر هذين العاملين. ومن ثم فإن أي محاولات لمعالجة الشأن اليمني لا بد أن تهتم بهاذين البعدين.

أما في تونس فقد جرى الحوار بين القوى السياسية المختلفة بعد عودة رموز النظام القديم بشكل جديد وتحالفهم مع مكونات يسارية ونقابية وليبرالية (نداء تونس) وبرعاية نقابية في الأساس. وبرغم تجاوز هذا الحوار مسألة تحصين الثورة وعزل رموز النظام السابق، إلا أن المطالبة بنظام للعدالة الانتقالية لازالت قائمة وهي تتطلب عملية حوارية جادة تحافظ على انجازات الجولة الحوارية الأولى وتحقق أهداف العدالة الانتقالية في الوقت ذاته، وهذا أمر ليس سهلا بالنظر إلى وجود قوى سياسية صار لها الأثرية في البرلمان (نداء تونس) ستقف بالمرصاد أمام أي إدانة للنظام القديم.

8- كما أدت طريقة وتوقيت التعامل مع إرث الأنظمة القديمة والملفات الكبرى الأخرى إلى آثار عكسية فيما يتصل بإمكانية الحوار ولا سيما في الحالتين المصرية والليبية. ففي مصر أدت محاولة سن قانون للعزل أو محاولات فتح ملف السياسات الخارجية في القضايا المعقدة (كالعلاقة مع أمريكا واتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية) أدت إلى تحالف المتضررين في الداخل وتكتلهم ضد الثورة وحصولهم على دعم قوى إقليمي ودولي. وهذا أمر ساهم في تحويل مسألة النضال من أجل الديمقراطية إلى صراع صفري بين طرفين ومن ثم صعوبة تصور الوصول إلى عملية حوارية حقيقية بينهما، بل وإلى تسفيه وتخوين من يدعو إلى الحوار أو المصالحة مع الإسلاميين بعد 30 يونيو.

وفي ليبيا، ساهم قانون العزل الكامل في تعقيد الأمور على الأرض وتكتل المتضررين من القانون ضد أنصار القانون، ومن ثم تحويل المسألة من بناء الدولة ومؤسساتها الديمقراطية إلى صراع عنيف بين جبهتين متصارعتين، وصعوبة الوصول إلى حوار حقيقي بينهما بعد أن صار الصراع صفريًا أيضًا. وقد ساهمت عوامل أخرى بالطبع في الوصول إلى هذا الوضع سبق وأشارنا إليها في النقاط السابقة. وما غاب في الحالتين المصرية والليبية هو عدم القدرة على اختيار الطريق الأنسب والمجرب تاريخيًا وهو نظام العدالة الانتقالية، الذي من الممكن أن يحقق عدة أهداف معًا (كشف الحقيقة والاعتراف، والمحاسبة ومحاكمة منتهكي حقوق الإنسان، وجبر الضرر، والإصلاح الجذري الحقيقي، والمصالحة).

الهوامش

¹ بعد سقوط صنعاء في يد الحوثيين، نقلت وكالات الأنباء عن ممثل مدينة طهران بالبرلمان في إيران، علي رضا زاكاني، والمقرب من المرشد الإيراني، قوله إن "ثلاث عواصم عربية أصبحت اليوم بيد إيران، وتابعة للثورة الإيرانية الإسلامية"، وأن صنعاء هي العاصمة العربية الرابعة التي في طريقها للالتحاق بالثورة الإيرانية. انظر: موقع أخبار بي بي سي، 21 سبتمبر 2015.

http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/09/150921_yemen_sanaa_one_year_under_huthis

² هذه المحاور أعدت لتلائم أوضاع الحالات تحت الدراسة، وهي تستند جزئياً إلى الأطر النظرية الموجودة في الكثير من المراجع وعلى الأخص المرجعين التاليين:

بيتي برويت وفيليب توماس، *الحوار الديمقراطي: دليل عملي* (ستوكهولم: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 2007).

Katia Papagianni, *National Dialogue Processes in Political Transitions*, The Civil Society Dialogue Network, Discussion Paper No. 3, the European Union.

³ Radwan Masmoudi, "The Democratic Transition in Tunisia: How is it going?," *Reset Dialogues on Civilizations*, 6 May 2013.

⁴ انظر: هالة اليوسفي، "الحوار في تونس: الاستقواء بالنظام القديم"، *جريدة السفير*، 13 نوفمبر 2013، وكذا:

Alexis Arieff & Carla E. Humud, "Political Transition in Tunisia", *Congressional Research Service*, January 29, 2014, 6-8.

⁵ أعمال الاجتماع السابع لمنتدى قرطبة الآن، مراكش، 3-4 مارس 2014.

⁶ أنوار بوخرص وآخرون، *تأثيرات الحدث المصري: توترات متصاعدة وتحالفات متبدلة*، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 13 فبراير 2014.

⁷ International Crisis Group, *Tunisia: Violence and the Salafi Challenge*, International Crisis Group, Middle East/North Africa Report no. 137, February 13, 2013, 20-21.

⁸ انظر أنور الجمعاوي، *المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق*، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، سلسلة دراسات: سياسات عربية، العدد 6، يناير 2014. ويذكر أنه جاء في تقرير أعدته المجموعة العربية لرصد الإعلام وجمعيتان تونسيّتان، هما المجلس الوطني للحريّات بتونس وشبكة تحالف من أجل نساء تونس، أن "الإعلام التونسي بات يضطلع بدور التحريض وتنمية مشاعر

الحقد والكراهية بين مختلف أطراف الشعب التونسي. وأن القنوات التلفازية والإذاعية تحولت إلى أبواب حزبية تروج خطاباً مشتملاً على التخوين، والتكفير، والقذف". انظر: المجموعة العربية لرصد الإعلام، تقرير حول رصد خطابات الحقد والكراهية في وسائل الإعلام التونسية، كانون الثاني / يناير - آذار / مارس 2013 (<http://goo.gl/VHyK67>).

⁹ Hamadi Redissi, "The decline of political Islam's legitimacy: The Tunisian case," *Philosophy Social Criticism* 2014 40, 384.

وقد نتج عن انتخابات 23 أكتوبر 2011 خريطة حزبية حصلت فيها الأحزاب التي شكلت الحكومة على 138 مقعداً من أصل 217 مقعداً (حزب النهضة 89 مقعداً (41.47% من الأصوات)، وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية 29 مقعداً (9.68% من الأصوات)، وحزب التكتل الاشتراكي 20 مقعداً). بينما حصلت العريضة الشعبية (تيار المحبة) على 26 مقعداً والحزب الديمقراطي التقدمي على 16 مقعداً، كما حصل عدد آخر من الأحزاب على 5 مقاعد أو أقل لكل منها كما فازت قوائم المستقلين بثمانية مقاعد. انظر: الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، (<http://www.isie.tn/index.php/ar>).

¹⁰ لقاء مع أحمد نجيب الشابي، جريدة السفير، 25 فبراير 2013.

¹¹ Amel Grami, "The debate on religion, law and gender in post-revolution Tunisia," *Philosophy and Social Criticism*, 2014, Vol. 40 (4-5) 392-394, 396-398.

¹² يقدر المعارضون التعيينات الحزبية التي قامت بها النهضة بالآلاف، فهناك 19 والياً من مجمل 24، ونحو 229 معتمد من 264، وذلك حسب رئيس الاتحاد الوطني للشفافية وحياد الإدارة والمصالح الحكومية. انظر: حمادة الرديسي، أي دور للحوار الوطني في تونس في ظل حكومة المهدي جمعة؟ مبادرة الإصلاح العربي، يونيو 2014. وكذا أعمال الاجتماع السابع لمنتدى قرطبة الآن، مرجع سابق.

¹³ كمال القصير، المشهد السياسي التونسي: حسابات الخروج من الأزمة السياسية، مركز الجزيرة للدراسات، 7 يناير 2014.

¹⁴ انظر: آمنة الجبلاوي، الانتقال الديمقراطي في تونس إلى أين؟ أوراق المتابعة السياسية، مبادرة الإصلاح العربي، فبراير 2013.

¹⁵ انظر: في شأن أحزاب الترويك: أنور الجمعاوي، مرجع سابق.

¹⁶ المرجع السابق.

¹⁷ تم إسقاط الفصل 167 المقترح تضمينه في قانون الانتخابات في تصويت تم في المجلس التأسيسي في مطلع مايو 2014 وذلك بعد مناقشات حامية حيث صوت لصالح بقائه 108 مقابل 109 ضده.

¹⁸ أنور الجمعاوي

- ¹⁹ مراد اليعقوبي، تونس: تأثير البيئة والتاريخ في سلوك الفاعل السياسي، مركز الجزيرة للدراسات، 11 سبتمبر 2013.
- ²⁰ المرجع السابق.
- ²¹ Alexis Arief & Carla E. Humud, "Political Transition in Tunisia", *Congressional Research Service*, January 29, 2014, 5-6 and Amel Grami, *Ibid*, 398-399.
- ²² يعد الحزب الجمهوري امتداد للحزب الديمقراطي التقدمي برئاسة أحمد نجيب الشابي.
- ²³ انظر: هالة اليوسفي، مرجع سابق.
- ²⁴ رياض الشعيبي، الصراع على الفلول في تونس، الجزيرة.نت، 1 أكتوبر 2013.
- ²⁵ انظر: عادل لطيفي، التمرد بين الحالتين المصرية والتونسية، الجزيرة.نت، 5 أغسطس 2013.
- ²⁶ Hafez Ghanem, "Will Tunisia Follow Egypt?" *Brookings Institution*, July 25, 2013.
- ²⁷ Alexis Arief & Carla E. Humud, *Ibid*, 13-14.
- ²⁸ حبيب السايح، التحول الديمقراطي في تونس: من الخلاف إلى التوافق، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، 14 أبريل 2014.
- ²⁹ تشكل الاتحاد عام 1944 لحماية العمال والدفاع عن مصالحهم ولعب دوراً في مناهضة الاستعمار وفي مواجهة بورقبة، كما أنه كان قوة ضاربة وراء احتجاجات عامي 1978 و1984، ومن الداعين للديمقراطية والتعددية، لكن في عهد بن علي تمت السيطرة عليه. انظر: أنور الجمعاوي، مرجع سابق.
- ³⁰ حمادة الرديسي، مرجع سابق.
- ³¹ حبيب السايح، مرجع سابق.
- ³² عبداللطيف الحناشي، الحوار الوطني في تونس: الآليات والمآلات، مركز الجزيرة للدراسات، 6 فبراير 2014.
- ³³ المرجع السابق.
- ³⁴ منذر بالضيبي، الحوار الوطني في تونس.. التحديات والسيناريوهات، معهد العربية للدراسات السياسية، 31 أكتوبر 2013.
- ³⁵ المرجع السابق.
- ³⁶ أنظر، راشد الغنوشي، هل يتقد الحوار الوطني الربيع التونسي؟، الجزيرة، 11 نوفمبر 2013.
- ³⁷ تونس تبدأ عهد جمهوريتها الثانية، وحدة تحليل السياسات في المركز العربي للأبحاث ودراسة

السياسيات، الدوحة، 31 يناير، 2014.

³⁸ أنور الجمعاوي، مرجع سابق.

³⁹ منذر بالضيائي، مرجع سابق.

⁴⁰ كمال القصير، مرجع سابق.

⁴¹ الشاهد، 16 ديسمبر 2013.

⁴² نص الوثيقة في:

<http://www.aljazeera.net/home/print/f6451603-4dff-4ca1-9c10-122741d17432/5e42ca9e-a627-4c72-bee3-57a45018604a>

⁴³ أنوار بوخرص، بين نارين، مرجع سابق.

انظر حول علاقة التيارين الإسلامي والعلماني:

Radwan Masmoudi, "Political Pluralism in Tunisia," *Reset Dialogues on Civilizations*, 29 December 2012.

⁴⁴ هالة اليوسفي، مرجع سابق.

⁴⁵ نص قانون العدالة الانتقالية الصادر في 24 ديسمبر 2013،

<http://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/CED/StatesReportsarticle29/TunisiaAnnex3.pdf>

⁴⁶ تشكل اللقاء المشترك من كل من: التجمع اليمني للإصلاح، الحزب الاشتراكي اليمني، التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، حزب البعث العربي الاشتراكي القومي، اتحاد القوى الشعبية، وحزب الحق. انظر: عبدالله الفقيه، "التكتل على قاعدة الديمقراطية في الجمهورية اليمنية (1990-2009)" في علي خليفة الكواري وعبدالفتاح ماضي (محرران) نحو كتلة تاريخية ديمقراطية في البلدان العربية (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، 121-127.

⁴⁷ نص وثيقة "مشروع اللقاء المشترك للإصلاح السياسي والوطني الشامل"

<http://www.yemeress.com/altagheer/793>

⁴⁸ محاولة لاستكشاف نقاط القوة والضعف: ملامح الدول الاتحادية في مخرجات الحوار الوطني، مأرب برس، 16 يوليو 2014

http://marebpress.net/news_details.php?sid=101068

⁴⁹ المرجع السابق.

⁵⁰ انظر لمزيد من التفاصيل: عبدالله الفقيه، "التحركات الشعبية من أجل الديمقراطية في اليمن"، في علي

خليفة الكواري وعبدالفتاح ماضي (محرران)، الديمقراطية المتعثرة: مسار التحركات العربية الراهنة من أجل الديمقراطية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014).

⁵¹ سقاف عمر السقاف، "المؤسسة العسكرية والأمنية في اليمن وتحديات المرحلة الانتقالية"، مركز الجزيرة للدراسات، 30 يونيو 2012.

⁵² Charles Schmitz, "Yemen's National Dialogue," *Policy Papers Series, The Middle East Institute*, February 2014, 3-5.

⁵³ نتائج الانتخابات متاحة على موقع اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء

<http://www.scer.gov.ye/>

⁵⁴ يمن برس، 14 يوليو 2012، <http://yemen-press.com/news-print10891.html>

⁵⁵ Roy Licklider, "The Consequences of Negotiated Settlements in Civil Wars, 1945-1993," *American Political Science Review* 89, no. 3, 681-690

⁵⁶ إبراهيم شرقية، السلام الدائم: رحلة اليمن الطويلة للمصالحة الوطنية، معهد بروكنجز الدوحة، 7 فبراير 2013.

⁵⁷ سقاف عمر السقاف، مرجع سابق.

⁵⁸ المرجع السابق.

⁵⁹ المرجع السابق.

⁶⁰ المرجع السابق.

⁶¹ المرجع السابق.

⁶² المرجع السابق.

⁶³ Steven A. Zyck, "Mediating Transition in Yemen: Achievements and Lessons," *International Peace Institute*, October 2014, 11.

⁶⁴ تم توزيع المقاعد على النحو التالي: المؤتمر وحلفاؤه 112، الإصلاح 50، الاشتراكي 37، الناصري 30، أحزاب خمسة أخرى مشاركة في الحكومة 20، الحراك 85، الحوثيون 35، الشباب 40، النساء 40، الرشاد 7، والعدالة والبناء 7، قائمة الرئيس 62. وقد سيطر الرئيس هادي على عضوية القائمة الخاصة به وقائمة الحراك الجنوبي، كما حصل هادي أو بعض المقربين منه مع الأحزاب والقوى الأخرى مقاعد المرأة والمجتمع المدني والشباب. وقد شملت آلية اختيار الأعضاء نظامين، أولهما ترك الحرية للأحزاب لاختيار ممثليها مع التقيد بمعايير ونسب التمثيل المقررة، وثانيهما نظام اختيار ممثلي بقية المكونات مثل الشباب والمرأة ومنظمات المجتمع المدني وهو يعتمد على قيام لجنة فنية بتلقي ترشيحات العضوية واختيار الأعضاء حسب معايير حددها النظام الداخلي للمؤتمر.

⁶⁵ خالد أحمد الرماح، *الحوار السياسي في اليمن والسبيل إلى التوافق*، مركز الجزيرة للدراسات الأربعاء 26 مارس 2014.

⁶⁶ موقع مؤتمر الحوار الوطني الشامل

<http://www.ndc.ye/ar-page.aspx?show=108>

⁶⁷ خالد أحمد الرماح، مرجع سابق.

⁶⁸ المرجع السابق.

⁶⁹ عبد الله الفقيه، *حوار اليمن الشامل: قراءة سريعة في المخرجات والمالات المحتملة*، مركز الخليج لسياسات التنمية، بدون تاريخ،

https://www.gulfpolicies.com/index.php?option=com_content&view=article&id=1663:2014-02-23-20-25-37&catid=162:2012-01-18-21-23-29&Itemid=380

⁷⁰ خالد أحمد الرماح، مرجع سابق.

ويذكر أنه بعد استيلاء الحوثيين على صنعاء بالقوة، يرى البعض أن مواقف الكثير من الجنوبيين تغيرت، إذا صار الجنوبيون أقرب إلى "فك الارتباط" عن الشمال بحجة أن الحوثيين سيطروا على الشمال ومن ثم فمن باب أولى للجنوبين استعادة دولتهم.

⁷¹ ولا شك أن علاقة الشمال والجنوب في اليمن كانت ولا تزال القضية المركزية لليمن، وقد مرت بمحطات مختلفة بدءاً من اتفاق القاهرة في 28 أكتوبر 1972 وانتهاءً باتفاق عدن عام 1989، وكانت الوحدة الاندماجية هي الهدف الأساسي. بل وهناك من يرى أن مسألة الجنوب لها جذور تعود إلى ما بعد استقلال الجنوب في 30 نوفمبر 1967 ودخول نخبة السياسية في صراعات دموية وصلت لأحداث دامية في 13 يناير 1986، والتي كان من تداعياتها انشقاق جزء من القوى الجنوبية المستبعدة في الشمال وقتالها إلى جانب نظام صالح في حرب 1994. انظر: الفقيه، *حوار اليمن الشامل*، مرجع سابق.

⁷² خالد أحمد الرماح، مرجع سابق.

⁷³ عبد الوهاب الشرقي، *تقسيم الأقاليم.. تحوّل "اتحادي" كارثي!*، موقع يمن برس، 14 فبراير/شباط 2014 (<http://yemen-press.com/article8383.html>).

⁷⁴ عبد الله الفقيه، *حوار اليمن الشامل*، مرجع سابق.

⁷⁵ فارع المسلمي، *هل يعلو الحوار فوق صوت البنادق؟ مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي*، 20 يونيو/حزيران، 2013.

⁷⁶ *الحوار اليمني: تصاميم متضاربة للدولة الجديدة*، مركز الجزيرة للدراسات، 21 أكتوبر 2013.

⁷⁷ عبد الوهاب الشرقي، مرجع سابق.

⁷⁸ المرجع السابق.

⁷⁹ عبد الله الفقيه، حوار اليمن الشامل، مرجع سابق.

⁸⁰ وثيقة مؤتمر الحوار الوطني الشامل في اليمن: خطوة على طريق حل الأزمة وبناء الدولة؟ المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 19 فبراير، 2014

<http://www.dohainstitute.org/release/b3b0d681-5581-4c8c-86a5-a22ed15036bd>

⁸¹ المرجع السابق.

⁸² يرى عبدالله الفقيه أن هذا النظام فصل حسب مقاس هادي. انظر الفقيه، حوار اليمن الشامل، مرجع سابق.

⁸³ Ronald A. Francisco, *The Politics of Regime Transitions* (Boulder: Westview, 2000).

⁸⁴ وثيقة مؤتمر الحوار، مرجع سابق.

⁸⁵ ناصر الربيعي، نجاح الحوار ضروري في اليمن، مركز كارنيغي للسلام الدولي، 10 سبتمبر، 2013.

⁸⁶ وثيقة مؤتمر الحوار، مرجع سابق.

⁸⁷ المرجع السابق.

⁸⁸ المرجع السابق.

⁸⁹ الحوار اليمني: تصاميم متضاربة..، مرجع سابق.

⁹⁰ Mareike Transfeld , "Yemen: GCC Roadmap to Nowhere," *German Institute for International and Security Affairs*, May 2014, 6.

⁹¹ "الحوثيون: لجم العمليات العسكرية بالمشاركة السياسية"، مركز الجزيرة للدراسات، 18 سبتمبر 2014، <http://studies.aljazeera.net/positionestimate/2014/09/201491883137129902.htm>

وكذا

Charles Schmitz, Ibid, 7-8.

⁹² محمد بوبوش، التحدي الانتقالي: قضايا وآفاق الحوار الوطني في اليمن، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، يوليو 2013،

<http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=1370392>

⁹³ فارع المسلمي، مرجع سابق.

⁹⁴ أشرف الفلاحي، جدل حول تشكيل لجنة صياغة لدستور اليمن، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 2 مايو 2014.

⁹⁵ عبد الله الفقيه، حوار اليمن الشامل، مرجع سابق.

⁹⁶ المرجع السابق.

⁹⁷ المرجع السابق.

⁹⁸ Charles Schmitz, Ibid, 8-10.

⁹⁹ محمد بوبوش، مرجع سابق.

¹⁰⁰ ناصر الربيعي، الحوار الوطني في اليمن، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 1 نوفمبر 2012.

¹⁰¹ إبراهيم شرقية، مرجع سابق.

¹⁰² ندوى الدوسري، الحكومة القبلية والإستقرار في اليمن، أوراق كارنيغي، 1 أبريل 2012.

¹⁰³ ناصر الربيعي، مرجع سابق.

¹⁰⁴ انظر: جلال أمين، ماذا حدث للمصريين؟ (القاهرة: دار الشروق، عدة طبعات)، وكذا عماد الدين شاهين، "حصيلة التحركات من أجل الديمقراطية: حالة مصر"، في: علي خليفة الكواري وعبدالفتاح ماضي، الديمقراطية المتعثرة: مسار التحركات العربية الراهنة من أجل الديمقراطية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2014)، 118-130، وعبدالفتاح ماضي، "انتخابات 2005 الرئاسية في مصر"، *المجلة العربية للعلوم السياسية*، بيروت: الجمعية العربية للعلوم السياسية ومركز دراسات الوحدة العربية، عدد 18، ربيع 2008.

¹⁰⁵ عبدالفتاح ماضي، "التوافق أولاً وليس الدستور أو الانتخابات"، *الجزيرة.نت*، 23 يونيو 2011

<http://abdelfattahmady.net/opinion-articles/aljazeera/207-23-6-2011.htm>

¹⁰⁶ عبدالفتاح ماضي، "الثورة المصرية والحاجة للتشاور والتوافق"، *الجزيرة.نت*، 23 مايو 2011

<http://abdelfattahmady.net/opinion-articles/aljazeera/206-23-5-2011.html>

وكذا عماد الدين شاهين، مرجع سابق، 135 - 137

¹⁰⁷ Adam Roberts and Timothy Garton Ash, ed., *Civil Resistance & Power Politics* (Oxford University Press, 2011), 371-390.

Koenraad Bogaert, A Reflection on Violence and Democracy, *Jadaliyya*, Jul 03 2013

Available at: <http://www.jadaliyya.com/pages/index/12587/a-reflection-on-violence-and-democracy> (May 1, 2014).

¹⁰⁸ Assef Bayat, "Revolution in Bad Times," *New Left Review* (2013), 80: 55-56

Available at: <http://newleftreview.org/II/80/asef-bayat-revolution-in-bad-times> (May 1, 2014).

¹⁰⁹ ينتقد آصف بيات الرواية السائدة للتغيير منذ نهاية الحرب الباردة وهي الرواية الليبرالية عن التغيير السياسي والاجتماعي وخاصة في الشرق الأوسط ومن ثم سادت عبارات مثل المجتمع المدني واللاعنف والإصلاح والتاريخ الذي يتم العودة إليه هو 1989 وليس 1776 1799 1919 وفكرة أن العنف مناقض للديمقراطية. انظر:

Assef Bayat, "Revolution in Bad Times," *New Left Review* (2013), 80: 55-56 (<http://newleftreview.org/II/80/asef-bayat-revolution-in-bad-times>), and James L. Payne, 2005, "the Prospects for Democracy in High-Violence Societies," the Spring 2005 issue of *The Independent Review*. Available at: <http://www.independent.org/publications/tir/article.asp?a=524> (Aug 11, 2014).

¹¹⁰ Human Rights Watch, *Egypt: Retry or Free 12,000 After Unfair Military Trials: Civilians Tried Since February Exceed Total Under Mubarak*, Sept. 10, 2011. Available at: <https://www.hrw.org/news/2011/09/10/egypt-retry-or-free-12000-after-unfair-military-trials>

¹¹¹ عبدالفتاح ماضي، "ثلاثة أسباب أخرى لرفض التعديلات الدستورية"، 27 مارس 2011، موقع الكاتب،

<http://www.abdelfattahmady.net/opinion-articles/misc/306-const-changes.html>

¹¹² عبدالفتاح ماضي، "التوافق أولاً وليس الدستور أو الانتخابات"، الجزيرة.نت، 23 يونيو 2011.

¹¹³ انظر في شأن الثورات الكلاسيكية والثورات الديمقراطية:

Josh McCrain, When do Revolutions Lead to Democracy? The Conflict between Democracy and Governance in Georgia and Tunisia, *A MA thesis* submitted to the faculty of the University of North Carolina at Chapel Hill, 2013, Valerie Bunce, Sharon L. Wolchik, "Favorable Conditions and Electoral Revolutions," *Journal of Democracy*, Volume 17, Number 4, October 2006, pp. 5-18, Josephine T. Andrews, The Democratic Revolution, *A PhD Dissertation* submitted in University of California, Davis, 2009, Katya Kalandadze and Mitchell A. Orenstein, "Electoral Protests and Democratization: Beyond the Color Revolutions," *Comparative Political Studies*, March 1, 2012 45: 312-340, Valerie Bunce and Sharon Wolchik, "Diffusion and Postcommunist Electoral Revolutions," *Communist and Postcommunist Studies*, 39, no. 3 (September 2006): 283-304 and Vladimir Tismaneanu, "Electoral Revolutions," *Society*, Nov/Dec.1997, vol. 35, issue 1: 61-65.

¹¹⁴ عبدالفتاح ماضي، "الديمقراطية التمثيلية المختلة: هل تجهض الانتخابات الثورات؟" مجلة

الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، يونيو 2014.

¹¹⁵ عبدالفتاح ماضي، "ثلاثة أسباب أخرى لرفض التعديلات"، موقع الكاتب (www.abdelfattahmady.net).

¹¹⁶ See: Robert Dahl, "Democracy and Human Rights under Different Conditions of Development." in Asbjorn Eide and Bernt Hagtvet, eds., Human Rights in Perspective. (Oxford: Blackwell), 246.

¹¹⁷ Pauline H. Baker, The Dilemma of Democratization in Fragile States, UN Chronicle, Vol. XLVIII No. 4 2011, December 2011, (available at: <http://unchronicle.un.org/article/dilemma-democratization-fragile-states>) (June 22, 2014).

¹¹⁸ عبدالفتاح ماضي، "العنف والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة يناير"، حولية أممي في العالم. مركز الحضارة للدراسات السياسية، العدد 12، يونيو 2010 - يونيو 2014.

¹¹⁹ الشروق، 7 يوليو 2012.

¹²⁰ تسييس المؤسسة العسكرية باقتحامها السياسة أو الاستقواء بها من قبل طرف ضد الآخر كان من الأسباب الرئيسة لفشل الانتقال في كثير من الدول مثل باكستان، بنغلاديش، تايلند، الجزائر، نيجيريا، والسودان وغيرها.

¹²¹ انظر في شأن الرقابة الديمقراطية على المؤسسات العسكرية والمخابراتية منشورات مركز جنيف (DCAF) والاتحاد البرلماني الدولي، وكذا: عبدالفتاح ماضي، "الثورات والعلاقات المدنية/العسكرية"، الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، السنة الثانية عشرة، العدد 46، أبريل 2012.

¹²² وصف تقرير حقوقي فض اعتصامي رابعة والنهضة بأن "ترقى على الأرجح إلى مصاف الجرائم ضد الإنسانية، بالنظر إلى اتساع نطاقها وطبيعتها المنهجية"، انظر: "حسب الخطة: مذبح رابعة والقتل الجماعي للمتظاهرين في مصر"، منظمة هيومان رايتس ووتش، 11 أغسطس 2014 (متاح على: <http://www.hrw.org/node/128075>).

¹²³ عبدالفتاح ماضي، "خطورة سياسة الإقصاء وصم الآذان"، 6 ديسمبر 2013، موقع الكاتب (www.abdelfattahmady.net).

¹²⁴ انظر لمزيد من التفاصيل: عبدالفتاح ماضي، ليس دستور الثورة الدائم، 11 ديسمبر 2013، موقع الكاتب (www.abdelfattahmady.net).

¹²⁵ قطب العربي، "الحوار والمصالحة في مصر: ضرورات الداخل وتدخلات الخارج"، مركز الجزيرة للدراسات، 26 مارس 2014.

¹²⁶ انظر نص وثيقة التحالف الديمقراطي من أجل مصر "في:

<http://www.masress.com/alwafd/6799>

¹²⁷ المرجع السابق.

¹²⁸ المرجع السابق.

¹²⁹ المرجع السابق.

¹³⁰ انظر في هذا الأمر ما جاء في شأن سلوك قادة التحول الديمقراطي تجاه قضايا الخارج ما جاء في: عبدالفتاح ماضي، نحو كتلة تاريخية ديمقراطية في البلدان العربية، دراسة مشتركة مع د. علي خليفة الكواري (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010).

¹³¹ بيانات المجلس العسكري على موقع الهيئة العامة للاستعلامات،

<http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?ArtID=49328#.VOT2-Ma4lo4>

¹³² علي السلمي، الحقيقة في قضية المبادئ الأساسية للدستور، الأهرام، 9 نوفمبر 2011.

<http://www.ahram.org.eg/archive/Al-Mashhad-Al-Syassy/News/111721.aspx>

¹³³ أسامة الغزالي حرب، "الوثيقة الكاشفة"، الأهرام، 17 أغسطس 2011

<http://www.alarabiya.net/views/2011/08/17/162760.html>

¹³⁴ موقع اللجنة القضائية العليا للانتخابات، (<http://parliament2011.elections.eg>).

¹³⁵ ففي شأن الجيش، وبرغم عدم النص على أي دور صريح للجيش كحامٍ للشرعية الدستورية، وبرغم أن الديباجة نصت بشكل واضح، ولأول مرة، على أن المؤسسة العسكرية مؤسسة وطنية محترفة محايدة ولا تتدخل في الشأن السياسي، فقد ثارت مخاوف حقيقية من وجود ثلاثة مجالس عسكرية أو ذات طابع شبه عسكري (المواد 193-197)، ومخاوف من العبارات المطاطة التي وردت في شأن اختصاصاتها تحديداً (والقوانين التي تحدد هذه الاختصاصات لاحقاً)، وفي شأن محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية (مادة 198). أما ميزانية الجيش فلم يرد بالدستور نص على أن توضع كبند واحد في ميزانية الدولة، لكن نص الدستور على ضرورة أخذ رأى مجلس الدفاع الوطني المشكل من 15 عضواً نصفهم تقريباً من المدنيين (مادة 197). أنظر: دستور 2012.

¹³⁶ الشرق الأوسط، 2 يونيو 2011.

¹³⁷ صدر هذا الإعلان عن المجلس العسكري في 17 يونيو 2012 بعد ثلاثة أيام من حل مجلس الشعب بقرار من المحكمة الدستورية العليا في 14 يونيو 2012 وأثناء اليوم الثاني لانتخابات الإعادة! وتم بموجبه إقرار عدة أمور مصيرية في غفلة من الزمان وبدون أي مشاور مع القوى السياسية. ومن هذه الأمور تقييد سلطة الرئيس القادم وإبقاء سلطة التشريع مع المجلس العسكري حتى انتخاب مجلس شعب جديد، وتحديد الجهة التي سيؤدي أمامها الرئيس المنتخب لليمين الدستورية وهي المحكمة الدستورية العليا وذلك

نظرا لحل مجلس الشعب. هذا بجانب إطلاق يد المجلس العسكري في كافة الشؤون المتصلة بالقوات المسلحة، إذ نص الإعلان على ما يلي: "المجلس الأعلى للقوات المسلحة يختص بالتشكيل القائم وقت العمل بهذا الإعلان الدستوري بتقرير كل ما يتعلق بشئون القوات المسلحة، وتعيين قادتها ومد خدمتهم، ويكون لرئيسه حتى إقرار الدستور الجديد جميع السلطات المقررة في القوانين واللوائح للقائد العام للقوات المسلحة وزير الدفاع". بجانب أن الإعلان أعطى للمجلس الأعلى للقوات المسلحة -إذا قام مانع يحول دون استكمال الجمعية التأسيسية لعملها- الحق في تشكيل جمعية تأسيسية جديدة. هذا فضلا عن أن الإعلان منح رئيس الجمهورية أو رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة أو رئيس مجلس الوزراء أو المجلس الأعلى للهيئات القضائية أو خمس عدد أعضاء الجمعية التأسيسية للدستور الحق في الطلب من الجمعية التأسيسية إعادة النظر في أي نصوص مقترحة تتعارض مع أهداف الثورة ومبادئها الأساسية أو "مع ما تواتر من مبادئ في الدساتير المصرية السابقة"، فإذا أصرت الجمعية على رأيها عرض الأمر على المحكمة الدستورية العليا ويكون القرار الصادر من المحكمة الدستورية العليا ملزماً للكافة. وللأسف لم يحظ هذا الإعلان باهتمام الكثيرين، لكن الأحداث التالية أثبتت أن هناك مخاوف كثيرة لدى القوات المسلحة من دستور يُفرض عليها دون أن يكون لها رأياً في نصوصه. كما أثبتت أن المجلس ليس مستعداً للتنازل عن كافة نفوذه السياسي والاقتصادي للمؤسسات المنتخبة. انظر: *الإعلان الدستوري المكمل* (17 يونيو 2012)، متاح على موقع الهيئة المصرية العامة للاستعلامات:

<http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?CatID=2211#>.
U6QHPJSSySo

¹³⁸ وائل قنديل، "معاهدة فيرمونت بين الرئيس والقوى الوطنية"، *الشروق*، 7 يوليو 2012.

¹³⁹ حوار أسامة الغزالي حرب مع *الشروق*، 29 سبتمبر 2014.

¹⁴⁰ *المصري اليوم*، 27 يوليو 2013.

¹⁴¹ *اليوم السابع*، 4 فبراير 2014.

¹⁴² *الأهرام*، 4 فبراير 2014، <http://www.ahram.org.eg/NewsQ/256736.aspx>.

¹⁴³ ولو عدنا قليلاً إلى التاريخ لوجدنا أن الثورات الكبرى نجحت عندما قام الثوار بتغيير نمط ممارسة السلطة وتمكين الجماهير من المشاركة في السلطة. ففي إنجلترا وفرنسا نجحت الموجات الثورية عندما انتقلت السلطة (والتي تعني ببساطة صنع القرارات والسياسات التي تنظم شئون جميع قطاعات المجتمع بما يحقق المصلحة العامة وأولويات المجتمع) من نمطها القديم إلى نمط جديد تماماً، أي عندما انتقلت السلطة من يد فئة صغيرة (كانت تعمل لمصالحها الضيقة) إلى طبقات متعددة من الشعب (التي صارت تعمل لأجل فئات أوسع من المجتمع سياسياً واقتصادياً). انظر:

Daron Acemoglu and James A. Robinson, *Why Nations Fail: the Origins of Power, Prosperity and Poverty* (Profile Books, 2013), 7-11.

¹⁴⁴ James L. Payne, 2005, "the Prospects for Democracy in High-Violence Societies," the Spring 2005 issue of *The Independent Review* (<http://www.independent.org/publications/tir/article.asp?a=524>).

¹⁴⁵ انظر: عبدالفتاح ماضي، "الديمقراطية الآن والتنافس غدا"، *جريدة البديل*، القاهرة، 18 أبريل 2008، (www.abdelfattahmady.net).

وفي الحالات الأفريقية الكثير من الأمثلة عن الإقصاء. انظر:

Michael Bratton and Nicholas De Walle, "Neopatrimonial Regimes and Political Transitions in Africa," *World Politics*, Vol. 24, No. 4, July 1995. 460, and Doh Chull Shin, "Review Article: On the Third Wave of Democratization, A Synthesis and Evaluation of Recent Theory and Research," *World Politics*, Vol. 47, No. 1 (October 1994), 142.

¹⁴⁶ See: Richard Snyder, "Paths out of Sultanistic Regimes: Combining Structural and Voluntarist Perspectives," in Houchang E. Chehabi and Juan Linz (eds.) *Sultanistic Regimes* (New York: Johns Hopkins University Press, 1998).

¹⁴⁷ IDEA, *Democracy conflict and Human Security*, International Institute for Democracy and Electoral Assistance 2006, p. 8.

¹⁴⁸ Snyder, Ibid.

¹⁴⁹ انظر تفاصيل هذه الخارطة في نص الإعلان الدستوري الصادر في أغسطس 2011.

¹⁵⁰ ليبيا: عملية انتقالية دون خريطة دستورية، مركز الجزيرة للدراسات، 25 مارس 2013.

¹⁵¹ قانون رقم 17 لسنة 2013 بشأن انتخاب الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور (<http://hncel.ly/assets/uploads/2013/11/r.2013.17.pdf>).

¹⁵² انظر في هذا الصدد: عزمي بشارة، "الحوار الوطني ليس رفاهية، مهمات ملحة في ليبيا"، *العربي الجديد*، 13 مايو 2014.

¹⁵³ انظر في شأن هذه المعايير: عبدالفتاح ماضي، "متى تكون الانتخابات ديمقراطية؟"، *المجلة العربية للعلوم السياسية*، بيروت: الجمعية العربية للعلوم السياسية ومركز دراسات الوحدة العربية، عدد 16، أكتوبر 2007.

¹⁵⁴ قانون الملكية الذي صدر عام 1978 صادر المنازل والممتلكات، وبعد الثورة طالب أصحاب هذه المنازل والممتلكات بالتعويض، كما قام بعض الأهالي بطرد السكان الجدد بالقوة.

¹⁵⁵ علي عبد اللطيف أحمد، غياب الحوار الوطني في ليبيا... تحديات وعوائق، 12 مارس 2014

(<http://libya-al-mostakbal.org/news/clicked/46395>).

¹⁵⁶ انظر نص القانون في: (http://www.ltv.ly/article_details.php?article_id=2336).

ويقدر عدد المتضررين من هذا القانون بنحو نصف مليون إنسان من إجمالي عدد سكان ليبيا البالغ نحو 6.2 مليون نسمة، أي نحو 8 بالمائة من سكان ليبيا. انظر: إبراهيم شرقية، إعادة إعمار ليبيا، معهد بروكنجر، 9 ديسمبر 2013.

¹⁵⁷ إبراهيم شرقية، إعادة إعمار ليبيا، مرجع سابق.

¹⁵⁸ المرجع السابق.

¹⁵⁹ إنه دور من يطلق عليهم المخربين (spoilers) الذين يهدد السلام مصالحهم. انظر: رومان ديفيد وهدي فريودات، إعادة النظر في قانون العزل السياسي في ليبيا: تغيير في الوجوه أم تغيير في السلوك؟ مركز بروكنجز الدوحة وجامعة ستانفورد للتحويلات العربية، مارس 2014، 8.

¹⁶⁰ المرجع السابق، 9.

¹⁶¹ إبراهيم شرقية، إعادة إعمار ليبيا، مرجع سابق، 24.

¹⁶² في جنوب افريقيا تم اعتماد نظام العفو مقابل كشف الحقائق عبر سبل مختلفة للكشف الذاتي كالشهادات الحية وجلسات الاستماع وغيرها، أما في بولندا فقد اعتمد النظام التصالحي أي الاعتراف وتقديم الشهادات ثم يقوم مدعي خاص بالتحقيق وتسليم الأوراق للمحكمة التي تمنح فرصة ثانية إذا تم الكشف عن كل شيء أو معاقبة من يكذب. وفي المجر خير الموظفين بين الاستقالة أو البقاء. أما الدول التي تم فيها التسريح بالكامل فقد أدى هذا النظام إلى مشكلات كثيرة كما عملية تصفية البعث على يد بول كيرمر بالعراق. انظر: رومان ديفيد وهدي فريودات، مرجع سابق.

¹⁶³ إبراهيم شرقية، إعادة إعمار ليبيا، مرجع سابق، 20.

¹⁶⁴ فريدريك وير، معركة السيطرة على بنغازي، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 285 فبراير 2014.

¹⁶⁵ علي عبد اللطيف أحميده، مرجع سابق.

¹⁶⁶ المرجع السابق.

¹⁶⁷ خالد مطاوع، نقد الذات والمصارحة الوطنية لإنقاذ ليبيا، العربي الجديد، 13 أغسطس 2014.

¹⁶⁸ ويمثل الجناح الأول مجلس النواب الليبي المنعقد في مدينة طبرق وحكومة عبد الله الثاني ورئيس أركان الجيش عبد الرزاق الناظوري، ويؤيد هذا الجناح على الأرض القوات العسكرية التابعة لخليفة حفتر في الشرق وكتائب الصواعق والقعقاع في الغرب. بينما يمثل الثاني المؤتمر الوطني العام -البرلمان السابق الذي استأنف عقد جلساته في أغسطس 2014 - ومعه رئيس الحكومة عمر الحاسي، ورئيس أركان الجيش جاد الله العبيدي، ويدعمه على الأرض قوات فجر ليبيا في طرابلس ومصراته وكتائب غريان والزاوية وتاجوراء وسوق الجمعة ومجلس شوري ثوار بنغازي وتنظيم أنصار الشريعة. وتتهم السلطات في طرابلس

فريق مجلس النواب في طبرق بدعم "عملية الكرامة" التي يقودها اللواء المتقاعد خليفة حفتر منذ مايو 2014، ضد من يصفهم بالمتطرفين. في المقابل، يعتبر المؤتمر الوطني العام "عملية الكرامة" محاولة انقلاب عسكرية على السلطة، ويدعم العملية العسكرية المسماة "فجر ليبيا" في طرابلس.

¹⁶⁹ إبراهيم شرقية، إعادة إعمار ليبيا، مرجع سابق، 15.

¹⁷⁰ المرجع السابق.

¹⁷¹ المرجع السابق، 9.

¹⁷² See: Wolfram Lacher, "Libya's Transition: Towards Collapse," *German Institute for International and Security Affairs*, May 2014, 4.

¹⁷³ انظر: أنوار بوخرص وآخرون، *تأثيرات الحدث المصري: توترات متصاعدة وتحالفات متبدلة*، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 13 فبراير 2014، وكذا يزيد صايغ، *السياسة العسكرية في ليبيا: تقدم نحو الماضي؟* مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 29 مايو 2014.

¹⁷⁴ Egypt's leader urges America to reinstate military aid for fight against terror, *Fox News*, 23 April 2014.

<http://www.foxnews.com/world/2014/04/23/egypt-leader-urges-america-to-reinstate-military-aid-for-fight-against-terror/>

¹⁷⁵ تم اختيار مدينة طبرق لأنه الأكثر أماناً مقارنة بسيطرة ميليشيات مسلحة على طرابلس وبنغازي.

¹⁷⁶ *New York Times*, Aug. 25, 2014

http://www.nytimes.com/2014/08/26/world/africa/egypt-and-united-arab-emirates-said-to-have-secretly-carried-out-libya-airstrikes.html?_r=0

¹⁷⁷ إبراهيم شرقية، إعادة إعمار ليبيا، مرجع سابق، 28.

¹⁷⁸ تبادل المحتجزين بين غريان وورشفانة برعاية مجلس حكماء ليبيا.

<http://www.libya-al-mostakbal.org/news/clicked/55414>

¹⁷⁹ مجلس حكماء ليبيا يطرح مبادرة لتسوية الصراع المسلح، *BBC News*، 1 أغسطس 2014،

http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2014/08/140801_libya_fighting_initiative

¹⁸⁰ إبراهيم شرقية، إعادة إعمار ليبيا، مرجع سابق، 29.

¹⁸¹ رئيس الوزراء الليبي يطلق مبادرة للحوار الوطني، مركز *DW* الإعلامي، 25 أغسطس 2014.

¹⁸² موقع الهيئة <http://ndpc.ly/ar/>

¹⁸³ المرجع السابق.

- 184 المرجع السابق.
- 185 المرجع السابق.
- 186 المرجع السابق.
- 187 موقع ليبيا المستقبل، 14 سبتمبر 2014،
<http://www.libya-al-mostakbal.org/news/clicked/55435>
- 188 هشام الشلوي، حوار غدامس وغياب القوى الليبية الفاعلة، مركز الجزيرة للدراسات، 14 أكتوبر 2014،
<http://studies.aljazeera.net/reports/2014/10/2014101481349598655.htm>
- 189 "مجلس ثوار بنغازي" ينضم لرافضي الحوار بين "برلمان طبرق" ومقاطعيه، بتاريخ 1 أكتوبر/تشرين الأول 2014، (<http://www.libyaakhbar.com/libya-news/31028.html>).
- 190 دار الإفتاء الليبية تطالب بتعليق حوار غدامس بتاريخ 30 سبتمبر 2014،
<http://www.libya-al-mostakbal.org/news/clicked/56126>
- 191 هشام الشلوي، مرجع سابق.
- 192 انطلاق مؤتمر بمدريد لدعم الحوار في ليبيا، الجزيرة.نت، 17 سبتمبر 2014.
- 193 المرجع السابق.
- 194 زعيم تحالف القوى الوطنية الليبية يرفض المشاركة في الحوار الوطني بتونس، جريدة الشروق، 23 أبريل 2014.
- 195 جريدة العربي الجديد، 18 سبتمبر 2014.
- 196 الجزيرة.نت 16 سبتمبر 2014.
- 197 Weekly Update 26.08-08.09.2014, Cordoba Foundation of Geneva (CFG)
<http://cordoue.ch/weekly-update/item/344-weekly-update-2608-08092014>
- 198 انظر: اتفاق مصري - لبي لتعزيز التعاون الأمني وتدريب الجيش يثير قلق "المتطرفين"، جريدة الشرق الأوسط، 10 أكتوبر 2014،
<http://classic.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=13100&article=790200#.VFZ36zSUfy0>
- 199 يذكر أن مدينة بني وليد تتهم الآن بمناصرة القذافي ويتم التعامل معها على أنها معادية لثورة فبراير، بينما شهدت المدينة محاولة انقلابية فاشلة على القذافي عام 1993.
- 200 انظر: على خليفة الكواري وعبدالفتاح ماضي، "مفهوم الكتلة التاريخية على قاعدة الديمقراطية"،

المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد 373 - آذار / مارس 2010.

²⁰¹ انظر لمزيد من التفاصيل: Steven A. Zyck, Ibid, 4-6 & 10-11.

²⁰² المرجع السابق.